جغرافية التعليم العالي
دراسة مقارنة في الصين وإسرائيل ومصر

د. محمود محمد المهدى سالم
مدرس التربية المقارنة والدولية
كلية التربية – جامعة عين شمس

ملخص:

تؤدى جغرافية التعليم العالي دورا جوهريا في مساعدة المجتمعات المعاصرة لتحقيق المساواة في فرص الوصول للتعليم العالي، وتحقيق التنمية وقيادة الابتكار بها؛ وذلك من خلال التوزيع الجغرافي العادل للجامعات وربطها بمتطلبات المجتمع، علاوة على تحسين موقعها بكارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات. ومن ثم، يسعى البحث الراهن إلى طرح مجموعة من الإجراءات لتغيير جغرافية التعليم العالي المصري في ضوء خبرتي الصين وإسرائيل، وبما يتفق مع الفضاء المكاني المصري؛ بما يُمكن الدولة المصرية من تحقيق المساواة والتنمية والوصول للعالمية في التعليم العالي. وفى سبيل ذلك استخدم البحث المنهج المختلط Mixed Method (المدخل الوظيفي لفليب ألتباخ، وأسلوب تحليل النظم العالمية في الدراسات التربوية المقارنة لإيمانويل والرشتاين، وأسلوب التمثيل الكارتوجرافي).

الكلمات المفتاحية: جغرافية التعليم العالي، جغرافية الجامعات، التربية المقارنة، المساواة في التعليم العالي، التنمية والابتكار، العالمية، التصنيفات العالمية للجامعات.

Geography of Higher Education
A Comparative Study in China, Israel and Egypt

Mahmoud M. Elmahdy Salem
Lecturer of Comparative and International Education
Faculty of Education - Ain Shams University

The geography of higher education plays a fundamental role in helping contemporary societies in achieving equal access to higher education, achieving development and leading innovation through it; by equivalent geographical distribution of universities and linking them to the requirements of society, in addition to improving their position in the cartography of world university rankings. Hence, the current research seeks to propose a set of procedures to change the geography of Egyptian higher education in the light of China and Israel experiences, and in accordance with the Egyptian spatial space; to enable the Egyptian State to achieve equality, development and accessing to Globalism in higher education. For this purpose, the research used the Mixed Method (functional approach of Philip G. Altbach, the world systems analysis method in the comparative educational studies of Immanuel Wallerstein, and the cartographic representation method).

Keywords: Geography of Higher Education, Geography of Universities, Comparative Education, Equality in Higher Education, Development and Innovation, World University Rankings.

جغرافية التعليم العالي
دراسة مقارنة في الصين وإسرائيل ومصر

د. محمود محمد المهدى سالم
مدرس التربية المقارنة والدولية
كلية التربية – جامعة عين شمس

القسم الأول
الإطار العام للبحث

مقدمة:

يُعد التعليم العالى من المؤشرات الجوهرية على التقدم الاجتماعى والاقتصادى لأية دولة من الدول؛ كونه الأساس الذي تعتمد عليه فى التخطيط لبناء المستقبل وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها وأشكالها. وقد زادت أهمية التعليم العالي فى ظل اقتصاد المعرفة؛ بسبب أدواره في تعليم الأفراد، وإنتاج المعرفة وتطبيقها ونشرها، وأدواره فى تطور الحياة فى القرن الحادي والعشرين. ومن ثم تُمثل الجامعات ومؤسسات التعليم العالى بيئات إبداعية مهمة؛ تولد البحث والابتكار فى العلوم الطبيعية والإنسانية، وتغذي الاقتصاد بالابتكارات التكنولوجية والثقافية، وتعلم وتثقف العاملين في مجال المعرفة وصناع القرار، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية والإقليمية والوطنية وعبر الوطنية.(١) ولذلك سعت دول العالم إلى إعادة النظر في جغرافية التعليم العالي بها؛ وذلك بالتوسع في مؤسساته وإتاحة إمكانية الوصول إليه للجميع تحقيقا للمساواة والعدالة، ودعمه ليؤدي وظيفته في تحقيق التنمية المجتمعية وقيادة الابتكار، وتطويره لدخول ميدان المنافسة والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية.

وفى ضوء هذا الاهتمام العالمى؛ أصبحت مؤسسات التعليم العالى مادة ثرية جدا للدراسة والبحث فى العديد من التخصصات؛ مثل: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الإدارة،

القانون، الجغرافيا والتربية المقارنة. ولم يقتصر الأمر على التخصصات العامة؛ بل ظهرت مجالات بينية متعددة ومتداخلة يدور محتواها حول التعليم العالي؛ لعل أبرزها جغرافيا التعليم العالي Geography of Higher Education أو جغرافيا الجامعات Geography of Universities. ومن ثم تُعد جغرافية التعليم العالى من المجالات متداخلة التخصصات بين علم الجغرافيا وعلم التربية عامة، والتربية المقارنة خاصة. فثمة تأكيد أن التربية المقارنة تُعد الأقرب إلى الجغرافيا؛ نتيجة التشابه الكبير بينهما، والذي يظهر في طبيعة الدراسة للظواهر التي يدرسها كلا العلمين، والتي تعتمد بشكل رئيس على: مساهمات تخصصات العلوم الأخرى –ولا سيما تلك الموجودة في التيار الرئيس للعلوم الإنسانية (اللغات والاقتصاد، الاجتماع، السياسة)– من ناحية، وضوابط البحث (الموضوعية والمسؤولية) من ناحية ثانية، وسمات باحثي العلمين (الموسوعية) من ناحية ثالثة، ومستويات دراسة الظواهر موضوع الدراسة والبحث من ناحية رابعة.

وتجدر الإشارة أنه رغم كون علم الجغرافيا أسبق في النشأة العلمية من علم التربية المقارنة؛ إلا أن علمائه وباحثيه لم يبدوا اهتمامًا كبيرًا بالظاهرة التعليمية من حيث التحليل المكاني لتوزيعها أو أدائها ووظائفها. في الوقت الذى عمل فيه رواد التربية المقارنة –كفرع من الدراسات التربوية على المستوى الجامعي– بشكل أساس على دراسة الظاهرة التعليمية فى سياقها الجغرافي؛ ولا سيما مايكل سادلر (١٩١٨)، أسحق كاندل (١٩٣٣)، نيقولاس هانز (١٩٤٩)، فيرنون مالينسون (١٩٥٧)، أدموند كينج (١٩٥٨)، جورج بيريداي (١٩٦٤) وبراين هولمز (١٩٦٥).[٢] ومؤخرا؛ ظهرت جغرافية التعليم كمجال بحثى علي الخرائط البحثية في كلا العلمين؛ لأنه يوفر رؤى مهمة وحاسمة في تشكيل اقتصاد المعرفة العالمي، في الوقت الذي بدأت فيه المنظورات النقدية حول الشراكات النيوليبرالية في الجامعة Neoliberal Corporatization of the University، والدراسات المتعلقة بالحراك الأكاديمي عبر القومي Transnational Academic Mobility.[٣]

وتعرف جغرافية التعليم العالى أنها المجال الذى يهتم بدراسة التوزيع الجغرافي Geographical Distribution، والأنماط المكانية للمؤسسات التعليمية Educational

Institutes، ومدى توافر الفرص التعليمية، ومستويات هذه الفرص، ثم الإنجاز التعليمي للسكان، وواقع الجامعات والمؤسسات التعليمية على الخرائط الوطنية والإقليمية والعالمية للتعليم العالى، وأنماط ودور العوامل المختلفة المؤثرة فيه.(٤) ويتمثل الهدف من جغرافية التعليم العالي فى معرفة مدى كفاءة التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالى فى تحقيق المساواة والعدالة بين أبناء المجتمع كافة، فهم دور الجامعات كجهات فاعلة رئيسة في اقتصاد المعرفة، تحسين فهم كيفية قيام الجامعات بإنتاج قيمة مضافة للمجتمعات التي تعمل بها(٥)، وكذلك رسم الخرائط العالمية للتعليم العالى فيما يتعلق بسمعتها الأكاديمية، وإنتاجها للمعرفة والنشر العلمي وبراءات الاختراع، والحراك الأكاديمي لطلابها وأساتذتها والتصنيفات العالمية لها.

وتركز جغرافية التعليم العالى –علاوة على ما سبق– بشكل جوهري على المساهمة التي تقدمها الجامعات في التنمية والابتكار لإقليمها الأم، والتى تتوقف على قدرة الكفاءات وإستراتيجية كل من الجامعات وقطاع الأعمال فى إنتاج المعرفة وتبادلها. وتلعب السلطات الوطنية أيضًا دورًا هنا؛ حيث يُمكنها تطوير الجامعات ودعمها وتسهيل التفاعل بينها وبين قطاع الأعمال من خلال مجموعة من المخططات والمشروعات والمبادرات.(٦) وثمة تأكيد أن ذلك أصبح مؤشرا مهما فى تقييم الجامعات من منظور التصنيفات العالمية؛ والتى تُعد أحدث مظهر من مظاهر الشراكة النيوليبرالية للتعليم العالي، حيث تتحكم قوى السوق بشكل متزايد في الأبحاث والتدريس.

وتُعرّف التصنيفات العالمية للجامعات World University Rankings بأنها: أداة خارجية يتم من خلالها إجراء القياس المقارن Benchmarking لأداء الجامعات مقارنة بالمعايير الدولية.(٧) أو أسلوب يقوم على مقارنة الجامعات وترتيبها بناء على معايير مختلفة؛ بحيث تجمع فيه البيانات وتصنف ضمن ثلاثة مجالات؛ هى التدريس، والبحث العلمي، وإسهام الجامعة فى خدمة المجتمع، والتي تتبلور منها رؤية الجامعة.(٨) وتعمل التصنيفات العالمية على تقييم الجودة في بيئة عالمية، تتميز بالتنافسية والتنوع؛ وتُساعد في تحسين السمعة والمكانة الدولية للجامعات، وتوجيه سياسة التعليم العالي من قبل الحكومات.

وقد تعددت التصنيفات العالمية للجامعات وتنوعت بشكل ملف للنظر خلال العقدين الماضيين، ولعل أشهرها: التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم Academic Ranking of World Universities، تصنيف التايمز للتعليم العالى Times Higher Education، تصنيف كيو إس لجامعات العالم QS World University Ranking.

وقد اهتمت جغرافية التعليم العالى في الفترة الأخيرة بالتصنيفات العالمية للجامعات، والتمثيل الكارتوجرافي لنتائجها، ومراكز إنتاج المعرفة ونشرها، وتدفقات الحراك الأكاديمي حول العالم. وأصبح وجود الجامعة على هذه الخرائط سمة فخر وتميز ليس–فقط– للجامعة، وإنما –أيضا– للدولة التي تنتمي إليها، ومؤشر قوى يتم في ضوئه الحكم على الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعة فى سياقها الوطني والعالمي. ومن ثم؛ تسعى دول العالم لامتلاك جامعة عالمية المستوى؛ وأصبح الجميع يشعر بأنه لا يُمكن الاستغناء عن هذا المستوى من الجامعات؛ لدرجة قيام بعض الجامعات بوصف ذاتها بـ"عالمية المستوى"؛ حيث تدعي بعض الجامعات من دول مختلفة المنزلة الرفيعة لها، مع تقديم القليل من المبررات على هذا الادعاء. الأمر الذي يُمكن أن يُطلق علية–من وجهة نظر ألتباخ– عصر الضجيج الأكاديمي Academic Hype.(٩)

ومن ثم أصبح من أولويات الحكومات الوطنية الآن التأكد من أن جامعاتها عالمية المستوى "من الطراز العالمي"، مما يعني أنها تعمل بالفعل في طليعة التطور الفكري والعلمي، وتسهم فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار بالدولة وتتواجد في التصنيفات العالمية(١٠). وبالتالي سعت تلك الحكومات من خلال العديد من الخطط والمشروعات والمبادرات الوطنية إلى تطوير جامعاتها ومساعدتها لتكون عالمية المستوى.

ففي الجمهورية الصينية؛ تبنت الحكومات المتعاقبة مجموعة من المشروعات والخطط الوطنية؛ مثل مشروع ٩٨٥، ومشروع ٢١١، وخطة الجامعة الصينية الجديدة من الدرجة الأولى المزدوجة؛ والتوسع فى إنشاء الجامعات؛ بهدف تحقيق المساواة فى الوصول للتعليم العالى لأبناء المجتمع كافة، وتمكين جامعاتها الاندماج فى المجتمع وتنميته، ودعمها للتواجد على خرائط التصنيفات العالمية. وقد ترتب على تلك المشروعات والخطط تطورا

كبيرا للجامعات وقيادتها للدولة الصينية نحو التفوق والمنافسة الاقتصادية والتكنولوجية عالميا. فقد ساعدت الجامعات الصين فى تبوؤ المركز الـ ٢٨ وفقا لتقرير التنافسية العالمي ٢٠٢٠، والمركز الـ ١٤ وفقا لتقرير التنافسية الرقمية العالمى لعام ٢٠٢٠. علاوة على تواجد الصين وجامعاتها فى مراكز متقدمة على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات. ففي تصنيف شنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة لعام ٢٠٢٠، شغلت الجامعات الصينية ٨١ مركزا. وفى تصنيف التايمز لأفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢١، شغلت ١٠١ مركزا. وفى تصنيف كيو إس للتعليم العالي لأفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢١، شغلت ٧٦ مركزا.

وفى مجتمع الاحتلال الإسرائيلي؛ سعت الجامعات إلى الانغماس فى محيط التنافس الأكاديمي العالمى؛ من خلال إحداث تغييرات بنيوية وجوهرية في سياساتها وتوجهاتها الأكاديمية والإدارية، وأصبحت مقاييس التقييم العالمية محل اهتمام وتنافس الجامعات الاسرائيلية بين بعضها البعض، وبينها وبين الجامعات العالمية؛ حيث تطمح الاسرائيلية إلى أن تكون جامعات عالمية، وليست إسرائيلية فقط؛ خاصة فى مجالات العلوم والحقول التكنولوجية والهندسية بأنواعها.(١١) وقد ترتب على هذه التغيرات والسياسات تطورا كبيرا فيما يتعلق بتحقيق المساواة والعدالة فى الوصول إلى التعليم العالى للمواطنين كافة، وقيام الجامعات بوظائفها فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار لمجتمع الاحتلال الإسرائيلي، ومساعدته فى التواجد وبقوة فى ميدان المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية العالمية. فقد لعبت الجامعات دورا محوريا فى احتلال إسرائيل المركز الـ ٢٠ وفقا لتقرير التنافسية العالمي ٢٠٢٠، والمركز الـ ١٩ وفقا لتقرير التنافسية الرقمية العالمى لعام ٢٠١٩. علاوة على احتلال الجامعات الإسرائيلية لمراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية. ففي تصنيف شنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة لعام ٢٠٢٠، احتلت ٦ مراكز، وفى تصنيف التايمز وتصنيف كيو إس لأفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢١ احتلت ٦ مراكز.

وفى جمهورية مصر العربية؛ ومع بداية الألفية الثالثة وتحت شعار "التعليم الجامعي والعالي: سبيل لتحديث مصر"، شهدت منظومة التعليم العالى عملية تطوير شامل؛ من خلال جهود مختلفة، وقد كانت نقطة الانطلاق فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم

العالى (فبراير ٢٠٠٠)؛ وذلك بتقديم مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى. وقد تمت ترجمة هذه الإستراتيجية إلى خمسة وعشرين مشروعا؛ بهدف تطوير عناصر المنظومة كافة. ومن بين تلك المشروعات: إعداد خريطة جديدة لمنظومة التعليم العالى، التطوير الشامل للبرامج والمناهج الدراسية والبرامج التدريبية، تطوير نظم وبرامج الدراسات العليا، دعم وتنمية نظم وآليات البحث العلمي، تعميق ترابط مؤسسات التعليم العالى بقطاعات الإنتاج والخدمات، دعم مراكز التميز العلمي والبحثي فى مؤسسات التعليم العالى وإعداد خريطة لها، وإنشاء نظام قومي لضمان الجودة والاعتماد.(١٢)

وفى ٢٠١٦؛ تم إقرار استراتيجية وزارة التعليم العالى والبحث العلمي ٤.٠ فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠؛ والتى أكدت على الإتاحة والمساواة، الجودة، التنافسية والعالمية، مع إطلاق ٤٥ مشروع لتغيير ملامح خارطة التعليم العالي المصري محليا ودوليا.(١٣)

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي قامت بها الدولة المصرية خلال العقدين الماضيين لتطوير التعليم العالى ومساعدة مؤسساته على تحقيق التميز، وقيادة الدولة المصرية للريادة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، والتواجد في خرائط التصنيفات العالمية للجامعات؛ إلا أن الواقع يشير إلى ضعف نتائج مشروعات التطوير، والمتمثلة في انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم العالى مقارنة بالعديد من دول الآخذة فى النمو، والتباعد بين الجامعات والمجتمع وما يرتبط به من تنمية اقتصادية واجتماعية، وتراجع ترتيب الجامعات المصرية في بعض التصنيفات العالمية، وخروجها من البعض الآخر. ويُمكن بلورة ذلك فيما يأتي:

- النقص فى خدمات التعليم العالى فى بعض المحافظات، وضعف التدقيق فى اختيار الموقع المناسب للخدمة التعليمية، المساحات لا تتناسب مع متطلبات الخدمة التعليمية واحتياجات المستفيدين. وقد أدت هذه المشكلات إلى عدم التوزان بين توزيع الخدمات المختلفة وتوطينها وفق احتياجات الدولة فى ضوء خطط التنمية الشاملة.(١٤)

- التوزيع الجغرافي غير المتوازن للجامعات المصرية؛ حيث يُلاحظ أن محافظتي القاهرة والجيزة تضم ثلث عدد تلك الجامعات تقريبا.(١٥)
- التباعد بين الجامعات والمجتمع؛ مما انعكس على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الاقتصاد القائم على المعرفة.(١٦)
- تواجد مصر فى المركز ٩٣ فى تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠ من أصل ١٤١ دولة، فى مقابل المركز ٢٨ للصين والمركز ٢٠ للاحتلال الإسرائيلي. ومن ناحية مؤشرات التنافسية تتواجد مصر فى المركز ٩٩ وفقا لمؤشر مهارات قوة العمل الحالية Skills of Current Workforce فى مقابل المركز ٦٤ للصين والمركز ١٤ للاحتلال الإسرائيلي، والمركز ٦١ وفقا لمؤشر القدرة على الابتكار Innovation Capability فى مقابل المركز ٢٤ للصين والمركز ١٠ للاحتلال الإسرائيلي. والمركز ٤٨ وفقا لمؤشر عدد المقالات العلمية فى مقابل المركز ١٣ للصين والمركز ١٦ للاحتلال الإسرائيلي، والمركز ٩٢ وفقا لمؤشر عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة Patent applications فى مقابل المركز ٣٢ للصين والمركز ١٠ للاحتلال الإسرائيلي، والمركز ٥٣ وفقا لمؤشر الإنفاق على البحث والتطوير من النتائج القومى فى مقابل المركز ١٥ للصين والمركز الأول للاحتلال الإسرائيلي.(١٧)
- خروج مصر من الدول الـ ٣٥ الأكثر استعدادا للتحول الاقتصادي فى مقابل تواجد الصين والاحتلال الإسرائيلي وفق تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠.(١٨) علاوة على عدم تواجدها فى تقرير التنافسية الرقمية العالمى لعام ٢٠٢٠، فى مقابل المركز ١٤ للصين، والمركز ١٩ للاحتلال الإسرائيلي.(١٩)
- تأخر ترتيب الجامعات المصرية وتراجعها فى معظم التصنيفات العالمية؛ ففي تصنيف شنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة لعام ٢٠٢٠، شغلت الجامعات المصرية مركزا واحدا فقط. وفى تصنيف التايمز لأفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢١، شغلت ٨ مراكز فقط؛ منهم ٢ فقط ضمن أول ٥٠٠ جامعة. وفى

تصنيف كيو إس للتعليم العالي لأفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢١، شغلت ٣ مراكز، ولا توجد جامعة واحدة ضمن أول ٥٠٠ جامعة.

ومن ثم؛ هناك حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم العالي المصري، وتنشأ هذه الحتمية نتيجة مجموعة من التحديات التي تواجه مصر فى ظل الثورة الصناعية الرابعة والتطلعات المجتمعية؛ والتى تطلب منها: تحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، توفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب وزيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالى، الحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات في فرص التعليم وقلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها.(٢٠)

وتأسيسا على ذلك، يتضح أن الدولة المصرية وجامعاتها في حاجة ماسة للقيام بمجموعة من الإجراءات التي تُمكنها من إحداث تغييرات جوهرية فى جغرافية التعليم العالى بها؛ تُمكنها من مواكبة التغيرات الحادثة محليا وإقليميا وعالميا؛ وتحقيق العدالة والمساواة فى الوصول للتعليم العالى، والمساهمة في تحقيق التنمية والابتكار فى المجتمع، وتبوء مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للتعليم العالى. وعليه يُمكن بلورة مشكلة البحث فى الفرضية الآتية:

"إن تحقيق العدالة والمساواة للوصول للتعليم العالى، والمساهمة فى تحقيق التنمية والابتكار فى مصر والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، مرهون بقدرة الدولة على تغيير جغرافية التعليم العالى بها من خلال مشروعاتها وخططها التطويرية، فى ظل هذا النظام العالمى، مع الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية".

وفى سبيل التحقق من هذه الفرضية سيعمد البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما الأسس النظرية لجغرافية التعليم العالى فى ضوء الأدبيات المعاصرة لعلم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة؟

٢. ما واقع جغرافية التعليم العالى الصيني؟ وما العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٣. ما واقع جغرافية التعليم العالى الإسرائيلي؟ وما العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٤. ما واقع جغرافية التعليم العالى المصري؟ وما العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه؟

٥. ما أوجه التشابه والاختلاف بين واقع جغرافية التعليم العالي الصيني والإسرائيلي والمصري؟ وأسباب تلك التشابهات والاختلافات في ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؟

٦. ما الإجراءات المقترحة لتغيير جغرافية التعليم العالى المصري فى ضوء خبرتي الصين وإسرائيل، بما يساهم فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري؟

حدود البحث:

يقتصر البحث الراهن على الحدود الآتية:

(١) وحدة المقارنة: فيما يتعلق بوحدة المقارنة –الحدود الموضـــوعية– جغرافية التعليم العالى من من ناحية المســـاواة والتنمية والتصـــنيفات العالمية للجامعات، سوف يقتصر البحث على المحاور الآتية:

١. جغرافية التعليم العالى وتحقيق المساواة بين الجميع.

٢. الجامعة مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع.

٣. كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات: وسيقتصر البحث فى ذلك على ما يأتي:

– كارتوجرافيا تصنيف شنغهاي مع المقارنة بين نتائج تصنيف ٢٠١٥ ونتائج ٢٠٢٠ من حيث أفضـــل ٥٠٠ جامعة فقط؛ نظرا لأن زيادة عدد الجامعات التى يتضـمنها التصـنيف حاليا (١٠٠٠ جامعة) بدأ فى ٢٠١٨ فقط؛ علاوة على شهرة هذا التصنيف عالميا بتصنيف الـ ٥٠٠ جامعة الأفضل فى العالم.

- كارتوجرافيا تصنيف كيو أس مع المقارنة بين نتائج تصنيف ٢٠١٨ ونتائج ٢٠٢١ من حيث أفضل ١٠٠٠ جامعة فقط؛ نظرا لعدم توافر نتائج التصنيفات السابقة لعام ٢٠١٨ على الموقع الرسمي للتصنيف.
- كارتوجرافيا تصنيف التايمز، مع المقارنة بين نتائج تصنيف ٢٠١٨ ونتائج ٢٠٢١ من حيث أفضل ١٠٠٠ جامعة فقط؛ نظرا لأن زيادة عدد الجامعات التى يتضمنها التصنيف (١٠٠٠ جامعة) بدأ فى ٢٠١٨ فقط.

ويبرر الباحث اختياره لهذه التصنيفات؛ باعتبارها أكثر التصنيفات العالمية شهرة؛ علاوة على استشهاد وزارة التعليم العالى المصرية بها فى معرفة وضع الجامعات المصرية مقارنة بالجامعات العالمية.

ويبرر الباحث اختياره لهذه المحاور باعتبارها تُمثل الأساس الذي يوضح ملامح جغرافية التعليم العالى، والعلاقات الوظيفية والدينامية بين التوزيع الجغرافي للجامعات وتحقيق المساواة فى الوصول للتعليم العالى، ودرجة التنمية ومستوى الابتكار في محيطها، والتحليل المكاني العالمى لخرائط التصنيفات العالمية.

(٢) حالات المقارنة: يقوم الباحث بدراسة جغرافية التعليم العالى من منظور المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية فى الدول الآتية:

١. **الجمهورية الصينية،** ويبرر الباحث اختياره لها بما يأتي:

- أن الصين تتشابه إلى حد كبير مع مصر؛ فرغم التاريخ والحضارة الصينية؛ إلا أن الصين لا تزال تعتبر بلدا ناميا نسبيا، كما هو الحال فى مصر؛ ولكن لديها الكثير من الدروس التى يُمكن أن تستفيد منها مصر فى مجال البحث.
- أن الصين سعت للتوسع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالى وتطويرها وفق خطط ومشروعات ومبادرات وطنية ضخمة، وجعلتها على رأس

أولوياتها الوطنية؛ باعتبارها المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التى تشهدها الصين فى الوقت الراهن على المستوى المحلي، الإقليمي، القومي والعالمي.

- أن الجامعات الصينية شغلت ما بين ٧٦ و١٦٨ مركزا على خارطة التصنيفات العالمية الثلاثة المختارة للدراسة خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ بما يعنى نجاح الخطط والمشروعات والمبادرات التى قامت بها الصين لتطوير جامعاتها والوصول بها إلى ميدان المنافسة العالمية.

٢. **الاحتلال الإسرائيلي**، ويبرر الباحث اختياره لها بما يأتي:

- أن الاحتلال الإسرائيلي يعتبر منافس خطير لمصر؛ يحاول فرض هيمنتها الاقتصادية والتكنولوجية ونفوذه على المنطقة من خلال نظام التعليم العالى الذي يشهد تطورا وازدهارا كبيرا خلال الفترة الراهنة؛ الأمر الذي يعنى أن هناك العديد من الدروس التى يُمكن أن تستفيدها مصر من ناحية، وفهم العقلية الإسرائيلية للتعامل معها بالأسلوب والطريقة المناسبة من ناحية أخرى. (وهذا هو جوهر الدراسات التربوية المقارنة)
- أن سلطات الاحتلال تسعى وبجدية شديدة إلى الوصول لأعلى معدلات التحاق بالتعليم العالى فى العالم، وتوظيفه فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار، وتحقيق مصالحها القومية ومد نفوذها فى دول قارة أفريقيا وأسيا وأمريكيا اللاتينية والشرق الأوسط، ومن ثم توسعت فى مؤسساته جغرافيا وشملتها برعاية ودعم على أعلى المستويات؛ لكل تتمكن من تحقيق ذلك.
- أن الجامعات الإسرائيلية احتلت ٦ مواقع على خارطة التصنيفات الثلاثة المختارة للدراسة، خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١، من أصل ٨ جامعات في إسرائيل.

وإجمالا يُمكن القول: إن اختيار حالات المقارنة (الصين، الاحتلال الإسرائيلي) جاء نتيجة للتوسع والانتشار الجغرافي الكبير الذي شهده التعليم العالى فيهما خلال العقود الماضية، والطفرات الاقتصادية والتكنولوجية التى حققتها الجامعات لمجتمعاتها، علاوة على الوصول والتواجد بقوة على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات.

٣. **جمهورية مصر العربية:** سوف يقتصر الباحث فى دراسته لجغرافية التعليم العالى على التعليم العالى الحكومي والخاص والأهلي فقط، دون التطرق إلى الجامعات التى أنشئت باتفاقيات ثقافية او اتفاقيات إطارية.

(٣) وحدة التحليل: فيما يتعلق بوحدة التحليل ومستواه، يقوم الباحث –فى ضوء المنهج المستخدم– بالتدرج فى التحليل من مستوى الدولة القومية إلى المستوى العالمى والعكس؛ كمحاولة لتحليل وتفسير مواقع حالات المقارنة فى نظام التعليم العالى العالمى والتنمية الاقتصادية العالمية.

أهداف البحث:

ثمة إشارة أن البحث الراهن لا يهدف إلى الوقوف على طبيعة جغرافية التعليم العالى في حد ذاتها، وإنما يهدف الى:

١. الوقوف على الأسس النظرية لجغرافية التعليم العالى فيما يتعلق بالمساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات فى ضوء الأدبيات المعاصرة لعلم الجغرافيا والتربية المقارنة.

٢. التعرف على واقع جغرافية التعليم العالى الصيني من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية فى ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

٣. التعرف على واقع جغرافية التعليم العالى الإسرائيلي من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية فى ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

٤. التعرف على واقع جغرافية التعليم العالى المصري من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية فى ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

٥. تحديد أوجه التشابه والاختلاف لواقع جغرافية التعليم العالى الصيني والإسرائيلي والمصري من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات، وتفسير ذلك فى ضوء بعض مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة، للتحقق من مدى مصداقية الفرضية التي تبناها البحث.

٦. التوصل إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتغيير جغرافية التعليم العالى المصري من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات فى ضوء خبرتي الصين والاحتلال الإسرائيلي، بما يساهم فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري.

أهمية البحث:

فى ضوء تحقيق أهداف البحث الراهن؛ يُمكن بلورة أهميته في أنه:

- يُعد إضافة للمكتبة العربية في مجال جغرافية التعليم العالى؛ حيث يعتبر من أوائل الدراسات العربية– على حد علم الباحث–فى مجال الدراسات التربوية المقارنة، على الرغم من أن بداية هذا النوع من الدراسات كانت تحت مظلة التربية المقارنة، وانتشارها فى العديد من الدوريات التربوية الأجنبية.
- يرتبط بالخلفية الأكاديمية للباحث (تخصص الجغرافيا)؛ والذي يُظن فهمه وتقديره للجغرافيا وأهميتها فى دراسة الظواهر التربوية بطريقة مقارنة فى ظل الاهتمام المتزايد بالفضاء المكاني على المستويات كافة. ففي الوقت الذي يرى فيه بعض باحثي التربية المقارنة أن فكرة "الاستعارة" للأفكار الجغرافية قد تكون كافية لدعم أو تقديم رؤى جديدة حول التحديات الرئيسة للتعليم العالى؛ فإنه ينبغي التمييز بين مصطلح الخبرة التفاعلية Interactional Expertise والخبرات المساهمة Contributory Expertise. ويتضح ذلك بشكل كبير فى التفرقة بين كون الباحثين التربويين يجيدون لغة الجغرافيا، وباحثي التربية الذين يمتلكون المعرفة الضمنية لممارسة الجغرافيا أو القيام بها. حيث إن استخدام الجغرافيا في البحث التربوي المقارن –حاليا– لا يتجاوز استخدام اللغة

والمفردات الجغرافية؛ فالأمر لا يقتصر على وضع معجم مكاني على عباراتنا المفاهيمية؛ كما هو الحال في" جغرافيا الفصول الدراسية، والمدرسة كمكان.[٢١]

- يتماشى مع توجه وزارة التعليم العالى بالتأكيد على زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات البينية (متعددة ومتداخلة التخصصات)
- يأتي تزامنا مع توجهات الدولة فى التأكيد على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالى تحقيقا للمساواة بين المصريين كافة، والتأكيد على أهمية التعليم العالى ودوره فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وكذلك تطوير الجامعات المصرية والتوسع فى إنشاء جامعات جديدة؛ بما يُساعدها فى تنمية إقليمها الجغرافي، والتواجد على خارطة التصنيفات العالمية للجامعات.
- قد يُساعد المجالس المعنية (مجلس النواب، مجلس الشيوخ، ومجلس الوزراء، ووزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات) في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة النظر فى التوزيع الجغرافي للجامعات ووضع خارطة مستقبلية لها؛ فى ضوء احتياجات المجتمع، خاصة وان مسألة جماهيرية التعليم العالى للشرائح الاجتماعية المختلفة أصبحت مسألة مهمة فى الخطاب السياسي والجماهيري، وفى وضع سياسات التعليم العالى المعاصر.
- يطرح إجراءات تنفيذية –قد تُساعد– في تغيير جغرافية التعليم العالى المصري، بما يساهم فى تحقيق التنمية والابتكار والوصول للعالمية؛ حيث تلعب الجامعات دورا محوريا فى ملء المكان الذي تعمل فيه وتشكيلة.

مصادر البحث:

يعتمد البحث الراهن فى مادته العلمية على المصادر الآتية:

١. مصادر أولية، تتمثل فى:

- التقارير والوثائق الرسمية.
- القواميس والموسوعات والمعاجم المتخصصة فى جغرافية الخدمات التعليمية، وجغرافية التعليم العالى.

- الكتب المتخصصة فى جغرافية التعليم، وجغرافية الخدمات التعليمية، وجغرافية التعليم العالى والتربية المقارنة.
- المواقع الرسمية الحكومية والتصنيفات العالمية للجامعات على الشبكة الدولية للمعلومات.

٢. مصادر ثانوية، تتمثل فى:

- الدوريات المرتبطة بجغرافية التعليم العالى والدراسات التربوية المقارنة.
- الرسائل العلمية الجامعية.
- المؤتمرات والندوات العلمية.

مصطلحات البحث:

يستخدم البحث الراهن المصطلحات الرئيسة الآتية:

١. **المساواة وتكافؤ الفرص فى التعليم** Equality of Opportunity in Education:

تُعرف المساواة أو تكافؤ الفرص فى التعليم العالى بأنها:

- إتاحة التعليم العالى لكل قادر عليه، وذلك بتذليل الصعاب التى تعترض عملية التعليم، سواء كانت مادية أو معنوية.(٢٢)
- حصول كل مواطن على فرص متكافئة مع أعضاء المجتمع الآخرين فى الالتحاق بالتعليم العالى، بصرف النظر عن وضعه الاقتصادي، أو ظروفه الاجتماعية، أو موقعه الجغرافي، أو معتقده الديني، أو نوعه كونه ذكرا أو أنثى، ودون أن يكون هناك اختلاف فى نوعية الخدمة التعليمية.(٢٣)

فى ضوء ذلك، يُمكن تعريف المساواة في التعليم العالى إجرائيا بأنها: إتاحة الوصول السهل للالتحاق بالتعليم العالى لجميع أبناء المجتمع، والاستمرار فيه وفق قدراتهم وإمكاناتهم، بصرف النظر عن أية عوامل أو قيود خارجية تتمثل في: اللون، الجنس، الموقع الجغرافي، الطبقة الاجتماعية، الوضع الاقتصادي. ويتحقق ذلك من خلال التوزيع العادل لمؤسسات التعليم العالى في انحاء الدولة كافة، وشفافية إجراءات الالتحاق.

٢. **التنمية** Development:

تُعرّف التنمية بأنها:

- "النمو مضاف إليه التغيير. والتغيير بدوره اقتصادي واجتماعي وثقافي، وهو كيفي مثلما هو كمي، ولا بد أن يكون المفهوم الرئيس هو نوعية حياة الناس المحسّنة".(٢٤)
- العملية المخططة لتقدم المجتمع اقتصـــاديا واجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد على إسهام المجتمعات المحلية ومبادراتها. وتتجسد مظاهرها فى سـلسـلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تسـتهدف مكونات البناء الاجتمـاعى للمجتمع كـافـة. وترتبط عمليـة التنميـة بـازديـاد أعـداد المشاركين من المجتمع فى دفع التغيير وتوجيهه والانتفاع بنتائجه.(٢٥)

فى ضوء ذلك، يُمكن تعريف التنمية إجرائيا بأنها: عملية التغيير القائمة على التخطيط والمنهج العلمي، لاستثمار كل الموارد والطاقات المتاحة في الدولة بكفاءة وفعالية، بمشاركة كل الجهات الفاعلة وعلى رأسها الجامعات التي تساهم في تحقيق التنمية وقيادة الابتكار في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن خلال هذه العلمية ينتقل المجتمع إلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٣. **التصنيفات العالمية للجامعات** World University Rankings:

تُعرف التصنيفات العالمية للجامعات بأنها:

- أداة تُقدم من خلالها مؤشرات لقياس مدى تميز الجامعات فيما يخص البحث والتدريس، ووسيلة لضمان الجودة؛ حيث تتيح للمجتمع وللجامعات فرصة فهم الأداء وتطويره في ظل أفضل الممارسات.(٢٦)
- نوع من التقارير المؤسسية المتخصصة التى قد تصدرها كيانات أكاديمية متخصصة، أو منظمات غير حكومية، أو وكالات حكومية، أو كيانات ذات صبغة تجارية كالجرائد والمجلات؛ وذلك بهدف قياس جودة مؤسسات التعليم الجامعي فى عالم سمته العولمة والتدويل.(٢٧)

فى ضوء ذلك، يُمكن تعريف التصنيفات العالمية للجامعات بأنها: تقارير دورية تصدر عن هيئات متخصصة في تقييم جودة مؤسسات التعليم العالى حول العالم، في ضوء معايير محددة تشمل عناصر المنظومة المؤسسية كافة، وتساعد في زيادة المنافسة بين الجامعات للوصول إلى أفضل أداء ممكن.

٤. **جغرافية التعليم العالى** Geography of Higher Education:

تُعرف جغرافيا التعليم بأنها:

- المجال الذي يهتم بدراسة التوزيع الجغرافي، والأنماط المكانية للمؤسسات التعليمية، ومدى توافر الفرص التعليمية، ومستويات هذه الفرص، ثم الإنجاز التعليمي للسكان، وواقع المؤسسات التعليمة على الخارطة الوطنية والإقليمية والعالمية للتعليم، وأنماط ودور العوامل المختلفة المؤثرة فيه.(٢٨)
- المجال الذي يُعنى باستكشاف التفاعلات المعقدة والمتشابكة بين التعليم والفضاء والمجتمع المدني، مع تركيز الاهتمام على القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وعلاقات القوة وأوجه عدم المساواة الهيكلية المتعلقة أو الناشئة عن النظام التعليمي.(٢٩)
- دراسة الاختلافات والتباينات المكانية فيما يتعلق بالإتاحة والاستيعاب وجودة الموارد التعليمية ومخرجاتها(٣٠)، والتى تبدأ من التعليم قبل المدرسي إلى التعليم الجامعي وما بعد الجامعي.(٣١)

فى ضوء ما سبق، يمكن تعريف جغرافية التعليم العالى إجرائيا فى سياق البحث الراهن بأنها: مجال بحثي بيني يقع فى تقاطع علمين أكاديميين كبيرين؛ هما: الجغرافيا والتربية المقارنة، يعتمد على العلوم الإنسانية والاجتماعية فى دراسة التحليل المكاني والوظيفي لمؤسسات التعليم العالى، والتوزيع المكاني لها على الخرائط المحلية والدولية وفقا لمعايير الإتاحة، الجودة، تنمية المجتمع، قيادة الابتكار والسمعة الأكاديمية إقليميا وعالميا.

الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة كنزا حقيقيا للباحث إذا أحسن استثماره؛ فمن خلالها يبدأ البحث؛ فالبحث لا يبدأ من نقطة الصفر أو من الفراغ، ولكنه يبدأ من حيث انتهى إليه جهد الآخرين، بما يحقق تراكم المعرفة، كما أنها أداة مساعده يهتدى بها الباحث فى إتمام مراحل بحثه كافة. ومن ثم، يعرض هذا الجزء عددًا من الدراسات السابقة التى تتصل بموضوع البحث طبقا للترتيب الزمنى لها من القديم إلى الحديث، على النحو الآتي:

١. **نحو جغرافية التعليم:**[٣٢]

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مساهمة الجغرافية فى التعليم، ومناقشة التطورات الرئيسة في الجغرافيا المعاصرة وعلاقتها بأبحاث التعليم. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها:

- أن استخدام الجغرافيا في البحث التربوي –حاليا– لا يتجاوز استخدام اللغة والمفردات الجغرافية؛ فالأمر لا يقتصر على كونه وضع معجم مكاني على عباراتنا المفاهيمية؛ كما هو الحال في جغرافيا الفصول الدراسية، والمدرسة كمكان.
- أن المفاهيم المهمة للفضاء والمكان ستكون ذات صلة دائمًا بالدراسات المستقبلية للتعليم، ومن المسلم به أن أهمية هذين المفهومين ستختلف بين المجالات المختلفة للبحث التربوي.
- أن هناك ضرورة لتطوير الفضاء متداخل التخصصات بين الجغرافيا والتعليم، والاستفادة من النظريات الجغرافية وبحوثها وأساليبها ومؤلفيها؛ مما سينعكس على فهم المجال، وإقامة جسور بين المجالين بشكل كامل من ناحية، وتطوير الخبرة المتخصصة داخل كل مجال من ناحية أخرى.

٢. **الجغرافيات العالمية للتعليم العالي: منظور التصنيف العالمي للجامعات:**[٣٣]

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مساهمة جغرافية التعليم العالى وتشكيل اقتصاد المعرفة؛ باعتباره مجال ناشئ؛ من خلال تقديم تحليل نقدي للتصنيفات العالمية للجامعات

خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣). استنادًا إلى منظور مقارن وجغرافي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج؛ منها:

- أن تحليل تصنيفات الجامعات العالمية من منظور جغرافي يخلق روابط مهمة بين مجموعة من التخصصات العلمية غير المترابطة، ويسلط الضوء على منظورات جديدة متعددة التخصصات.
- أن ظهور التصنيفات العالمية للجامعات في أوائل القرن الحادي والعشرين فى الصين؛ كان بداية عصر جديد من العولمة والنيوليبرالية Neo liberalization في التعليم العالي؛ ومدفوعًا بالمصلحة الوطنية التى سعت لإنشاء معايير لتطوير جامعاتها؛ بحيث تماثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة التي هيمنت على العلوم العالمية منذ منتصف القرن العشرين.
- أن المناطق الجغرافية غير المتساوية للتعليم العالي تتوافق بشكل كبير مع ثقافات النشر الأنجلو أمريكية في العلوم التكنولوجية، والتي سهلت الهيمنة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين وتعتبر محركات النمو الاقتصادي. وتُظهر المناطق الجغرافية الناتجة تفاوتات كبيرة بين الشمال والجنوب، وكذلك بين المناطق المزدهرة اقتصاديًا في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا وأستراليا والمناطق النامية والفقيرة اقتصاديا من أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا أو التي تهيمن عليها لغات أخرى غير الإنجليزية.
- أن ظهور محاور المعرفة الجديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى، يُشير إلى الأهمية المتزايدة لعمليات التحول فى التعليم العالي العالمي. الأمر الذي يترتب عليه –ضمناً– أن الهيمنة الأكاديمية الأنجلو أمريكية قد تواجه منافسة نتيجة عمليات: التحول المحتمل إلى شرق آسيا، وانتشار مستويات مختلفة من محاور المعرفة حول العالم. هذه العمليات قد تؤدي إلى تغييرات ديناميكية في اقتصاد المعرفة العالمي، وفى ذات الوقت توفر سياقًا مهما ينبغي أن يوضع فى الاعتبار فى تصنيف الجامعات العالمية وتفسيرها.

٣. جغرافيا التعليم والتربية المقارنة:[٣٤]

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين جغرافيا التعليم والتربية المقارنة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها:

- أن مايكل سادلر أول من اعترف بالترابط والعلاقة القوية بين الجغرافيا والتربية المقارنة، وتبعه فى ذلك جورج بيريداى.
- أن جغرافية التعليم لم تأخذ بعد المكان المناسب كمجالات التعليم الأخرى، علاوة على التطورات البطيئة لهذا المجال على مدار العقود الأخيرة من القرن العشرين.
- أن التحليل المكاني للنشاط التعليمي مهم جدا لفهم هذا النشاط؛ خاصة فيما يتعلق بالتربية المقارنة.

٤. التعليم الجامعي الأزهري فى مصر، دراسة فى جغرافية الخدمات:[٣٥]

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على خدمات التعليم الأزهري فى المرحلة الجامعية، ضمن خريطة التعليم فى مصر، والتعرف على الإقليم الجغرافي للجامعة على مستوى المحافظات ومدى تأثيرها التعليمي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها:

- أن كليات جامعة الأزهر والبالغ عددها ٦٢ كلية على ١٦ محافظة؛ تتركز ٤٥ منها فى خمس محافظات؛ نصيب القاهرة منها ٢٠ كلية، وأسيوط تسع كليات، والدقهلية سبع كليات.
- أن هناك عشر محافظات تخلو من وجود كليات أزهرية؛ وهي: الجيزة، الفيوم، المنيا، الإسماعلية، السويس، الوادي الجديد، مطروح، البحر الأحمر، شمال سيناء وجنوب سيناء.
- أن هناك تباين فى حركة الطلاب بين محل الإقامة ومحل الدراسة، وربما يرجع ذلك إلى عدد من العوامل؛ منها: التوزيع الجغرافي للكليات، أعداد الطلاب

بالجامعة، قدرة المدن الجامعية على استيعاب الطلاب والمسافات بين المحافظات، سهولة الوصول، التوجيه الجغرافي، والعلاقات المكانية بين المحافظات.

- أن نسبة الطالبات فى محافظات الصعيد تقل إلى ٢٨٪ وترتفع إلى ٥٠٪ فى محافظة القاهرة الكبرى، وحوالي ٥/٢ فى محافظات الأسكندرية والغربية والقليوبية إلى إجمالي عدد الطلاب؛ وربما يرجع ذلك لعدد من العوامل منها: التوزيع الجغرافي لكليات الجامعة، والعادات والتقاليد المجتمعية فى المحافظات المصرية.

٥. جغرافيا التعليم: اتجاهات ومنظورات لأبحاث المستقبل:[٣٦]

هدفت هذه الدراسة إلى وصف تطور جغرافيا التعليم، ووصف عدد من دراسات الحالة المرتبطة بالتغييرات في تنســـيق التعليم، والتي يمكن أن تمهد الطريق لاتجاهات مستقبلية في البحث. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت من خلاله إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن جغرافية التعليم مجال بحثي يمثل نقطة التقاء بين الجغرافيا البشرية والتربية المقارنة، وتتسم اتجاهات البحث فيه بالطبيعة المعقدة، وتأثر الاتجاهات الجديدة فيها بشكل كبير بالتغيرات التي تحدث في الجغرافيا الاجتماعية. وبالطريقة التي يتم بها تفسير البيانات المقدمة من خلال التربية المقارنة.
- أن الفضاء والمكان Space and Place مصطلحات لا يمكن استخدامها بشكل منفصل في الأعمال المتعلقة بجغرافيا التعليم إذا كان الهدف تحليل متكامل من حيث النظام وفي منطقة محددة بوضوح؛ حيث تتميز جغرافية التعليم بتوظيفها للفضاءات كأساس لعرض النشاطات البشرية.
- أن الدراسات التي تتناول إعادة هيكلة النظام التعليمي في سياق سياسة ليبرالية جديدة ذات مكونات إقليمية متنوعة للغاية لعبت دورًا رئيسًا في العالم الناطق باللغة الإنجليزية.

- أن مداخل البحث المستخدمة فى جغرافية التعليم تحولت بشكل كبير من مناهج البحث التربوية إلى مناهج البحث فى التربية المقارنة؛ حيث مثلت المقارنات المدرسية الفرنسية بين الأمم من حيث التعليم الاتجاه السائد في جغرافية التعليم.

فى ضوء ما سبق، يُمكن القول: إن هناك تشابه بين البحث الراهن والدراسات السابقة؛ ويتمثل هذا التشابه فى الاهتمام بجغرافيا التعليم كمجال بحثي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام من جانب باحثي التربية المقارنة، والتأكيد على أهمية تحليل الفضاء المكاني للتعليم العالى. ورغم هذا التشابه، فثمة اختلافات كثيرة؛ وتتمثل هذه الاختلافات فى: وحدة المقارنة، حالات المقارنة، الهدف من المقارنة والمنهج البحثي المستخدم. وعلى أي حال؛ سيستفيد البحث الراهن من الدراسات السابقة فى تعميق الفهم حول جغرافية التعليم العالى وطريقة تناول موضوعات التربوية المقارنة برؤية جديدة.

منهج البحث:

يعتمد البحث الراهن –فى ضوء طبيعته وأهدافه– على المنهج المختلط Mixed Method؛ والذي يقوم على توظيف أكثر من مدخل أو أسلوب منهجي لدراسة الظاهرة محل الدراسة؛ للوصول إلى تحقيق أهدافه. وعليه؛ يستخدم البحث الراهن المدخل الوظيفي Functional Approach لفليب ألتباخ Philip G. Altbach، وأسلوب تحليل النظم العالمية World Systems Analysis فى الدراسات التربوية المقارنة لإيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein، وأسلوب التمثيل الكارتوجرافي Cartographic Representation Approach.

ويمكن توضيح أسباب اختيار المنهج المختلط –للبحث الراهن– الذي يجمع الثلاثية السابقة فيما يأتي:

أولا: المدخل الوظيفي Functional Approach: يهدف البحث الراهن إلى الوقوف على الكيفية التى تدعم بها الجامعات المجتمع الذي تتواجد به، سواء داخليا (التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار) أو خارجيا (المنافسة والريادة الإقليمية والعالمية)، ووصولا إلى الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه الجامعات، بما يتفق مع خطط

المجتمع المستقبلية. ويتكون المدخل الوظيفي فى دراسته للظواهر التربوية المقارنة – نظريا– من أربع خطوات؛ تتمثل فيما يأتي:[٣٧]

١. التوصيف الشامل للظاهرة التربوية موضوع البحث نظريا وفى حالات المقارنة.

٢. التحليل المتعمق للحقائق المتعلقة بالظاهرة التربوية وعلاقاتها التبادلية مع مجتمعها، ومدى تدعيمها للبنية المجتمعية التي تنتمي إليها، في كل حالة من حالات المقارنة على حدة، فى إطار السياق المجتمعي الخاص بها.

٣. المقارنة التفسيرية وعلاقاتها التبادلية مع مجتمعها، ومدى تدعيمها للبنية المجتمعية التي تنتمي إليها.

٤. التوصل إلى الآليات أو الإجراءات المتعلقة بمستقبل الظاهرة التربوية موضوع البحث.

ثانيا: أسلوب تحليل النظم العالمية World Systems Analysis: الذي ينطوي على قدرة علمية لطرح إجراءات وتوجيه سياسات معينة للبحث التربوي المقارن، وكإطار لفهم تطور الدول القومية الحديثة والمسار العام لسياساتها، ولفهم أوسع للتحول أو الانتقال التربوي،[٣٨] في إطار تحليلي واحد. وتُعد نظرية النظم العالمية ذات أهمية فى رسم خريطة المشهد العالمي للتعليم العالي، وتلقى نظرية النظم العالمية الضوء على وجود منطقتين غير متكافئتين في الكرة الأرضية. ففي البحث التربوي المقارن؛ تُعد هذه النظرية مفيدة بشكل خاص لشرح كيف يتم تقسيم أنظمة التعليم العالي ومؤسساته في المراكز والأطراف وفقًا لإمكانية وصولها إلى الموارد الأكاديمية، وكيف يتم إنتاج التقارب والاختلاف في وقت واحد للاستجابة للقوى العالمية التي تستند إلى القوة المهيمنة للمراكز مقابل الأطراف.[٣٩]

وقد أشـــار روبرت أرنوف Robert F. Arnove إلي أهمية تطبيق أســـلوب تحليل النظم العالمية في التربية المقارنة ونظم التعليم؛ حيث إن فهم العالم هو

مفتاح لتغييره للأفضـــل، وهو هدف يتوافق عليه علماء التربية المقارنة وباحثوها، علاوة على المساهمة في بناء النظرية، وسياسات وممارسات تعليمية أكثر استنارة، التي ستمكّن العلماء وصانعي السياسات والممارسين من فهم أفضل للاتجاهات متعددة الأبعاد والعبر وطنية" التي تشـــكل طريقة عمل ونتائج أنظمة التعليم حول العالم؛ بما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق التفاهم والســـلام العالمي.(٤٠) ويُســـاعد هذا الأسـلوب فى تحدد موقع دولة ما في سـياق النظام العالمى، ومن ثم الحاجة إلى تجاوز الحدود الوطنية باعتبارها خطوة مهمة لفهم أفضـــل للظواهر التربوية وتفسيرها.(٤١)

وثمة تأكيد أن استخدام هذا المدخل يُساعد فى رصد التطورات التى تحدث فى الدول الوطنية قيد الدراســـة، بما فيها موقعها داخل النظام العالمى، ووضـــعها التســـلســـلي كدولة محورية أو بعيدة عن المركز، أو شـــبه بعيدة عن المركز فى الاقتصـاد المعرفي الرأسـمالي العالمى، وجهودها للحفاظ على أو تحسين وضـعها النســبي. وهذا يتطلب تحديد الســياق الثقافي الاجتماعى فى الدول قيد الدراســة، مقارنة بالتفاوت المتزايد والاندماج على المســـتوى العالمى مع الدول الوطنية فى سـبيل تحقيق التنمية الوطنية للجميع، اقتناعا بصـــحة ومصـــداقية المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي وقدرتهما على صـياغة تنمية اقتصـادية خطية لا نهائية، والتقدم الذي يتحقق على يد صناع سياسة عقلانيين فى سياسة رشيدة، وفى سياق أسس دولة قومية قوية ذات سيادة.(٤٢)

ثالثا: أسلوب التمثيل الكارتوجرافي Cartographic Representation Approach: وذلك بهدف تبسيط كافة أنواع الإحصاءات وترجمتها وتحويلها من صورتها الرقمية صعبة الفهم إلى شكل يسهل فهمه واستيعابه مثل الأشكال البيانية والخرائط. وهو أداة من أدوات النمذجة الكارتوجرافية؛ والتى تُعرف بأنها ابتكار وتحليل وتحويل موضوعات العالم الحقيقي إلي منتج كارتوجرافي؛ من أجل الحصول على معرفة جديدة عن هذه الظاهرة التربوية محل الدراسة.(٤٣)

وفى ضوء المنهج المختلط المستخدم فى البحث الراهن، ووصولا إلى أهدافه، تتمثل الخطوات المنهجية الإجرائية فيما يأتي:

١. التوصيف الشامل لجغرافية التعليم العالى من واقع أدبيات الجغرافيا والتربية المقارنة، فى ضوء أساسيات النظرية الوظيفية ونظرية النظم العالمية وتمثيلها كارتوجرافيا.

٢. التوصيف والتحليل الشامل المتعمق لجغرافية التعليم العالى فى حالتي المقارنة والدولة المحورية، فى ضوء العوامل البنيوية والقوى الثقافية لكل مجتمع. والتمثيل الكارتوجرافي لكل مجتمع على الخرائط المحلية والعالمية للتعليم العالى.

٣. التحليل المقارن التفسيري لجغرافية التعليم العالى بين حالتى المقارنة والدولة المحورية، بما يعكس المبادئ والأفكار والمفاهيم التى يقتنع بها كل مجتمع وتدعم بنيته المجتمعية، وبما يُساعد فى التحقق من صدق الفرضية التي تبناها البحث، والوصول لمعطيات نظرية تُمكن فهم أساسيات تغيير جغرافية التعليم العالى.

٤. التوصل إلى الإجراءات المقترحة التى يُمكن أن تُساعد فى تغيير جغرافية التعليم العالى فى الدولة المحورية (مصر)، فى ضوء الدراسة النظرية وحالتي المقارنة (الصين وإسرائيل)، وبما يتماشى والسياق الثقافي لمصر ورؤيتها المستقبلية.

خطوات البحث:

فى ضوء المنهج المختلط، يسير البحث الراهن إجرائيًا وصولا إلى تحقيق أهدافه وفق الخطوات الآتية:

١. **الخطوة الاولى:** تحديد الإطار العام للبحث ويتضمن العناصر الاتية: (مقدمة، مشكلة البحث، حدود البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، مصادر البحث، مصطلحات البحث، الدراسات السابقة، منهج البحث وخطواته).

٢. **الخطوة الثانية:** تحديد الإطار النظري لجغرافية التعليم العالى من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات من واقع الأدبيات المعاصرة لعلم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة، فى ضوء السياق الثقافي للنظام العالمى.

٣. **الخطوة الثالثة:** وصف واقع جغرافية التعليم العالى الصيني وتحليله فى ضوء السياق الثقافي للمجتمع العالمى والمجتمع الصيني.

٤. **الخطوة الرابعة:** وصف واقع جغرافية التعليم العالى الإسرائيلي وتحليله فى ضوء السياق الثقافي للمجتمع العالمى ومجتمع الاحتلال الإسرائيلي.

٥. **الخطوة الخامسة:** وصف واقع جغرافية التعليم العالى المصري وتحليله فى ضوء السياق الثقافي للمجتمع العالمى والمجتمع المصري.

٦. **الخطوة السادسة:** تحليل مقارن تفسيري لواقع جغرافية التعليم العالى الصيني والإسرائيلي والمصري فى ضوء مفاهيم العلوم الإنسانية والاجتماعية ذات العلاقة، وبما يُساعد في التحقق من صدق الفرضية التي قام عليها البحث، واستنتاج المعطيات العامة التي تُساعد في تغيير جغرافية التعليم العالى.

٧. **الخطوة السابعة:** استخلاص نتائج البحث والإجراءات المقترحة لتغيير واقع جغرافية التعليم العالى المصري فى ضوء خبرتى الصين والإسرائيل بما يساهم فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتناسب مع السياق الثقافي المصري.

القسم الثاني
جغرافية التعليم العالى
إطار النظري

تُعد الجامعات مادة ثرية جدا للبحث والدراسة فى العديد من التخصصات؛ فى ظل ما تقوم به من وظائف وأدوار محورية فى بناء استراتيجيات التنمية والابتكار الوطنية وتنفيذها؛ خاصة مع تغير السياقات العالمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولم يقتصر هذا الاهتمام على التخصصات العامة للعلوم الاجتماعية، بل حدث تداخل بين هذه التخصصات؛ الأمر الذي ترتب عليه مجالات بحثية جديدة. وتُعتبر جغرافية التعليم العالى مجال بحثى متداخل ومتعدد وعابر التخصصات؛ نتج عن التقارب بين علم الجغرافيا والتربية عموما وعلم التربية المقارنة على وجه الخصوص؛ فإذا كانت الجغرافيا تقدم الأرض على أنها المسرح الدائم لأنشطة الإنسان، وأن التعليم العالى أحد التقنيات الرئيسة لتعديل هذا المسرح؛ فإن التربية المقارنة تُعد الأكثر صعوبة والأكثر أهمية فى الدراسات التربوية؛ حيث تُساعد فى تقديم الخبرات والقيام بدراسة نظم التعليم العالى في الدولة –المسرح– على خلفية أوسع من التنمية العالمية، وبالتالي تضمن ألا يصبح التعليم العالى منغلقا على ذاته، ومنعزلا عن المجتمع.

وفى هذا السياق يتناول هذا القسم المحاور الآتية: جغرافية التعليم العالى بين علم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة، طبيعة جغرافية التعليم العالى، الجامعات كمفتاح للتنمية والابتكار فى النظام العالمى الجديد، كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات، وسيتم في كل محور توضيح تأثير العوامل البنيوية والقوى الثقافية للمجتمع العالمى المؤثرة فيه، وينتهي القسم بمؤشرات نظرية لجغرافية التعليم العالي.

أولا: جغرافية التعليم العالى بين علم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة:

تُعد الجغرافيا والتربية المقارنة من التخصصات المركبة (المتعددة، المتداخلة التخصصات)؛ بمعنى أن هويتهم تعتمد على مجموعة كبيرة من العلوم والتخصصات

الأخرى وتوظفها وتتكامل معها. ورغم هذه الطبيعة المركبة فإنهما يتميزا بكونهما علوم لها شخصية مميزة. فالجغرافيا هى التحليل المكاني والوظيفي للظواهر الطبيعة والبشرية من حافة الفضاء إلى سطح الأرض وما تحتها. وكذلك التربية المقارنة؛ فهى أيضا تُعنى بالتحليل المكاني والوظيفي للظواهر التربوية؛ حيث تُشير إلى الدراسة التحليلية للنظم التربوية فى سياقاتها المجتمعية المختلفة؛ من أجل تطويرها واستشراف مستقبلها. ويُعد التعليم العالى المقارن أحد مجالات الدراسة والبحث فى التربية المقارنة؛ ويُعنى بدراسة نظم التعليم العالى ومؤسساته ومشكلاته فى الدول المختلفة؛ بهدف التطوير والإصلاح واستشراف المستقبل.

وربما يظهر التقارب الكبير بين الجغرافيا والتربية المقارنة من خلال تعريف جورج بيريداى للتربية المقارنة؛ والذى عرفها بأنها: الجغرافيا السياسية للمدارس؛ ومهمتها – بمساعدة طرق وأساليب العلوم الأخرى– البحث عن الدروس التي يمكن استنتاجها من الاختلافات في الممارسات التربوية في المجتمعات المختلفة.(٤٤) وبتحليل هذا التعريف يَمكن القول: إن التربية المقارنة تهتم بوصف نظم التعليم، وتحليلها في ضوء السياق الذى توجد فيه، وفهم العلاقات التأثيرية المتبادلة بينها وبين بيئته (وهو التفسير العلمي لكلمة الجغرافيا السياسية[١]؛ فالجغرافيا السياسية تعنى: "دراسة التحليل المكاني "الجغرافي" للظاهرة السياسية؛ أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسة". فـ"الجغرافيا السياسية تهتم بدارسة التوزيع الجغرافي للعملية/الظاهرة السياسية، ومدى التشابه والاختلاف فيها من مكان لآخر على الأرض وعوامل ذلك، وتحليل التأثير المتبادل بينها وبين الخصائص الجغرافية المتنوعة للمكان"(٤٥).

وثمة تقاطع كبير بين الجغرافيا والتربية المقارنة؛ فكلاهما يجيب عن خمسة تساؤلات رئيسة عند دراسة الظواهر قيد البحث؛ وتتمثل هذه التساؤلات فى: ما/ماذا؟ أين؟ متى؟ لماذا؟ كيف؟

[١] تقوم الجغرافيا السياسية بدراسة بعدين في الوحدة السياسية؛ هما: (١) البُعد الأفقي والذي يتمثل في الأرض كمسرح؛ وتتنوع عناصر هذا البُعد لتشمل: الموقع، المساحة، الشكل، التضاريس، المناخ، الموارد الاقتصادية، والسكان وهي ثابتة أو تتغير ببطء. (٢) البُعد الرأسي: الإنسان كممثل سياسي يحكى قصته على هذا المسرح، وتتميز عناصره بأنها سريعة التغير، ويتمثل في النظريات والمذاهب السياسية التى تحكم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة. وهناك بُعد ثالثا يُعرف بالبعد الزمنى؛ وذلك لان دراسة العلاقات المتبادلة بين البُعدين السابقين لا بد ان تكون في فترة زمنية معينة، هي أصلا وأساسا الزمن الحاضر..

١. التساؤل الأول: ما/ماذا؟: يسعى علم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة فى سياق دراستهم للظواهر (الجغرافية والتربوية) إلى الإجابة عن سؤال (ما/ماذا؟)، وذلك من خلال تحديد الظاهرة قيد الدراسة تحديدا دقيقا (موضوع الدراسة/ وحدة المقارنة)، ثم القيام بوصفها وصفا عميقا؛ يتضمن نشأتها وتطورها ووضعها الراهن. وتتم عملية الوصف من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة كافة، بشكل علمي وموضوعي.

٢. التساؤل الثانى: أين؟ يقوم الباحث (الجغرافي والتربوي المقارن) بعد تحديد الظاهرة قيد الدراسة (الجغرافية والتربوية) بتحديد (فضاء/مجتمع/حالة) مكان إجراء الدراسة (الدولة المحورية وحالات المقارنة).

٣. التساؤل الثالث: لماذا؟ يسعى علم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة بعد إتمام عملية الوصف للظاهرة قيد الدراسة إلى الإجابة عن سؤال (لماذا؟)، وهذا السؤال يتضمن ثلاثة أبعاد؛ هى:

- البُعد الأول: ويتمثل فى التساؤل الآتي: لماذا اتخذت الظاهرة قيد الدراسة الشكل الذي عليه الآن؟؛ وتأتى الإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسة السياق المجتمعي للظاهرة؛ وذلك بالانتقال بين العوامل الطبيعية والبشرية ذات العلاقة، ومعرفة إلى أي مدى لعبت هذه العوامل (السياق المجتمعي) دورا فى تشكيل الظاهرة بالشكل الذي هى عليه. ويتطلب هذا الأمر من الباحث (الجغرافي والتربوي المقارن) الإبحار فى العلوم الطبيعية والإنسانية للوقوف على كيف أثرت ظواهر تلك العلوم على الظاهرة قيد الدراسة.
- البُعد الثانى (خاص بالدراسات المقارنة)؛ ويتمثل فى التساؤل الآتي: لماذا تتشابه الظواهر الجغرافية (البشرية) والتربوية فى بعض الجوانب وتختلف فى جوانب أخرى؟ وتأتى الإجابة عن هذا التساؤل من خلال بيان أوجه التشابه والاختلاف بين حالات الدراسة (المقارنة)، وتفسير تلك التشابهات والاختلافات فى ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة؛ الأمر الذي

يتطلب الدراسة المتعمقة لثقافة المجتمع من ناحية، والإحاطة التامة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية من ناحية اخرى.

- البُعد الثالث: ويتمثل فى التساؤل الآتي: لماذا يقوم العديد من الأفراد والجهات بإجراء الدراسات الجغرافية والتربوية المقارنة.

٤. التساؤل الرابع: كيف؟ يُعد البحث فى علم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة عملية استفسار منظم ومحدد المعالم؛ لفهم وتوضيح كيفية إجراء شيء ما؛ فالجغرافيا والتربية المقارنة تسعى بعد الوصف والتحليل والتفسير إلى توضيح الكيفية – الطرق والإجراءات– التى يتم بها إصلاح الواقع وتطويره أو تغييره؛ من خلال رؤية براجماتية؛ مستفيدا –فى ذلك– من المعايير والحلول النظرية وتطبيقاتها فى المجتمعات الأجنبية المتقدمة فى هذا المجال. مع الوضع فى الاعتبار أن الدراسات الجغرافية والتربوية المقارنة الرصينة تطرح حلولا إجرائية للمشكلات التى تتصدى لدراستها.

٥. التساؤل الخامس: متى؟؛ ويتضمن هذا التساؤل بُعدين رئيسين؛ هما:

- البُعد الأول: ويتضمن الإجابة عن التساؤل المتعلق ببيان الفترة أو الفترات الزمنية التي يتم دراسة الظاهرة الجغرافية والتربوية فيها.
- البُعد الثانى: ويتضمن الإجابة عن التساؤل المتعلق ببيان توقيت بداية تطبيق حلول وسياسات الإصلاح والتطوير التى تطرحها الدراسات الجغرافية والتربوية المقارنة؛ من خلال تحديد المتطلبات والشروط اللازمة للتطبيق فى إطار تحقيق المواءمة الثقافية لتلك الحلول أو السياسات.

وعلاوة على هذا التشابه الكبير بين الجغرافيا والتربية المقارنة؛ فثمة مجموعة من القضايا المهمة التى تستحوذ على اهتمام الأكاديميين فى كلا العلمين وتظهر بوضوح فى مجال جغرافيا التعليم العالى، ومن أبرز تلك القضايا:

١. **الجدلية الاجتماعية المكانية:** يقوم المفهوم الجغرافي والتربوي المقارن لـ"الجدلية الاجتماعية المكانية" على فكرة أن الاجتماعي والمكاني يشكلان تكوينًا متبادلًا، وهذا

أمر أساسي لفهم التنظيم المكاني غير المنصف وغير العادل للتعليم. وتقوم جغرافية التعليم بتسليط الضوء على الطرق التي يتم بها إنتاج العلاقات الاجتماعية غير العادلة وغير المنصفة، وإعادة إنتاجها في الفضاء التعليمي ومن خلاله، والطرق التي يتم بها تنظيم توزيع مساحة الكلية/الجامعة لتلبية متطلبات الفئات الاجتماعية المهيمنة (على سبيل المثال المتحدثون الأصليون للغة المهيمنة، وأعضاء الدين المهيمن و/أو المجموعة العرقية، الأغنياء، القادرين عادة)، وأنماط العلاقات الاجتماعية المكانية في التعليم، ومنطق الموقع والسيطرة التي تقوم عليها.(٤٦)

٢. **المستوى المكاني للتحليل:** الذي يُمكّن الباحث الجغرافي من إدراك ما تأثير جغرافية الواقع التربوي؟ Geography of Educational Reality، على عكس غالبية الدراسات في التربية المقارنة التي تعمل على مستويات أكبر بكثير، معظمها على المستوى الوطني.(٤٧) وترجع أهمية الجغرافيا في هذا السياق أنها تقدم الأرض الذى هو المسرح الدائم لأنشطة الإنسان، وثمة تأكيد أن العالم بدون علاقاته مع النشاط البشري هو أقل ما يوصف بالعالم، وأن نظم التعليم هي تقنيات تعديل هذا المسرح education systems as space adjusting techniques.(٤٨)

كما يُمكن تأكيد أن تعديل المكان (المسرح) من خلال التعليم، لا يعمل فقط على المستوى الوطني، ولكن على جميع المستويات بدء من التلاميذ إلى الفصول الدراسية، إلى الحد الأقصى للكفاءة المكانية للمبنى المدرسي أو الحرم الجامعي، إلى قضية مناطق تجمع المدارس، إلى سلطات التعليم المحلية من خلال المستوى الوطني، إلى الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، إلى الشبكات الافتراضية العالمية مثل كومنولث التعلم Commonwealth of Learning.(٤٩) وبتعريف الجغرافيا أنها: التحليل المكاني والموقعي وتمثيل رسم الخرائط لظواهر سطح الأرض تعتبر مسألة المستوي ضرورية لتحديد هويتها وفعالية عملها، وينطبق ذات الشيء على الدراسات التربوية المقارنة. إذ إن قيام الباحث بدراسة قضية جغرافية أو تربوية على مستوى غير مناسب، لن تُمكنه من إدراك الإجابة الصحيحة عن التساؤل المطروح، سواء على مستوى

البحث أو صياغة السياسات أو الاستفسار العادي. الأمر الذي أشار إليه مارك براي وماري توماس بالتحليل متعدد المستويات لمعالجة مشكلة تربوية، ولكن نادرًا ما يتم استخدامه.(٥٠)

ويُمكن تأكيد أن هناك تشابه كبير بين التربية المقارنة والجغرافيا يتمثل فى ضرورة تحديد المستويات المختلفة للظواهر والعمليات التي قد تقوم بدراستها التربية المقارنة وجغرافية التعليم. ويُمكن توضيح هذه المستويات فى الشكل الآتي:

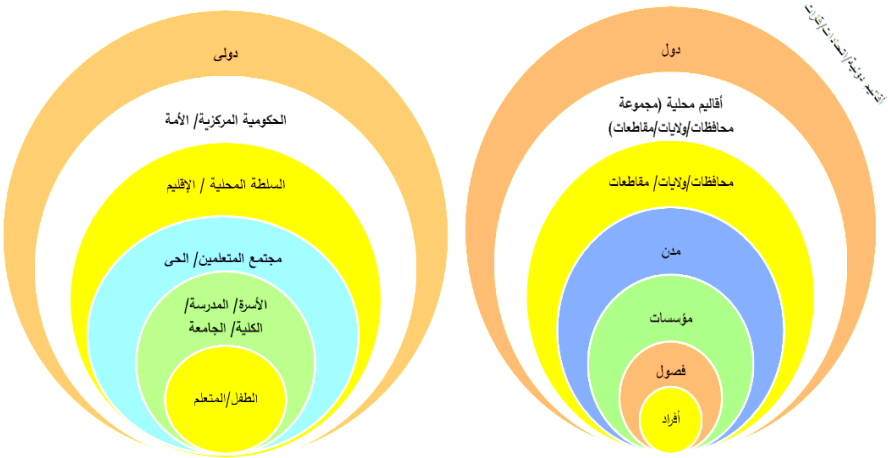

الشكل رقم (١) مستويات دراسة الظواهر التربوية والتعليمية فى التربية المقارنة وجغرافية التعليم

٣. **فكرة الزمكان** Space–Time: انطلاقا من المقولة التى تنص على أن "الجغرافي بدون تاريخ يشبه الجسد بدون حركة، والمؤرخ بدون جغرافيا يتجول مثل المتشرد بدون سكن"(٥١)، وأن "التاريخ لا يمكن فهمه بدون الجغرافيا، والجغرافيا لا يمكن فهمها بدون التاريخ"(٥٢). وانطلاقا من أن التربية المقارنة تهتم بدارسة النظم التربوية فى سياقاتها المجتمعية؛ يتضح أهمية قضية الزمكان Space–Time فى التربية المقارنة؛ حيث إنها توفر السياق الرئيس الذي لا بد منه للتعرف على ما إذا كانت الدراسات التعليمية عامة، والتربوية المقارنة خاصة، تتسم بالمصداقية. ومن ثم تُعد قضية الزمكان ركيزة أساسية للسياق في التربية المقارنة وجغرافية التعليم؛ والتى تتطلب التركيز على البُعد المكاني والزماني في ذات الوقت.(٥٣)

ومن ثم تُعد العلاقة بين المكان والزمان بمثابة تطور مهم في التربية المقارنة وجغرافية التعليم؛ وهذا لا يعني –فقط– الاعتراف بأن المكان موجود ومصمم في الوقت المناسب، ولكن –أيضًا– أن الفضاء يتشكل عبر الزمن. وثمة تأكيد أن هذا له صدى كبير في التعليم؛ حيث تميل المؤسسات التعليمية (مثل الجامعات) إلى العمل في الفضاء (مثل القاعات الدراسية) والوقت (المحاضرات). وبالتالي فإن ذلك ذا صلة قوية بفهم العلاقات الاجتماعية المكانية داخل المؤسسات التعليمية وبين المنزل وغيرها من المواقع الرسمية وغير الرسمية للتعلم.(٥٤)

٤. **موضوع الدراسة وهدفها:** هناك تباين مهم بين نوعين من البحوث والدراسات ينبغي الوقوف عنده والتفكر فيه؛ هما:(٥٥)

(١) **النوع الأول:** الذي يجعل التعليم و/أو الجغرافيا هدف للدراسة Objects of Study؛ حيث يتم استخدام التعليم و/أو الجغرافيا للمساعدة في فهم العمليات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية الأخرى.

(٢) **النوع الثانى:** الذي يجعل التعليم و/أو الجغرافيا موضوعات للدراسة Subjects of Study؛ حيث تساعد العمليات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية الأخرى فى فهم التعليم والجغرافيا بشكل أفضل.

الأمر الذي يوضح وجود اختلافات كبيرة في دور الجغرافيا في هذه الدراسات. ففي بعض الأمثلة، توفر الجغرافيا السياق الذي يتم فيه دراسة الظواهر التعليمية (أو الظواهر الاجتماعية الأخرى). وفي أمثلة أخرى ينصب تركيز البحث على الاختلافات الجغرافية في الظواهر المدروسة. ثم هناك أمثلة للبحث تعتبر الجغرافيا محددًا مهمًا للظاهرة التعليمية التي يتم دراستها وبحثها.

وعلاوة على ما سبق؛ يتمثل جوهر التآزر بين الجغرافيا والتربية المقارنة فى "تدفق المعلومات Information Flow" الذي يوفر الفضاء سواء حدث ذلك فى: الدرس الخاص معلم لطالب، أو الفصل الدراسي، أو قاعة المحاضرات، أو عبر الراديو، أو في كتاب أو فيديو، أو (و) عبر الشبكة الدولية للمعلومات؛ هذه مجرد اختلافات في

المستوى.[٥٦] لطالما اهتم الجغرافيون بتدفق المعلومات فيما يتعلق بالتنمية؛ حيث يُمكن تأكيد أن الجانب الحاسم للتنمية يتعلق بطبيعة آلية الانتشار المكاني للابتكارات داخل الدولة[٥٧]، مع الإشارة الواضحة إلى التعليم بأي شكل من الأشكال. كما أن تدفق المعلومات يُشكل أحد الأدوات الرئيسة للحد من الازدواجية، والدرجة العالية من عدم التجانس الموجودة في العديد من البلدان النامية.[٥٨]

وفى سياق تطوير الفضاء متعدد التخصصات بين الجغرافيا والتربية المقارنة ينبغي الاستفادة من مجموعة واسعة من البحوث الجغرافية ونظرياتها وأساليبها ومؤلفيها؛ الأمر الذي سيعكس الطبيعة المشتركة للمعرفة في الجغرافيا. علاوة على منع الاستخدام المفرط وغير المناسب للأفكار الجغرافية. ومع ذلك، يبدأ هذا التطوير من خلال تسليط الضوء على التوافق المهم بين القدرة على إقامة الجسور بين الموضوعين بشكل كامل، من ناحية، وتطوير الخبرة المتخصصة داخل كل موضوع، من ناحية أخرى.[٥٩]

بناء على ما سبق، وفى ظل الأهمية الكبيرة للتعليم العالى ودوره فى المجتمعات المعاصرة؛ فقد اهتمت الجغرافيا والتربية المقارنة بإجراء البحوث عن التعليم العالى ومؤسساته، وشغلت هذه البحوث مكانة بارزة خلال العقود الماضية؛ نتيجة للتوسع الكبير الذي شهده التعليم العالي حول العالم. ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل حدث تداخل بين العلمين فى دراسة التعليم العالى والجامعي؛ ليظهر بذلك مجالا بحثيا جديدا متعدد ومتداخل التخصصات، تحت عنوان جغرافية التعليم العالى أو جغرافية الجامعات. وفى سياق المحور التالي سيتم معالجة طبيعة جغرافية التعليم العالى؛ لتوضيح أهميتها وضرورة إعطائها أهمية كبيرة حاليا ومستقبلا.

ثانيا: طبيعة جغرافية التعليم العالى:

يتناول هذا المحور نشأة جغرافية التعليم العالى وتطورها، والأهداف التى تسعى إلى تحقيها، والأهمية التى تعود على المجتمع بصفة عامة والمجتمع الأكاديمي بصفة خاصة منها، علاوة على كارتوجرافيا التعليم العالى، وأخيرا عرض أهم مجالات البحث فى جغرافية التعليم العالى. ويُمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

١. نشأة جغرافية التعليم العالى وتطورها:

ترجع بداية الاهتمام بالبُعد المكاني الجغرافي فى الدراسات التربوية المقارنة إلى مايكل سادلر؛ الذى اهتم بالبُعد المكاني للجامعة، أو ما يُمكن أن يُطلق عليه بجغرافية التعليم الجامعي؛ فقد أصدر كتاب بعنوان: امتداد الجامعة: الماضي والحاضر والمستقبل University Extension, Past, Present, and Future فى عام ١٨٩١ بالاشتراك مع Halford John Mackinder، الأب المؤسس لأول قسم للجغرافيا في الجامعات البريطانية.(٦٠) أما في الجغرافيا فقد أُهملت التفاوتات المكانية في توفير واستهلاك التعليم حتى منتصف الستينيات، ثم بدأ الوضع يتغير بعد ذلك نتيجة للتوسع السريع والكبير الذى شهده التعليم العالي حول العالم. وقد كان الدافع الرئيس وراء التوسع الجامعي في البلدان المتقدمة هو الرغبة في زيادة عدد الخريجين في القوى العاملة، وخاصة في العلوم والرياضيات، وتعزيز الوصول إلى التعليم العالي للطلاب من خلفيات محرومة. أما في البلدان النامية –أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا– كان التوسع فى التعليم العالي أولوية رئيسة للتنمية الاقتصادية وبناء الدولة القومية.(٦١) ومن ثم أصبحت الفوارق المكانية والاجتماعية في التحصيل التعليمي، والتعليم كوسيلة للتقسيم الطبقي الاجتماعي، والإقصاء الاجتماعي، والتنمية الإقليمية موضوعًا مهمًا في الجغرافيا والتربية المقارنة.(٦٢)

وبالتالي؛ تعود نشأة جغرافية التعليم –بشكل كبير– إلى العصر الذهبي لتوسع العلوم الاجتماعية في الستينيات والسبعينيات؛ حيث زاد الاهتمام بالأبعاد المكانية للتعليم من قبل كل من الجغرافيين والتربويين، وعدد آخر من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ذات الصلة. فقد كان هذا عصر الثراء النسبي، والمواقف الليبرالية نحو التوسع التربوي والبحثي. فثمة تأكيد على أن العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لم تحصل –فقط– على تمويل أكبر من أي وقت مضى، بل أصبحت –أيضًا– خاضعة لأنماط جديدة من التحليل. فعند تطبيق المناهج الجغرافية على القضايا التعليمية، تُرجم ذلك فى ظهور الاهتمام بـ (رسم الخرائط المدرسية، تحديد الظواهر التعليمية العامة، الآثار المكانية للسياسات البديلة لتوفير التعليم، الخرائط الذهنية).

وربما يكون ريبا H. Ryba أول من استخدم مصطلح "جغرافية التعليم"، عندما نشر مقالة بحثية بعنوان: جغرافية التعليم – حقل مهمل؟ The Geography of Education –a Neglected Field?، بمجلة كلية التربية جامعة مانشستر عام ١٩٦٨، وهو من خلفية تربوية، وعضو في الجمعية الأوروبية للتربية المقارنة Comparative Education Society in Europe (CESE)؛ وقد نال المقال اهتماما كبيرا من قبل العلماء والباحثين والمخططين التربويين؛ حيث سلط الضوء على الفرص غير المتكافئة بوضوح للتقدم التعليمي والاجتماعي كما هو الحال بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمواقع في إنجلترا.(٦٣) كما قدم ريبا فى مؤتمر الجمعية الأوروبية للتربية المقارنة CESE الذى عقد فى باريس عام ١٩٧٥ ورقة عمل حول 'المدرسة والمجتمع: مفاهيم الإقليم وتطبيقاتها School and Community: Concepts of Territory and their Implications، والتى أدت إلى مقال عن "عدم المساواة الإقليمية في التعليم Territorial Inequality in Education" عام ١٩٧٦. كما وفر هذا المؤتمر فرصة للكاتب لتقديم ورقة بعنوان "جغرافية التعليم: جوانب ظهور المجال الفرعي وتطبيقاته على دراسات الظواهر التربوية في العالم الثالث"، كما نشر مقال في مجلة الجمعية الفرنكوفونية للتربية المقارنة ١٩٧٦، ومقال آخر فى مجلة الجمعية البريطانية للتربية المقارنة والدولية ١٩٧٦.(٦٤) ثم انتقل الاهتمام إلى الجغرافيين؛ حيث نشر كوتس وروستون Coates and Rawston في عدة موضوعات: أ) التباينات في تأثير الأشكال المختلفة للتعليم الخاص ؛ ب) التباينات فى الترابط بين التعليم الثانوي والتعليم العالي، ج) التباينات في الالتحاق بالتعليم العالي عبر مناطق هيئة التعليم المحلية. وقد تبلور هذا الاهتمام بإنشاء لجنة جغرافية التعليم داخل الاتحاد الجغرافي الدولي International Geographical Union.(٦٥)

ومنذ العقد السابع من القرن العشرين وحتى اليوم، ظهرت الكثير من الأبحاث الجغرافية حول التعليم العالي، تركزت معظم الأبحاث على: مواقع الجامعات داخل المدن والأقاليم والدول القومية، الآثار الاقتصادية للجامعات على المجتمعات المحلية والإقليمية؛ الأداء الأكاديمي للجامعات، الأصل الإقليمي والاجتماعي لطلاب الجامعة وأساتذتها، طبيعة ومخرجات الحراك الدولي للطلاب، السفر الأكاديمي، دور الخريجين فى التحول المجتمعي،

تطور علاقات الجامعة/الحكومة/قطاع الأعمال والتأثيرات الإقليمية الواسعة للجامعات، سياسات منح الدرجات الفخرية، تدويل التعليم العالي من خلال تطوير محاور المعرفة والتعليم، فروع الجامعات، الحراك الدولي لبرامج الدرجات العلمية، وجهات النظر النقدية حول التصنيفات العالمية للجامعات، والتى يتم قياسها الآن بمجموعة من المتغيرات التي يتم نشرها على نطاق واسع كجزء من إدارة التعليم العالي؛ والحراك والمسارات المهنية للطلاب والأكاديميين.(٦٦)

وعلى الرغم من التطورات الزمنية غير المتزامنة بين علم الجغرافيا وعلم التربية المقارنة فى الاهتمام بالبُعد المكاني للتعليم؛ فإن ذلك لم يكن السبب الرئيس لعدم الاعتراف بالتجانس بينهما؛ فربما يعود التباعد بين كلا العلمين إلى القيود الفكرية Intellectual Limitations؛ والتى أوضحها بيشر P. Trowler Becher في كتابه المعنون بـ: الجماعات والكيانات الأكاديمية – الاستفسار الفكري وثقافة التخصصات Academic Tribes and Territories: Intellectual Enquiry and the Culture of Disciplines؛ عندما أكد أن الدوريات الأكاديمية تعتبر مكونًا ضروريًا لهوية الجماعة الأكاديمية، جنبًا إلى جنب مع الجمعيات الأم التى تُمثلها. وبإسقاط ذلك على الجغرافيا والتربية المقارنة؛ سيُلاحظ أن الجمعية الجغرافية الملكية/ معهد الجغرافيين البريطانيين والجمعية البريطانية للتربية المقارنة والدولية، كيانات أكاديمية ينتمي لها المتخصصون كلُ فى مجاله، ونادرا ما يقرأ أشخاص من خارج الجماعة الأكاديمية هذه الدوريات التى تنتمي للتخصص الآخر أو يقوموا باستشارتها. ويتعزز هذا الاتجاه بالأولوية الممنوحة للنشر في دوريات الجامعة الأكاديمية فيما يتعلق بالترقية المهنية الأكاديمية. وإن كان بدأ في الآونة الأخيرة الاعتراف بقيمة الدراسات متعددة التخصصات والترويج لها.(٦٧)

٢. أهداف جغرافية التعليم العالى:

تتناول جغرافية التعليم العالى أسباب ونتائج التغيرات المكانية في توفير واستهلاك التعليم؛ تأثير الأوساط المحلية والبيئات الاجتماعية والثقافية على الإنجاز التعليمي؛ الاختلافات المكانية في البنية الاجتماعية والديموغرافية لمهنة التدريس؛ تأثير

النظم السياسية والسياسات التعليمية والتغيير السكاني على أنماط مواقع الجامعات؛ والحراك المكاني للعلماء والطلاب والأفكار؛ وغيرها من القضايا التي تؤثر فيها الأماكن والعلاقات المكانية والبيئات الاجتماعية على العمليات التعليمية. ففي مجتمع المعرفة، يمتلك التعليم العالى أهمية كبيرة للهياكل والعمليات الاجتماعية والاقتصادية، وتُستخدم مؤشرات مختلفة للتحصيل والإنجاز التعليمي؛ للكشف عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ولإظهار علاقات القوة غير المتكافئة.[٦٨] وتسعى جغرافية التعليم العالى من وراء دراستها لهذه الموضوعات وغيرها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ منها:

- فهم الأهمية الجوهرية للجغرافيا كعامل حاسم فى تشكيل الديناميات الداخلية والخارجية للجامعات والأنظمة الوطنية والدولية للتعليم العالي التى تعمل فيها. مثل الدراسات والأبحاث التى تضمنها مجلد جغرافيات الجامعة الصادر فى ٢٠١٨.[٦٩]
- دراسة السياق المحلي لاختيار مواقع الجامعات، وتأثيرات عدم المساواة الجغرافي المكاني على التعليم العالى، والآثار المادية لعدم المساواة المكانية على الخبرات التعليمية للطلاب، علاوة على الكشف عن التوترات والفروق الدقيقة في التفاوت الاجتماعي المكاني وتعزيز أصول المجتمع.

وثمة تأكيد أن عدد مؤسسات التعليم العالى وتوزيعها لا بد ان يتناسب مع عدد السكان؛ ففي بعض الدول توجد مؤسسة لكل ١٠٠ ألف، والبعض الثانى مؤسسة لكل ٥٠٠ ألف نسمة، والثالث مؤسسة لكل مليون نسمة، وهذا يتوقف على ظروف الدولة ومدى اهتمامها بتطبيق ديمقراطية التعليم العالى وقناعتها بان التعليم مفتاح الابتكار والتطور فى المجتمع.

ويُلاحظ فى هذا السياق التفاوت فى نسبة الطلاب بالتعليم فى الجامعات من دولة لأخرى حسب مستوى تقدم الدولة؛ فتبدأ فى الدول النامية بمعدل ٦٠ طالب/١٠٠ ألف نسمة، ويصل إلى ٧٠٠ طالب فى ألمانيا وبريطانيا، وإلى ١٣٠٠ فى فرنسا، و٢٣٠٠ فى الولايات المتحدة لكل ١٠٠

ألف من سكان الدولة. وتوصى العديد من المنظمات الدولية بضرورة إنشاء جامعة فى كل مدينة يصل تعدادها إلى نصف مليون نسمة فأكثر.(٧٠)

- دراسة العلاقة التفاعلية بين الفضاء التعليمي والهيكل السياسي والاقتصادي الفعلي؛ حيث يُنظر إلى الفضاء التعليمي على أنه عامل إيجابي في تشكيل البنية الاجتماعية وعدم التجانس المكاني، وأنه مكان يتم فيه إنتاج رأس مال عمل محدد.(٧١)
- دراسة التأثير المكاني للجامعات القديمة والجديدة، واكتشاف قدرة الجامعات على تحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي والابتكار، وإنتاج رؤى مختلفة حول بصمة الجامعات في محيطها وإقليمها المحلى والوطني.
- دراسة طبيعة العلاقة بين الجامعات والتنمية الاقتصادية، وإلى أي مدى استطاعت الجامعات من خلال وظائفها تحقيق التنمية الاقتصادية فى إقليمها المحلى والوطني.[٢] مثل دراسة: الجامعة والمدينة: دراسة فى العلاقات الاقتصادية بين جامعة كاليفورنيا ومدينة بيركلي في الولايات المتحدة.
- تحديد الأنماط المكانية لمؤسسات التعليم العالى، علاوة على فهم ديناميات العوامل المسؤولة عن وجود ارتباطات مكانية أو أنماط خاصة من التعليم.(٧٢)

فى ضوء ما سبق؛ يُمكن القول: إن جغرافية التعليم العالى تلعب دورا حيويا فى مساعدة صناع السياسات والمخططين فى صناعة القرارات المرتبطة بالتعليم العالى ومؤسساته؛ من خلال الدراسة المكانية المتعمقة لفهم الواقع الراهن وتبنى الرؤى المستقبلية الملائمة له فى ضوء الخطط التنموية الوطنية، علاوة على مساعدة القيادات الجامعية وتشجيعهم فى اكتشاف المحيط المجتمعي لها، وتحقيق التشبيك معه؛ لتحقيق التطور للمجتمع والجامعة فى ذات الوقت.

---

[٢] تقوم الجامعة بخمس وظائف رئيسة؛ هى: توفير التعليم والتدريب فى إطار يجمع بين البحث والتدريس، توفير التدريب المهنى، إجراء البحوث ضمن مجموعة كبيرة من الانساق المعرفية، تحقيق التنمية الإقليمية والعلاقات الدولية، تعزيز التطور الفكري والاجتماعى للمجتمع.

المصدر: مهند مصطفى، المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة، الاقتصاد، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، ٢٠١٤)، ص ١٢.

٣. أهمية جغرافية التعليم العالى:

يُساعد استخدام المفاهيم الجغرافية الأساسية للقياس Scale والفضاء Space والمكان Place وشبكات العمل Networks بشكل كبير فى فهم أنماط توفير خدمات التعليم العالى وأنشطته ومخرجاته. وثمة تأكيد أن غالبية التربويين سواء كانوا إداريين أو مقدمي الخدمة أو الباحثين لم يقدروا الثورة الكبيرة التى حدثت فى الجغرافيا خلال العقد السابع من القرن العشرين، وأنها أصبحت شريكا مهما فى العلوم الاجتماعية والتربوية.(٧٣)

وفى ضوء ذلك ترجع أهمية البحث فى جغرافية التعليم العالى إلى أنها تُساعد في تحقيق:

- فهم طبيعة التفاعل بين فضاء التعليم العالى والثقافة الاجتماعية السائدة؛ فثمة تأكيد أن بناء الفضاء التعليمي ليس –فقط– لتحقيق التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأسرهم؛ ولكنه –أيضًا– عملية سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة تنطوي على الترابط وتأثير الفضاء متعدد المستويات؛ فالفضاء التعليمي يعكس بعمق السياسة الاجتماعية، ويشارك في تغيير الهيكل الاقتصادي، وفهم التفاعل بين العملية السياسية والاقتصادية لمجتمع معين والمستويات المكانية المختلفة.(٧٤)
- إتاحة الفرصة لتطوير المشروعات والتحليلات التي تدرس قضايا التعليم العالى من مستويات متعددة؛ فى ظل الانتقادات الموجهة لأبحاث التعليم كونها صغيرة النطاق وأحيانًا ضيقة الأفق. فجغرافية التعليم العالى تدرس المؤسسة التعليمية على أنها بناء اجتماعي، مع تقديم أسلوب منهجي بديل لدراسة قضايا التعليم، يقوم على دراسة المكان في تنوعه الكامل، مع العودة إلى نوع الدراسات المحلية (المِنطقية) التي تم توظيفها خلال الستينيات، واستخدام طرق مختلطة؛ من خلال الجمع بين البيانات الكيفية والكمية ضمن إطار تحليل مكاني.(٧٥)

- زيادة الاهتمام بالطبيعة الجغرافية للتعليم العالى، بما في ذلك العلاقات بين: المناهج الدراسية وأسواق العمل والعولمة، التعليم والتنقل المكاني، والفضاء المكاني وبيئات التعلم.
- تحديد الاحتياجات التعليمية اللازمة للمجتمع،[٧٦] فى إطار اهتمامها بالتخطيط المكاني لتحقيق التنمية الشاملة فى ضوء العدالة والإنصاف المجتمعي؛ حيث تهتم جغرافيا التعليم العالى بقضايا مثل: اختيار مساحة الجامعات والكليات، التخطيط المكاني، توزيع الموارد التعليمية، رسم خرائط تعليمية، وتنفيذ التقسيم المكاني التعليمي من خلال الأساليب الكمية.[٧٧]
- تُعد عملية رسم الخرائط التى تمثل موقع المؤسسات التعليمية وتوزيعها الأساس لإدارة التعليم فى المجتمعات الصناعية، والأساس فى عملية إعادة تنظيم توفير التعليم.[٧٨]

وبناء على ما سبق؛ يُمكن القول: إن البحث فى جغرافية التعليم العالى يُساعد فى زيادة الفهم لوظائف الجامعات والكليات فى سياق الإقليم الذي تتواجد فيه، وتحقيق الترابط والتكامل فيما بينهم، وتعميق العلاقات والتفاعلات بينهما، بما يعود على كلا الطرفين بالتطور والازدهار. فثمة علاقة وظيفية ارتباطية تبادلية واعتمادية بين المجتمع والجامعات؛ فالمجتمع يوفر للجامعات –حقوقها– مواردها وإمكاناتها والدعم الكامل للقيام بوظائفها وواجباتها، والجامعات توفر للمجتمع –واجباتها– كوادر بشرية وبحثية وابتكارات علمية صناعية وتكنولوجية تُمكن المجتمع من التطور الاقتصادي والاجتماعي محليا، والدخول إلى ميدان التنافسية الاقتصادية إقليميا وعالميا.

٤. كارتوجرافيا التعليم العالى:

يُعد التمثيل الكارتوجرافي للتعليم العالى وما يرتبط بها من ظواهر من أفضل وسائل التمثيل المكاني؛ فقد يغنى النظر إلى خارطة واحد عن قراءة الجداول والتقارير المطولة وتحليلها. ومن ثم؛ فإن استخدام كارتوجرافيا التعليم العالى فى فهم وإدراك الواقع محليا وإقليميا وعالميا، ثم استخدامها فى إعادة صياغته مرة أخرى يُعد فى غاية الأهمية.

وثمة تأكيد أن الخرائط أصبحت أداة مهمة جدا وأساسية فى كل عمليات التخطيط وتوجيه التنمية. وتتنوع خرائط التعليم العالى؛ فمنها خرائط وطنية وخرائط دولية، ولكل نوع بياناته وأهدافه ووظائفه وأهميته؛ على النحو الآتي:

(١) **الخرائط الوطنية:** يعرض هذا النوع من الخرائط بيانات حالة التعليم العالى داخل الدولة؛ من حيث: عدد مؤسسات التعليم العالى ونوعها، وتوزيعها وانتشارها فى أنحاء الدولة كافة والعوامل المجتمعية المؤثرة فيها، معدلات الالتحاق بكل مؤسسة وفقا لمتغيرات النوع والطبقة الاجتماعية والموقع الجغرافي والعوامل المجتمعية المؤثرة فيها، واتجاهات الحراك الأكاديمي الطلابي، عدد الابتكارات والاختراعات ومعدلات النشر العلمي. وقد تكون هذه الخرائط مستقبلية يتم إعدادها في إطار خطط التنمية المستدامة للدولة ورؤيتها المستقبلية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

(٢) **الخرائط العالمية:** يعرض هذا النوع من الخرائط توزيع مؤسسات التعليم العالى وفقا لمعايير محددة؛ مثل: معايير النشر العلمي، الابتكارات والاختراعات، الجوائز والأوسمة، التصنيفات العالمية للجامعات، وتدفقات الحراك الأكاديمي للطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء؛ واتجاهات هجرة الأدمغة.

وترتبط التطورات في رسم الخرائط الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية ببعض التطورات المهمة في التحليل المكاني، والتي أصبحت متاحة بشكل متزايد بسبب التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات. وثمة مجموعتين رئيستين من التطورات في نظم المعلومات الجغرافية والتحليل المكاني ذات صلة خاصة بمجال التعليم العالى؛ الأولى: التطورات في التصور والتحليل الاستكشافي التفاعلي للبيانات المكانية، والثانية: الفوائد بالتطورات في الإحصاءات المكانية المتقدمة، لا سيما في تحليل الشبكات، وتحليل الزمكان، والنمذجة متعددة المستويات والتحليلات الإحصائية الموزونة جغرافيًا.(٧٩)

٥. مجالات البحث فى جغرافية التعليم العالى:

ازدادت الدراسات فى مجال جغرافية التعليم العالي منذ أواخر العقد التاسع من القرن العشرين؛ وتتضمن الفكرة الرئيسة المعاصرة المتعلقة بإنتاج التعليم العالي واستهلاكه وإدارته أربعة خطوط رئيسية للدراسة؛ هى:

(١) تأثير الجامعات Impact of Universities كمفتاح للتنمية والابتكار: ويتناول هذا الجانب الجغرافيا الاقتصادية للتعليم العالي Economic Geography of Higher Education و"مناطق التعلم Learning Regions" التى تركز على دور الجامعات في التنمية الاقتصادية الإقليمية مقارنة بالمقاييس الجغرافية الأخرى. ويسلط هذا الجانب الضوء على دور الجامعات كجهات فاعلة رئيسة في اقتصاد المعرفة؛ حيث إنها ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة على إقليمها الأوسع، وتوفر الخريجين والابتكارات للاقتصاد الوطني، وتعزز الروابط الدولية المتنوعة واستدامتها. وقد ركز هذا الجانب مؤخرا على تشكيل مراكز تعليمية/ معرفية عالمية Global Educational/Knowledge Hubs في الاقتصاد العالمي واعتبار الجامعات نتائج ومحركات للعولمة؛ لذلك فإن جغرافية تصنيف الجامعات العالمية بحاجة إلى وضعها ضمن عمليات اجتماعية اقتصادية أوسع.(٨٠)

فالجامعات بيئات إبداعية مهمة، تولد البحوث والابتكارات من خلال العلوم الطبيعية والتطبيقية والعلوم الإنسانية، وتغذي النمو الاقتصادي بالابتكار التكنولوجي والثقافي، كما تقوم الجامعات بتعليم العاملين في مجال المعرفة، وصناع القرار المستقبليين في الاقتصاد والمجتمع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية المحلية والإقليمية والقومية وعبر القومية. وبالنظر إلى هذه الطبيعة متعددة الأطراف للجامعات، وتأثيراتها الأوسع، بالإضافة إلى النشأة التاريخية للجامعات كمؤسسات تابعة لبابا الكنيسة والملك، وفي وقت لاحق محكومة من قِبل وكلاء آخرين، مثل: المجالس البلدية، والحكومات الوطنية، والسخاء الصناعي Industrial Philanthropists، وغيرهم من أصحاب رؤوس

الأموال، تقع إدارة الجامعة، في إطار تفاعل الأقلية الأكاديمية، والدولة والسوق. الأمر الذى أثار تساؤل رئيس حول الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها فيما يتعلق بكل من هذه الأطراف الثلاثة من أجل تعزيز الإبداع والابتكار.(٨١) فالتطور اللاحق لمناطق التكنولوجيا الفائقة المزدهرة وجامعة ستانفورد (وادي السيليكون) ألهمت نموذج الحلزون الثلاثي للعلاقات بين الجامعة والصناعة والحكومة.(٨٢) وثمة تأكيد أن هذه العلاقة الثلاثية لم تكن –فقط– حجر الزاوية للمجمع الفني التكنولوجي الذي قامت عليه الهيمنة الأمريكية في القرن العشرين، أو ما أطلق عليه السيناتور ج. ويليام فولبرايت اسم "المركب العسكري الصناعي الأكاديمي-Military Industrial-Academic Complex" في خطاب لمجلس الشيوخ عام ١٩٦٧، ولكن كانت أساس لابتكارات تكنولوجية في مجتمع المعرفة.(٨٣)

(٢) **الحراك العابر للحدود Transnational Mobility:** تُعد المنظورات عبر الوطنية أيضا جزءا أساسيا فى الدراسات التي تتناول الجغرافيا التاريخية للحراك الأكاديمي ودورها في صعود مراكز المعرفة مثل الجامعات. وقد أكدت الدراسات التربوية المقارنة والجغرافيا التى تناولت التدفقات العالمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في العقود الأخيرة مدى مساهمة ذلك في تكوين شبكات المعرفة العابرة للحدود الوطنية Transnational Knowledge Networks، وكذلك تصور مفاهيم تدويل الجامعات كمواقع محتملة للعمليات التصاعدية للحراك والتعاون العابر للحدود، وكذلك تفسير سبب استخدام كل من الطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس لترتيب الجامعات على نطاق عالمي.(٨٤) فمثال على ذلك: أن المهندسين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة والذين هاجروا من الهند والصين وتايوان، والذين عادوا إلى هناك بعد العمل في وادي السيليكون Silicon Valley لبعض الوقت، أسسوا في نهاية المطاف شركاتهم الخاصة في بلدانهم الأصلية، مما ساهم في ظهور المجتمعات عبر القومية لابتكار التكنولوجيا الفائقة Cross-Regional Transnational Communities of High-Tech Innovation. وقد عزز هذا

الانتشار العقلي، وضم الهجرة العائدة وعبر القومية، ظهور مناطق التكنولوجيا الفائقة الناجحة في آسيا، وبالتالي أثبت نجاحه في نقل ثقافة الأعمال في وادي سيليكون دولياً عبر التجربة الشخصية المتجسدة والتفاعلات وجهاً لوجه.(٨٥)

(٣) **الهيمنة الأكاديمية Academic Hegemonies:** ويتناول هذا الجانب الكيانات التى تهمين على النشر العلمي العالمى، والذي يُشير إلى التباينات المميزة والمتغيرة بين المراكز التي تهيمن على الخطاب الأكاديمي وأخرى لا يوجد لها مكان. وتؤكد دراسات جغرافية التعليم العالى التى تناولت النشر الدولي والنقاشات حول الهيمنة الأكاديمية الأنجلو أمريكية الحالية أن ما يعتبر منحة دولية وعالية الجودة مرتبط بشكل متزايد بالدوريات العلمية المدرجة في قواعد بيانات معهد المعلومات العلمية(ISI) Institute of Scientific Information's التي يوفرها طومسون رويترز Thomson Reuters؛ والتي تهيمن على الدوريات الأنجلو أمريكية. ومع اعتماد التصنيفات العالمية للجامعات بدرجة كبيرة على هذه البيانات وسعى الجامعات إلى تحسين وضعها في مثل هذه التصنيفات؛ يمكن القول: إن هذه البرامج تعزز من تجانس ممارسات النشر في العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية.(٨٦)

(٤) **مؤسسة نيوليبرالية Neoliberal Corporatization:** ويتناول هذا الجانب الليبرالية الجديدة الحادثة للبحث والتعليم بالجامعة. واستناداً للعديد من الدراسات فى هذا الجانب يمكن اعتبار التصنيفات العالمية للجامعات أحدث مظهر من مظاهر الشراكة النيوليبرالية للتعليم العالي، حيث تتحكم قوى السوق بشكل متزايد في الأبحاث والتدريس، مما يؤدي إلى "تسويق التعليم وتسليع المعرفة the Marketization of Education, the Commodification of Knowledge"، وبالنسبة للطلاب الأجانب الذين يدفعون رسومًا، يمكن أن تكون التصنيفات الجامعية بمثابة دليل إلى المكان الذي يمكنهم توقع الحصول على "القيمة مقابل المال Value for Money، وبينما يعتبر الدعم الحكومي للجامعات استثمارًا فإن الأمر يتطلب المحاسبية. الأمر الذي ترتب عليه انتشار ثقافات الفحص والمراجعة

في التعليم العالي؛ التي –غالبًا– تسترشد بالمعايير المستخدمة فى تصنيفات الجامعات العالمية (٨٧)

فى ضوء ما سبق؛ يُمكن توضيح أهم مجالات البحث فى جغرافية التعليم العالى فى الوقت الراهن، من خلال الشكل الاتي:

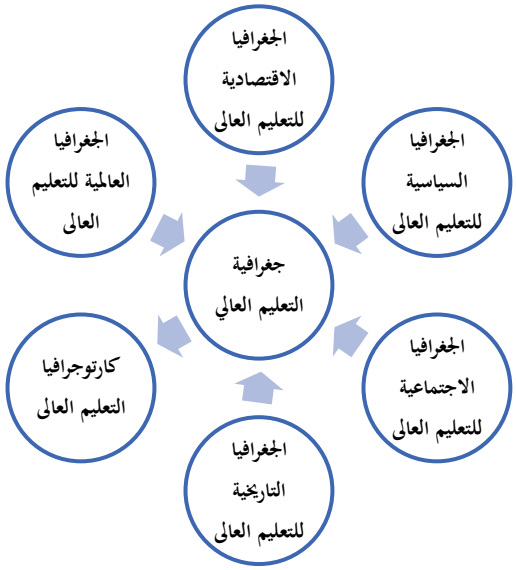

الشكل (٢) مجالات البحث فى جغرافيا التعليم العالى

يتضح من الشكل السابق أن جغرافية التعليم العالى تتناول الجوانب والأبعاد والتأثيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية للجامعات في المجتمع الذي تعمل فيه، وكذلك الجوانب والتأثيرات المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية) على الجامعات، في ظل الوظيفية البنائية. علاوة على ذلك تتناول جغرافيا التعليم العالى العولمة وتأثيرها على الجامعات، والتوزيع الجغرافي للجامعات على الخرائط الوطنية والإقليمية والعالمية وفق معايير ومؤشرات محددة.

ثالثا: الجامعات مفتاح التنمية والابتكار بالمجتمع فى النظام العالمى الجديد:

تُعد الجامعات المعاصرة جزءًا من المجتمع، حيث تتقاسم الموارد المادية والوظيفية أكثر من أي وقت مضى، وهذا التكامل يحمل إمكانات متزايدة لتوثيق التعاون بين الحرم

الجامعي والمجتمع، وزيادة الوعي بين مجموعات المصالح المختلفة حول الكيفية التي يمكن بها للعلاقات الوظيفية والمادية المتعددة بين الجامعة والمجتمع أن تحسن عملية صنع القرار في كلا الطرفين.(٨٨) فثمة علاقة دينامية تبادلية بين المجتمع والجامعة؛ حيث يرتبط تخطيط المجتمعات واستدامتها ارتباطًا جوهريًا بجودة الجامعة وحيويتها، وفى ذات الوقت توفر المجتمعات السياق للجامعات لكى تمارس عملها كمواقع للتمكين والتماسك الاجتماعي.(٨٩)

فوفقًا للمؤرخ الثقافي بيتر بيرك Peter Burke، فإن صعود المدن وصعود الجامعات حدثان ارتبطا معًا في أوروبا منذ القرن الثاني عشر وما بعده. وثمة إشارة أن الأهمية الكبيرة لكل من البيئة المحلية فى ازدهار الجامعات، وأهمية الجامعات فى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للمدن قد تم تحليلها لبعض الجامعات الأكثر شهرة في أوروبا والولايات المتحدة من منظور تاريخي. فالجامعات تلعب دورا مهما فى تحقيق الرخاء الاقتصادي للمدن؛ باعتبارها مفتاح الابتكار في المدينة؛ إذا نجحت في توظيف خريجيها، وتشجيع الروابط المستدامة بينها وبين المدينة وقطاعات العمل المحلية.(٩٠) ومن ثم؛ تُعد الجامعات وكلاء للتنمية القائمة على المعرفة في الفضاءين الاقتصادي والسياسي في الأقاليم؛ وذلك من خلال الدور الذي تلعبه حرم الجامعات في التنمية الحضرية، وكذلك الآثار الأخرى للجامعة على مختلف الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمستدامة للمدينة.(٩١) وبالتالي؛ ليس على الجامعات أن تدرك أهمية البيئة المحلية في عملياتها فحسب، بل يجب أن تدرك كيف يمكن لإجراءاتها أن تؤثر على هذه البيئة.(٩٢)

فثمة ترابط واعتمادية بين الجامعات والمجتمع والاقتصاد، ولا بد أن تتفاعل الجامعات مع زيادة عدد المجتمعات التى تخدمها وتنوعها؛ فلكل مجتمع احتياجاته الخاصة من الجامعات. وقد أدى ذلك إلى علاقات جديدة ومراجعة بين الجامعات ومجتمعاتها أو أصحاب المصلحة الخارجيين، وتتضمن هذه العلاقات الأبعاد المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية. وتتعلق هذه الترابطات والاعتمادية المتبادلة بكل من الوظائف الخارجية للجامعات؛ على سبيل المثال: ما يتعلق بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها، والخدمات المتعلقة بالتدريس والبحث ونقل المعرفة. ومما يؤكد ذلك أن التوقعات الاقتصادية تنعكس

على الجامعات فى شكل الاحتياجات المعرفية والمهارية للعاملين في الاقتصادات الحديثة القائمة على المعرفة، والطلبات المتعلقة بالبحث وإنتاج المعرفة التي تقوم عليها التنمية الناجحة لهذه الاقتصاديات. كما تنعكس التوقعات الاجتماعية على الجامعات فى شكل الفرص التعليمية والحراك في المجتمعات الحديثة، والوصول إلى هذه الفرص للطبقات الاجتماعية المختلفة، والجماعات العرقية والمناطق الجغرافية المتنوعة.(٩٣)

رابعا: كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للتعليم العالى:

يُساعد النظام العالمي الجديد فى زيادة الضغوط التنافسية على مؤسسات التعليم العالي وتقسيمها إلى مؤسسات في المركز ومؤسسات بعيدة عن المركز أو فى الهامش، لا سيما فيما يتعلق بجودتها وموقعها في التصنيفات الوطنية والإقليمية والعالمية للجامعات، أي ما يسمى "سباق السمعة Reputation Race".(٩٤) فالتصنيفات عبارة عن قوائم ترتب فيها الجامعات ترتيباً تنازليا بعد مقارنتها وفقاً لمعايير ومؤشرات ذات أوزان نسبية، وذلك من خلال عرض بيانات ومعلومات ذات بعد مقارن توضح موقع جامعة ما بين نظيراتها، وتتمثل الغاية من ذلك في إعلام المجتمع عن مستوى الجامعة، وكذا من أجل دعم التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي.(٩٥) وفيما يتعلق بنطاق المقارنة، عادة ما تقارن التصنيفات الجامعية مؤسسات التعليم العالي ضمن دولة واحدة؛ مثل: أخبار الولايات المتحدة والتقرير العالمي لأفضل الكليات الأمريكية بها US News and World Report's America's Best Colleges in the US، ودليل التايمز للجامعات الجيدة في المملكة المتحدة Times Good University Guide in the UK. وعلاوة على التصنيفات الوطنية، أصبحت التصنيفات العالمية للجامعات ميدان تنافس بين الجامعات حول العالم؛ وذلك مع انطلاق التصنيف الأكاديمي للجامعات "شنغهاي" الصيني عام ٢٠٠٣، وبعده تصنيف كيو إس QS وتصنيف "التايمز" الإنجليزيين، ثم توالت تلك التصنيفات، وحاليا، يوجد أكثر من ٥٠ نظام تصنيف وطني وثمانية تصنيفات عالمية ذات أهمية متفاوتة.(٩٦)

وتتمثل أهمية التصنيفات الوطنية والإقليمية والعالمية للجامعات فى أنها تحدد أولويات جدول أعمال قادة الحكومات الوطنية ومؤسسات التعليم العالى أكثر من أي وقت

مضى؛ حيث إن العديد من الحكومات، ولا سيما في الشمال، وبشكل متزايد أيضًا في الجنوب، تعمل على إنشاء برامج التميز، وخطط الاستثمار؛ لتصبح أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، ولديها جامعات عالمية المستوى، وتتقدم في الترتيب. وفى الوقت الذي تتزايد فيه الدعوات والمطالبات بمزيد من الوصول والإنصاف للتعليم العالى، تسعى الحكومات ومؤسسات التعليم العالي جاهدة لمزيد من التميز في البحث والتعليم والتعلم.(٩٧) فثمة تأكيد أن الجامعات ذات التصنيفات العالمية تتميز بقدرتها على القيام بإسهامات كبيرة في تقدم المعرفة، وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، والتقدم والريادة للمجتمع الذي تعمل به؛ وذلك من خلال تأدية وظائفها المرتبطة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بإستراتيجيات وطرق أكثر ابتكارًا وإبداعاً. الأمر الذي جعل نتائج التصنيفات العالمية للجامعات تحظى بتأثير كبير على صناعة القرارات الفردية والمؤسسية حول العالم؛ من أجل وضع الخطط الاستراتيجية لتصبح مؤسسات عالمية المستوى (الطراز العالمى)؛ بمعنى أن تكون على قمة أنظمة التعليم العالى الوطنية والعالمية.

وتُعرّف الجامعات عالمية المستوى World-Class Universities بأنها: أفضل الجامعات العاملة في طليعة التطور الفكري والعلمي على المستوى العالمي.(٩٨) وتقوم فكرة عالمية المستوى (الطراز العالمى)؛ على أساس المحيط العالمي؛ حيث يفترض أن الجامعة تتنافس مع أفضل المؤسسات الأكاديمية في العالم وتتطلع إلى قمة التميز والاعتراف؛ وبالتالي أصبحت عملية تصنيف الجامعات ذات المستوى الأكاديمي العالمى الأول (المركز)، وإحالة الآخرين إلى المناطق الأدنى من التسلسل الهرمي الأكاديمي (الأطراف) أمرًا لا مفر منه، وينبغي التعامل مع هذه الحقائق بشكل واقعى.(٩٩) الأمر الذى دفع الدول إلى تبنى خطط ومبادرات ومشروعات وطنية عملاقة لمساعدة جامعاتها على التطور والاقتراب من جامعات المركز، وبالتالي الدخول إلى ميدان المنافسة العالمية؛ والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، والاتصاف بكونها عالمية المستوى.

وتتسم الجامعات عالمية المستوى بالعديد من السمات؛ منها: لها سمعة عالمية خاصة بتدريسها وأبحاثها العلمية، توفر بيئة عالية الجودة ومعينة للبحث العلمي والعملية

التعليمية لكل من أعضاء هيئة التدريس وطلابها، لديها عدد من الباحثين المشهورين والرواد العالميين في مجال تخصصهم، تستنبط الأفكار الإبداعية وتنتج كما هائلا من البحوث الأساسية التطبيقية، تتوصل أبحاثها إلى اكتشافات جديدة باستخدام وسائل علمية جديدة يعترف بها نظراؤها، لها تاريخ طويل من الإنجازات والسبق، تستحوذ على الجوائز العالمية، تجذب أكثر الطلاب موهبة حول العالم (الطلاب الدوليين)، وتنتج أفضل الخريجين الذين يتبوؤون فيما بعد مناصب قيادية وسلطات عليا، بإمكانها اجتذاب أفضل أعضاء هيئة التدريس والباحثين والإبقاء عليهم، تعمل ضمن سوق دولية وتكون دولية في كثير من نشاطاتها (على سبيل المثال: الروابط البحثية، تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، حجم الزيارات التي قام بها زوار لهم مكانة عالمية خلال فترة زمنية محددة..)، لا تعترف بها الجامعات ذات الطراز العالمي الأخرى فحسب، بل تعترف بها أيضاً جهات خارج مجال التعليم العالي، لديها فريق عمل إداري من الطراز الأول يملك رؤية إستراتيجية وخطط تنفيذية، لديها قاعدة ومصادر تمويل متنوعة وجيدة، تقدم إسهامًا كبيرًا في المجتمع على اتساعه، وتقوم بشكل متواصل بمقارنة نفسها مع الجامعات والأقسام المتميزة علي مستوى العالم.(١٠٠)

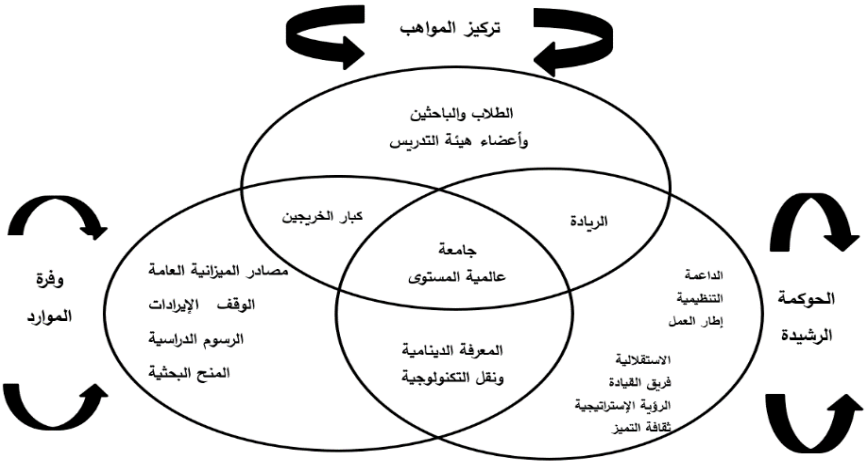

الشكل (٣) ملامح الجامعات عالمية المستوى

ويشير الشكل السابق أن النتائج العالية للجامعات ذات المستوى العالمي –المتمثلة فى الخريجين ذوي المستوى المرتفع، البحوث المتطورة، المعرفة الدينامية ونقل التكنولوجيا– يمكن إرجاعها إلى ثلاث مجموعات متكاملة من العوامل: التركيز على المواهب (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين)، الموارد الوفيرة (مالية وتعليمية)، حوكمة رشيدة (إطار تنظيمي داعم، واستقلالية، ورؤية وقيادة، وحرية أكاديمية). ويُمكن توضيح هذه العوامل فيما يأتي:(١٠١)

١. العامل الأول: التركيز على استقطاب المواهب والاحتفاظ بها. ربما يكون هذا العامل الأهم لتحقيق التميز الأكاديمي؛ حيث تتمتع الجامعات عالمية المستوى بقدرتها على اختيار أفضل الطلاب وجذب أكثر الأساتذة والباحثين المؤهلين، ليس –فقط– من البلد الذي تعمل فيها، ولكن –أيضًا– على المستوى الدولي.
٢. العامل الثانى: وفرة الموارد والإمكانات المالية والمادية، ويُعد هذا العامل مهم للغاية؛ حيث يمكن الجامعة من الاستجابة للتكاليف الضخمة التي تنطوي عليها إدارة جامعة معقدة كثيفة البحث. وتمتلك الجامعات عالمية المستوى أربعة مصادر رئيسة للتمويل: تمويل الموازنة الحكومية للنفقات والبحوث التشغيلية، والبحوث التعاقدية من المنظمات العامة والشركات الخاصة، والعائدات المالية الناتجة عن الأوقاف والهدايا، والرسوم الدراسية.
٣. العمل الثالث: الاستقلال الأكاديمي والإداري التي تتمتع بها الجامعات. حيث تعمل الجامعات عالمية المستوى في بيئة تعزز التنافسية، والبحث العلمي غير المقيد، والتفكير النقدي، والابتكار، والإبداع. كما أن المؤسسات التي تتمتع باستقلالية كبيرة تكون أكثر مرونة لأنها غير مقيدة بالبيروقراطية البطيئة والمعايير المفروضة خارجيًا، حتى مع مراعاة آليات المساءلة المشروعة التي تلزمها. الأمر الذي يمكنها من إدارة مواردها برشاقة، والاستجابة السريعة لمتطلبات السوق العالمية سريعة التغير. وثمة تأكيد

أن عناصر الاستقلالية هذه ضرورية، وإن لم تكن كافية، لإنشاء جامعات عالمية المستوى والحفاظ عليها؛ فثمة حاجة إلى أبعاد حاسمة أخرى؛ مثل: القيادات الملهمة والمثابرة، والرؤية الاستراتيجية القوية حول وجهة المؤسسة، وفلسفة النجاح والتميز، وثقافة التفكير المستمر، والتعلم والتغيير التنظيمي.

وبناء على ذلك؛ يُعد الجمع بين المجموعات الثلاث من العوامل –تركيز المواهب، والتمويل الوفير، والحوكمة الرشيدة– الأساس الذي يصنع الفرق بين الجامعات، وبالتالي فإن التفاعل بين هذه المجموعات الثلاث يُعد السمة المميزة للجامعات ذات المستوى العالمي.

وبالنظر إلى التصنيفات العالمية للجامعات من المنظور الجغرافي؛ سيُلاحظ أن هذا المنظور يوضح كيف يمكن أن تدعم صحة المعايير المستخدمة لتقييم مؤسسات التعليم العالي المصالح الوطنية في التعليم العالي وإنتاج المعرفة. من هذا المنظور، يُنظر إلى تصنيفات الجامعات على أنها مشاريع وطنية راسخة في الجغرافيا السياسية للمعرفة، وكتقنية تستخدمها الدول الوطنية لتحقيق أهدافها للتعليم العالي.(١٠٢) وقد تعددت وتنوعت التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى خلال السنوات الماضية؛ ودخلت حيز اهتمام جغرافيا التعليم العالى. ومن أبرز تلك التصنيفات:

١. **التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم** Academic Ranking of World Universities:(١٠٣) بدأ هذا التصنيف فى ٢٠٠٣، من خلال مشروع مشترك بين مركز الجامعات العالمية Center for World-Class Universities (CWCU)، وكلية الدراسات العليا للتربية بجامعة جيو تونغ شانغهاي بالصين Shanghai Jiao Tong University. وابتداء من عام ٢٠٠٩ أصبح هذا التصنيف تابع لمركز تصنيف شانغهاي للاستشارات Shanghai Ranking Consultancy؛ وهو كيان مستقل عن التعليم العالى وليس له أية علاقة قانونية بالجامعات والحكومة. وثمة إشارة أن نتائج هذا التصنيف كانت ترتب أفضل ٥٠٠ جامعة

حتى عام ٢٠١٦، ثم أصبحت ترتب أفضل ٨٠٠ جامعة فى عام ٢٠١٧، ومع بداية ٢٠١٨ أصبح ترتب أفضل ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم فى ضوء المعايير الآتية:

م	معايير شنغهاي	المؤشرات	النسبة
١	جودة التعليم	عدد خريجي المؤسسة الحاصلين على جائز نوبل وميداليات فى التخصص	١٠٪
٢	جودة أعضاء هيئة التدريس	عدد الاساتذة الذين حصلوا على نوبل ومدليات فى التخصص	٢٠٪
٣		عدد الباحثين الأعلى استشهادا بهم فى ٢١ من فروع العلم.	٢٠٪
٤	المخرجات البحثية	الأوراق والدراسات العلمية المنشورة فى مجلتي الطبيعة والعلوم	٢٠٪
٥		الأوراق العلمية الواردة فى فهرسة النشر العلمي ومؤشر اقتباس العلوم الاجتماعية	٢٠٪
٦	أداء الفرد	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة	١٠٪

ويُمثل تصنيف شنغهاي ونتائجه منذ ٢٠٠٣ أداة استراتيجية مهمة فى يد صناع السياسات الوطنية للتعليم العالى حول العالم؛ تساعدهم فى تبنى المشروعات والمبادرات التطويرية واتخاذ القرارات الرشيدة لدعم الجامعات تحفيزها على تطوير ذاتها والدخول إلى ميدان المنافسة العالمية. ومما يؤكد ذلك التغييرات الكبيرة التى حدثت فى خارطة أفضل ٥٠٠ جامعة بين نتائج التصنيف الأول ٢٠٠٣ ونتائج التصنيف الأخير ٢٠٢٠؛ سواء بالنسبة لأقاليم أو دول العالم؛ حيث قامت العديد من الدول وخاصة فى جنوب شرق أسيا بالاستعانة بتصنيف شنغهاي ومعاييره ونتائجه فى إعادة رسم خارطة التعليم العالى محليا ودوليا. ويُمكن التدليل على حدوث هذا التغيير بمقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢٠ بنتائج تصنيف ٢٠١٥؛ والذي يُمكن ملاحظته من خلال الخرائط والأشكال البيانية والجداول الآتية:

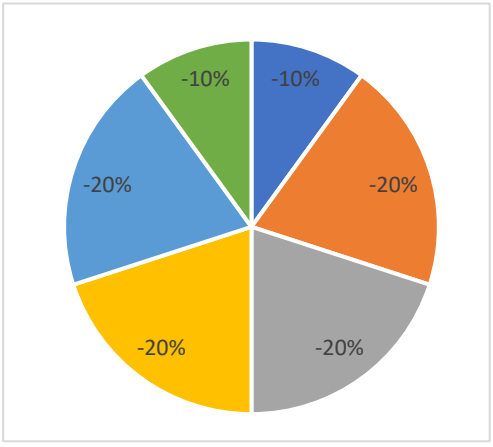

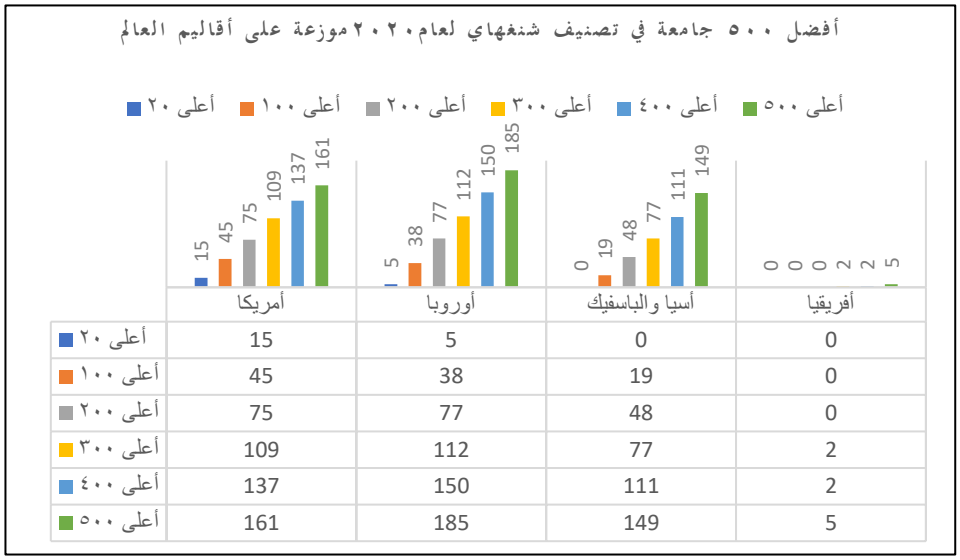

	أمريكا	أوروبا	أسيا والباسفيك	أفريقيا
أعلى ٢٠	15	5	0	0
أعلى ١٠٠	45	38	19	0
أعلى ٢٠٠	75	77	48	0
أعلى ٣٠٠	109	112	77	2
أعلى ٤٠٠	137	150	111	2
أعلى ٥٠٠	161	185	149	5

ملحوظة مهمة: عند قراءة الشكل البياني (أبيض وأسود) يرجى ملاحظه أن ترتيب الأعمدة هو ذاته ترتيب مفتاح الرسم البياني الموجود أعلى الرسم وكذلك نفس ترتيب الأعمدة فى الجدول المرافق للرسم.

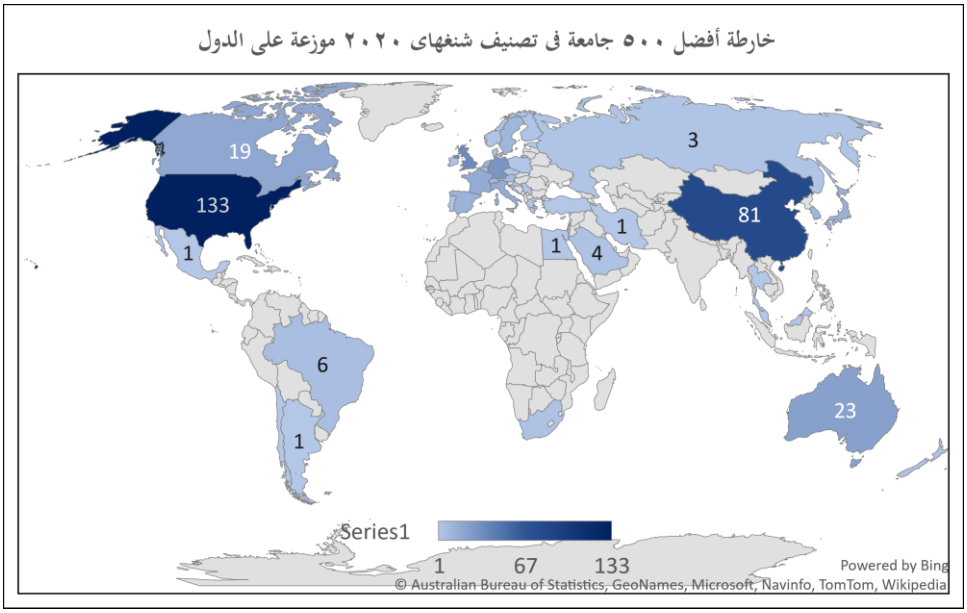

ملحوظة مهمة: عند قراءة الخارطة يرجى ملاحظه تدرج ألوان الدول من الفاتح إلى الداكن وفقا لعدد الجامعات الواردة فى التصنيف، مع ملاحظة أن الخارطة تضمنت الدولة وعليها رقم بعدد الجامعات الوارد بالتصنيف، فى حين لم يرد هذا الرقم فى بعض الدول؛ وذلك لصغر مساحة المكان الذي يكتب فيه الرقم، ولكن لو تم الوقوف بمؤشر الفارة على الدولة سيظهر عدد جامعاتها الواردة فى التصنيف.

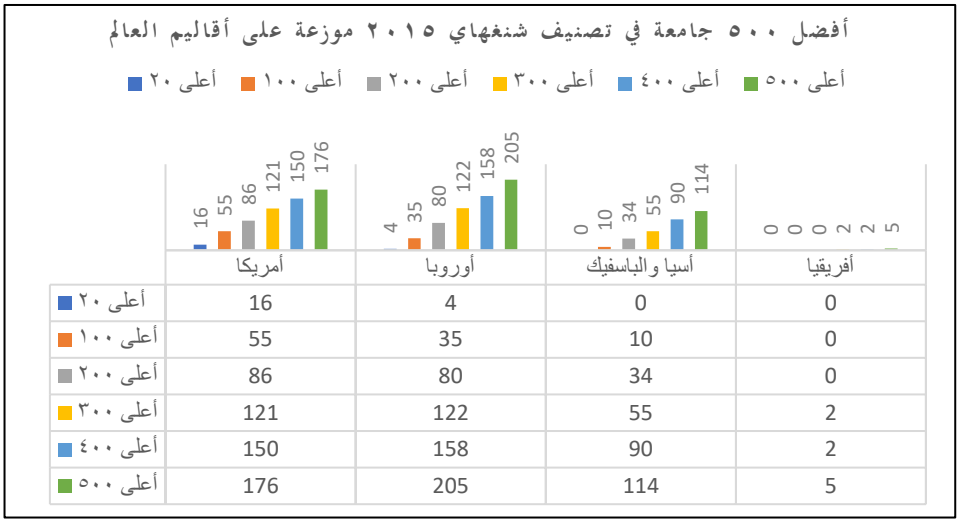

	أمريكا	أوروبا	أسيا والباسفيك	أفريقيا
أعلى ٢٠	16	4	0	0
أعلى ١٠٠	55	35	10	0
أعلى ٢٠٠	86	80	34	0
أعلى ٣٠٠	121	122	55	2
أعلى ٤٠٠	150	158	90	2
أعلى ٥٠٠	176	205	114	5

ملحوظة مهمة: عند قراءة الشكل البياني (أبيض وأسود) يرجى ملاحظه أن ترتيب الأعمدة هو ذاته ترتيب مفتاح الرسم البياني الموجود أعلى الرسم وكذلك نفس ترتيب الأعمدة فى الجدول المرافق للرسم.

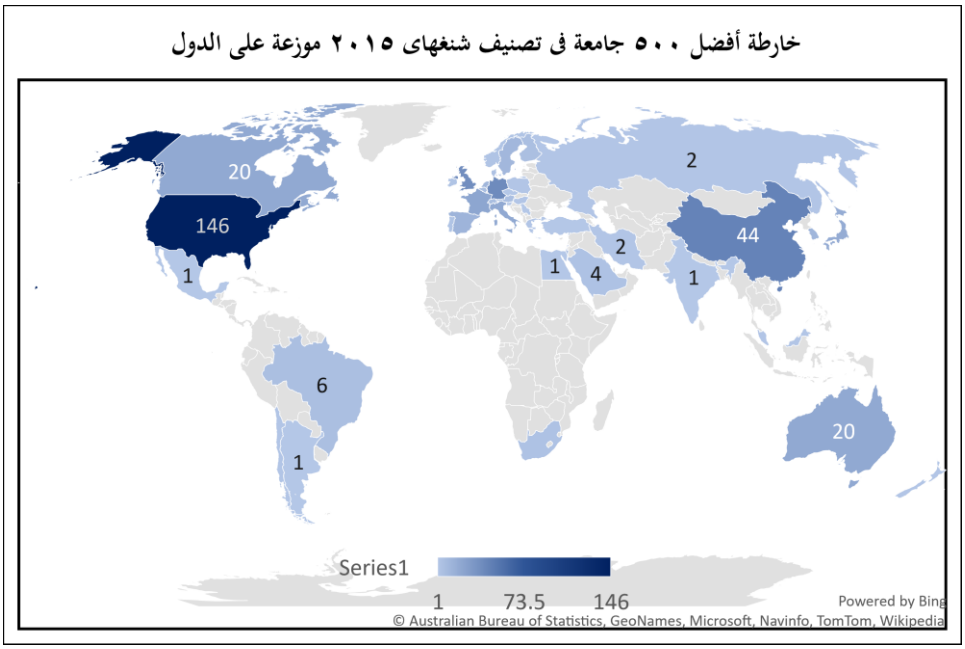

ملحوظة مهمة: عند قراءة الخارطة يرجى ملاحظه تدرج ألوان الدول من الفاتح إلى الداكن وفقا لعدد الجامعات الواردة فى التصنيف، مع ملاحظة أن الخارطة تضمنت الدولة وعليها رقم بعدد الجامعات الوارد بالتصنيف، فى حين لم يرد هذا الرقم فى بعض الدول؛ وذلك لصغر مساحة المكان الذي يكتب فيه الرقم، ولكن لو تم الوقوف بمؤشر الفارة على الدولة سيظهر عدد جامعاتها الواردة فى التصنيف.

بقراءة الخرائط والأشكال البيانية والجداول السابقة لنتائج تصنيف شنغهاي لأفضل ٥٠٠ جامعة؛ يتضح أن هناك تغيرا حدث بين أقاليم العالم ودولها فى مواقع الجامعات (المراكز والأطراف) بين نتائج عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠، وظهور محاور (دول) مركزية جديدة للتعليم العالى ذو السمعة العالمية؛ وربما يرجع ذلك فى جانب كبيرة منه إلى المبادرات والمشروعات التطويرية التى قامت بها العديد من الدول، وحرص تلك الدول على توظيف الجامعات فى خدمة نهضتها الاقتصادية والعلمية؛ خاصة فى جنوب وجنوب شرق أسيا، والتى بدأت تدخل ميدان المنافسة بقوة، وتمكنت من سحب البساط من العديد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، وبالتالي فرضت وجودها فى هذا التصنيف. وفى الوقت ذاته ما زالت هناك دول فى الهامش؛ بعضها يحاول التحسين والتطوير للحفاظ على موقعها الحالي على أمل الاقتراب النسبي من المركز، والبعض الآخر تعاني من مشكلات تقف فى سبيل تطوير جامعاتها وستظل فى الأطراف أو الهامش بعيدا عن التواجد في خرائط التصنيفات العالمية للجامعات.

٢. تصنيف كيو إس لجامعات العالم QS World University Ranking:[١٠٤]

يصدر تصنيف كيو إس للجامعات سنويا من خلال الشركة البريطانية كواكاريلي سيموندس Quacquarelli Symondos، وقد أطلق التصنيف لأول مرة عام ٢٠٠٤؛ بهدف توفير رؤية تفصيلية عن الجامعات، مما يتيح لصانع القرار أي ما كان صفته وموقعه اتخاذ القرارات الرشيدة. وتُساعد نتائج التصنيف فى تحديد الجامعات الأفضل، وقوة البرامج الأكاديمية، وإمكانية توظيف الخريجين، والمسؤولية الاجتماعية. ويغطى التصنيف جوانب إستراتيجية تتعلق بالتعليم العالي يسعى ذوو الصلة لاستطلاعها في أية مؤسسة تعليم عال، وهي: البحث العلمي، والقابلية للتوظيف، والكفاءة التعليمية والعالمية.[١٠٥] ويُمكن توضيح ذلك من خلال بيان المعايير التي يتم في ضوئها تقييم الجامعات فى هذا التصنيف، والتي تتمثل في:

م	معايير تصنيف كيو إس	النسبة
١	السمعة الأكاديمية	(٣٠٪)
٢	تقييم أرباب العمل	(٢٠٪)
٣	نسبة الطلاب/عضو هيئة تدريس	(١٥٪)
٤	شبكة البحث الدولية	(١٠٪)
٥	تأثير الويب	(٥٪)
٦	نسبة الحاصلين على الدكتوراه	(٥٪)
٧	نسبة الاقتباس لكل ورقة علمية	(٥٪)
٨	الأوراق العليمة لكل عضو هيئة تدريس	(٥٪)
٩	نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين	(٢,٥٪)
١٠	نسبة الطلاب الدوليين	(٢,٥٪)

وتعتمد الكثير من الدول والجامعات حول العالم على نتائج هذا التصنيف فى تقييم مستوى التعليم الذي تقدمه، وجودة البحث العلمي بها، ودورها فى تحقيق التنمية المجتمعية، علاوة على وضع الخطط التطويرية لتحسين موقعها على الخارطة العالمية للتصنيف وتسويق ذاتها بشكل عالمي. ومن ثم تسابقت الدول والجامعات على حجز مكانها فى تصنيف كيو إس، الأمر الذي ترتب عليه تغير فى ترتيب الجامعات ودخول جامعات إلى التصنيف لم تكن فى السابق على حساب مواقع جامعات كانت موجودة. ويُمكن التدليل على حدوث هذا التغيير بمقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بنتائج تصنيف ٢٠١٨؛ والذي يُمكن ملاحظته من خلال الخرائط والأشكال البيانية والجداول الآتية:

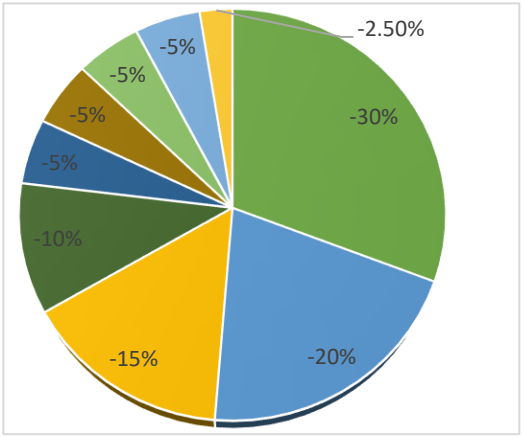

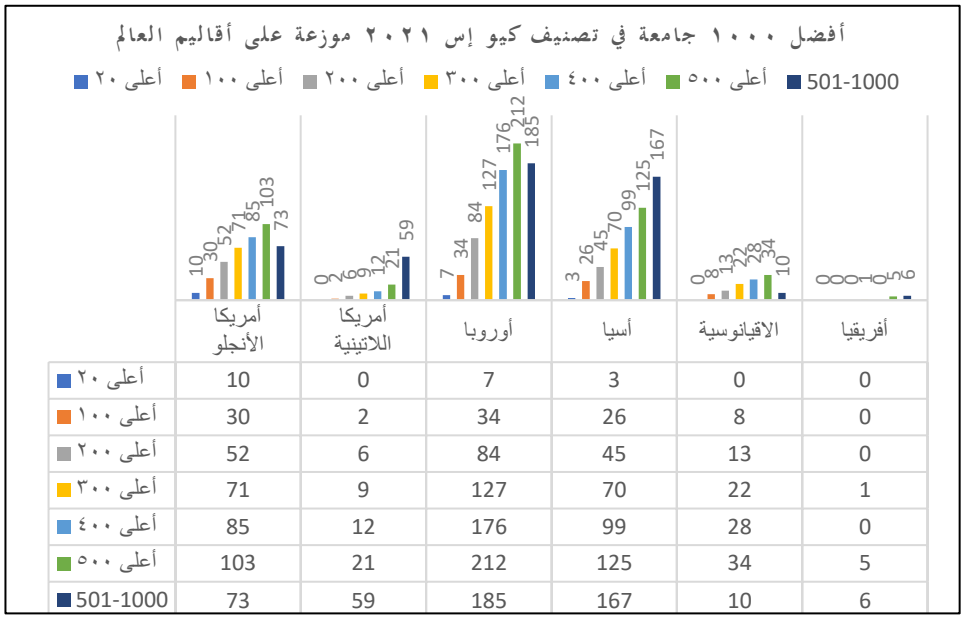

	أمريكا الأنجلو	أمريكا اللاتينية	أوروبا	أسيا	الاقيانوسية	أفريقيا
أعلى ٢٠	10	0	7	3	0	0
أعلى ١٠٠	30	2	34	26	8	0
أعلى ٢٠٠	52	6	84	45	13	0
أعلى ٣٠٠	71	9	127	70	22	1
أعلى ٤٠٠	85	12	176	99	28	0
أعلى ٥٠٠	103	21	212	125	34	5
501-1000	73	59	185	167	10	6

ملحوظة مهمة: عند قراءة الشكل البياني (أبيض وأسود) يرجى ملاحظه أن ترتيب الأعمدة هو ذاته ترتيب مفتاح الرسم البياني الموجود أعلى الرسم وكذلك نفس ترتيب الأعمدة فى الجدول المرافق للرسم.

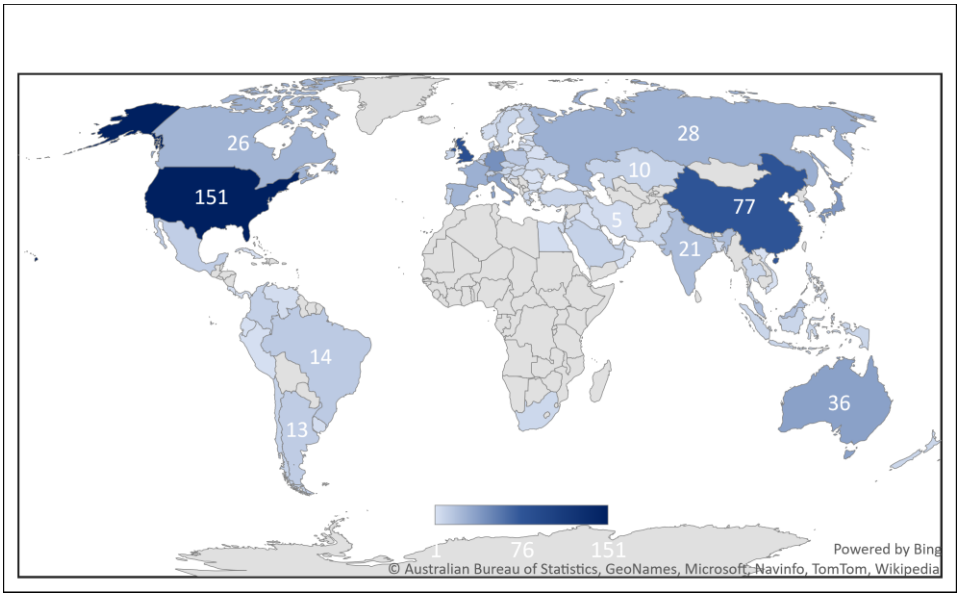

ملحوظة مهمة: عند قراءة الخارطة يرجى ملاحظه تدرج ألوان الدول من الفاتح إلى الداكن وفقا لعدد الجامعات الواردة فى التصنيف، مع ملاحظة أن الخارطة تضمنت الدولة وعليها رقم بعدد الجامعات الوارد بالتصنيف، فى حين لم يرد هذا الرقم فى بعض الدول؛ وذلك لصغر مساحة المكان الذي يكتب فيه الرقم، ولكن لو تم الوقوف بمؤشر الفارة على الدولة سيظهر عدد جامعاتها الواردة فى التصنيف.

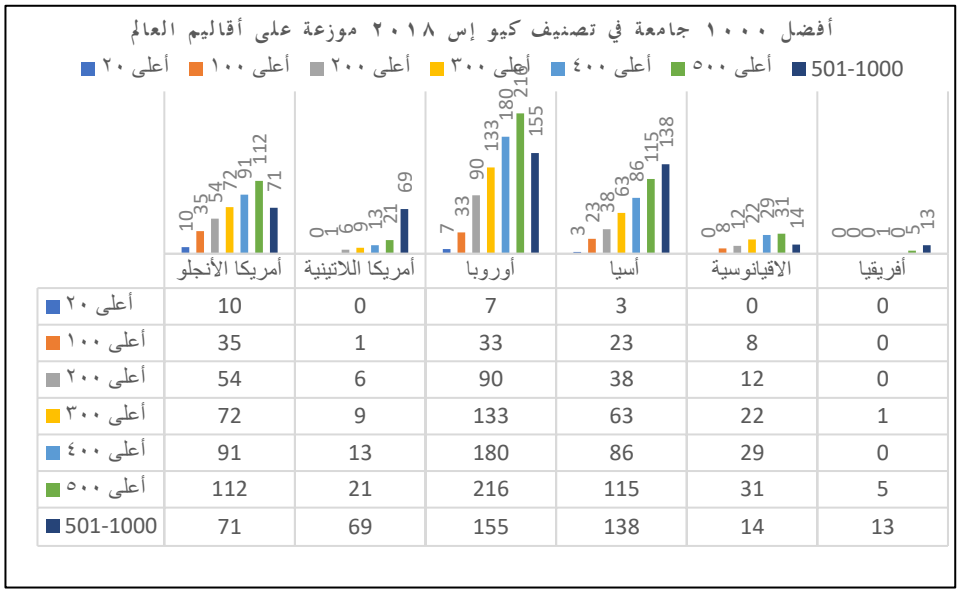

	أمريكا الأنجلو	أمريكا اللاتينية	أوروبا	أسيا	الاقيانوسية	أفريقيا
أعلى ٢٠	10	0	7	3	0	0
أعلى ١٠٠	35	1	33	23	8	0
أعلى ٢٠٠	54	6	90	38	12	0
أعلى ٣٠٠	72	9	133	63	22	1
أعلى ٤٠٠	91	13	180	86	29	0
أعلى ٥٠٠	112	21	216	115	31	5
501-1000	71	69	155	138	14	13

ملحوظة مهمة: عند قراءة الشكل البياني (أبيض وأسود) يرجى ملاحظه أن ترتيب الأعمدة هو ذاته ترتيب مفتاح الرسم البياني الموجود أعلى الرسم وكذلك نفس ترتيب الأعمدة فى الجدول المرافق للرسم.

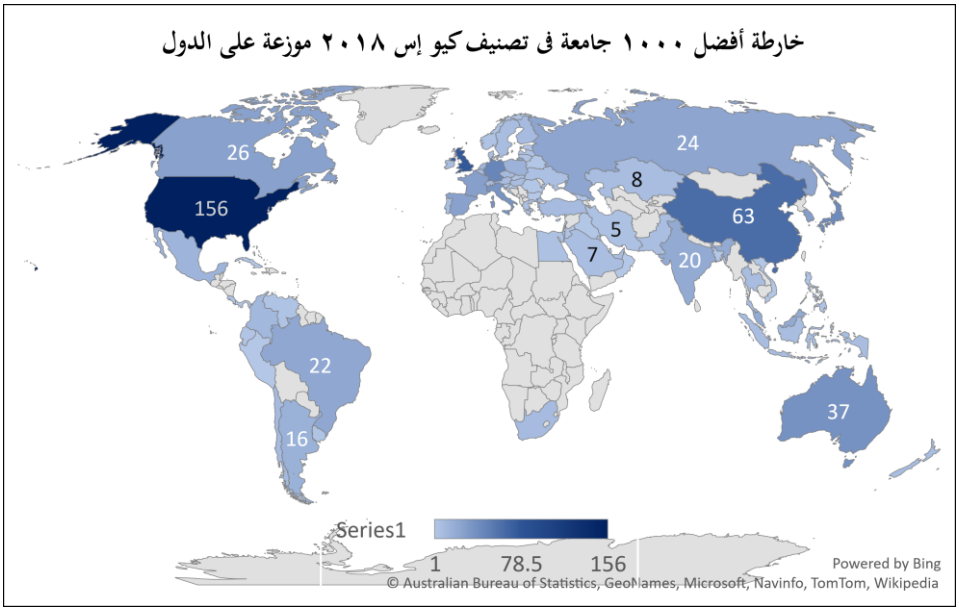

ملحوظة مهمة: عند قراءة الخارطة يرجى ملاحظه تدرج ألوان الدول من الفاتح إلى الداكن وفقا لعدد الجامعات الواردة فى التصنيف، مع ملاحظة أن الخارطة تضمنت الدولة وعليها رقم بعدد الجامعات الوارد بالتصنيف، فى حين لم يرد هذا الرقم فى بعض الدول؛ وذلك لصغر مساحة المكان الذي يكتب فيه الرقم، ولكن لو تم الوقوف بمؤشر الفارة على الدولة سيظهر عدد جامعاتها الواردة فى التصنيف.

بقراءة الخرائط والأشكال البيانية والجداول السابقة لنتائج تصنيف كيو إس لأفضل ١٠٠٠ جامعة؛ يتضح أن هناك تغيرا نسبيا قد حدث بين أقاليم العالم ودولها بالنسبة لمواقع الجامعات بين نتائج تصنيف عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١؛ وربما يرجع ذلك فى جانب كبير منه إلى الاهتمام والدعم الكبير الذي تقدمه الدول للجامعات للوصول إلى العالمية، وتسابق الجامعات لتطوير ذاتها وفقا لمعايير هذا التصنيف؛ لما يمثله من أهمية كبيرة فى مجال السمعة الأكاديمية. وتُعد جامعات دول قارة أسيا (دول الشرق وجنوب شرق) الأسرع تطورا فى العدد والترتيب خلال نتائج السنوات الأربع الأخيرة؛ وذلك على حساب جامعات دول أمريكا الشمالية وأوروبا؛ الأمر الذي يعنى صعود مراكز جديدة للتعليم العالى وازدهارها وتمتعها بسمعة أكاديمية عالمية.

٣. تصنيف التايمز للتعليم العالى Times Higher Education:[١٠٦]

أُطلق تصنيف التايمز لتصنيف جامعات العالم فى ٢٠٠٤، ويقدم قائمة بأفضل الجامعات بعد تقييمها فى مختلف مجالاتها التدريسية والبحثية والخدمية. وقد أصبحت بيانات THE الثرية موردًا حيويًا للطلاب؛ حيث تساعدهم على اتخاذ أحد أهم القرارات في حياتهم، من يثقون به في تعليمهم؟ كما تُستخدم نتائج هذا التصنيف أيضًا على نطاق واسع من قبل أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وصناع السياسة الحكومية. حيث يعتمد عليها هيئة التدريس لتطوير قراراتهم المهنية، وتُساعد القيادات الجامعية فى تحديد الأولويات الإستراتيجية، وتستخدمها الحكومات للمساعدة في مراقبة السياسات الخاصة بالتعليم العالى. وترجع هذه الأهمية لنتائج التايمز إلى أنها تستند إلى واحدة من أغنى قواعد بيانات أداء الجامعات في العالم. وقد قدم التصنيف جداول لأفضل ١٥٠٠ جامعة فى العالم فى ٢٠٢١؛ ليُعد بذلك أكبر جدول بيانات دولية للجامعات. ويتم تقييم الجامعات فى ضوء ١٣ مؤشر أداء؛ تغطي النطاق الكامل لمجالات النشاط الأساسية للجامعة: التدريس والبحث ونقل المعرفة والتوقعات الدولية.

وثمة إشارة أن تصنيف التايمز حتى ٢٠١١ كان يصنف أفضل ٢٠٠ جامعة حول العالم، ثم زادت عدد الجامعات التي يتضمنها التصنيف من ٢٠١٢ لتصل إلى أفضل ٤٠٠ جامعة، ثم زادت مرة أخرى من ٢٠١٦ ليصنف أفضل ٨٠٠ جامعة في العالم، وبدأ من ٢٠١٨ يقدم التصنيف أفضل ١٠٠٠ جامعة فى العالم.

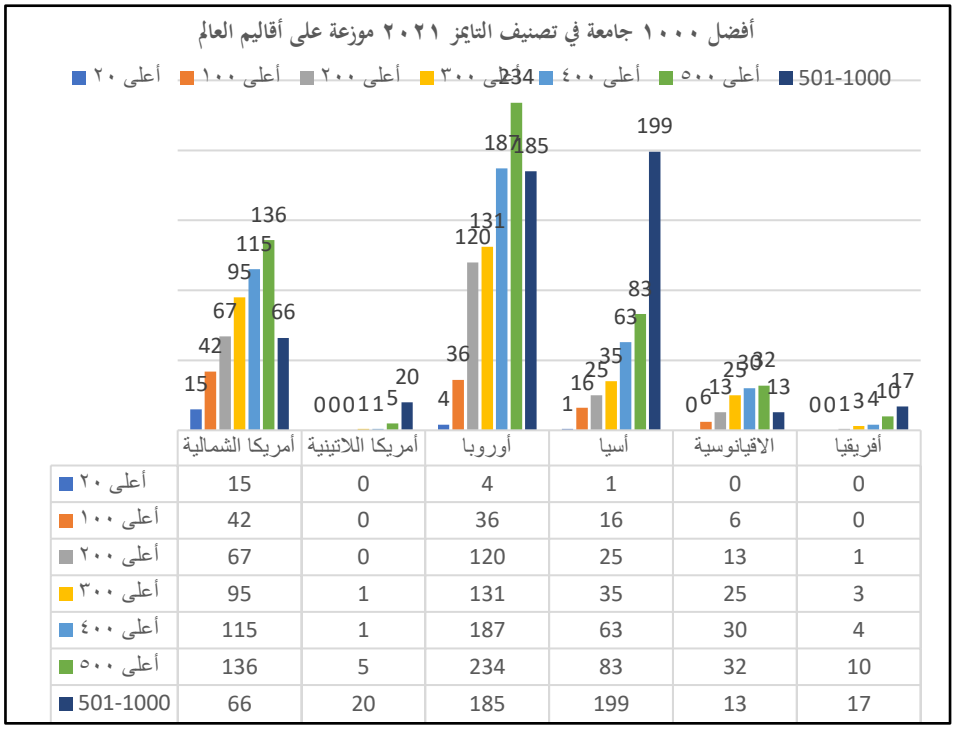

	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا	أسيا	الاقيانوسية	أفريقيا
أعلى ٢٠	15	0	4	1	0	0
أعلى ١٠٠	42	0	36	16	6	0
أعلى ٢٠٠	67	0	120	25	13	1
أعلى ٣٠٠	95	1	131	35	25	3
أعلى ٤٠٠	115	1	187	63	30	4
أعلى ٥٠٠	136	5	234	83	32	10
501-1000	66	20	185	199	13	17

ملحوظة مهمة: عند قراءة الشكل البياني (أبيض وأسود) يرجى ملاحظه أن ترتيب الأعمدة هو ذاته ترتيب مفتاح الرسم البياني الموجود أعلى الرسم وكذلك نفس ترتيب الأعمدة فى الجدول المرافق للرسم.

وفى ضوء هذه الأهمية المتزايدة لتصنيف التايمز؛ تستعين العديد من حكومات العالم بنائحه فى تقييم أوضاع جامعاتها وتخاذ الإجراءات والسياسات اللازمة لتحسين هذه الأوضاع. ومن ثم يلاحظ حدوث تغييرات فى نتائج التصنيف خلال السنوات الماضية؛ من حيث عدد الدول المتواجدة فى التصنيف، وعدد ومراكز جامعات تلك الدول. ويُمكن التدليل على حدوث هذا التغيير بمقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بنتائج ٢٠١٥ لأفضل ٤٠٠ جامعة فى العالم؛ والذي يُمكن ملاحظته من خلال الخرائط والأشكال البيانية والجداول الآتية:

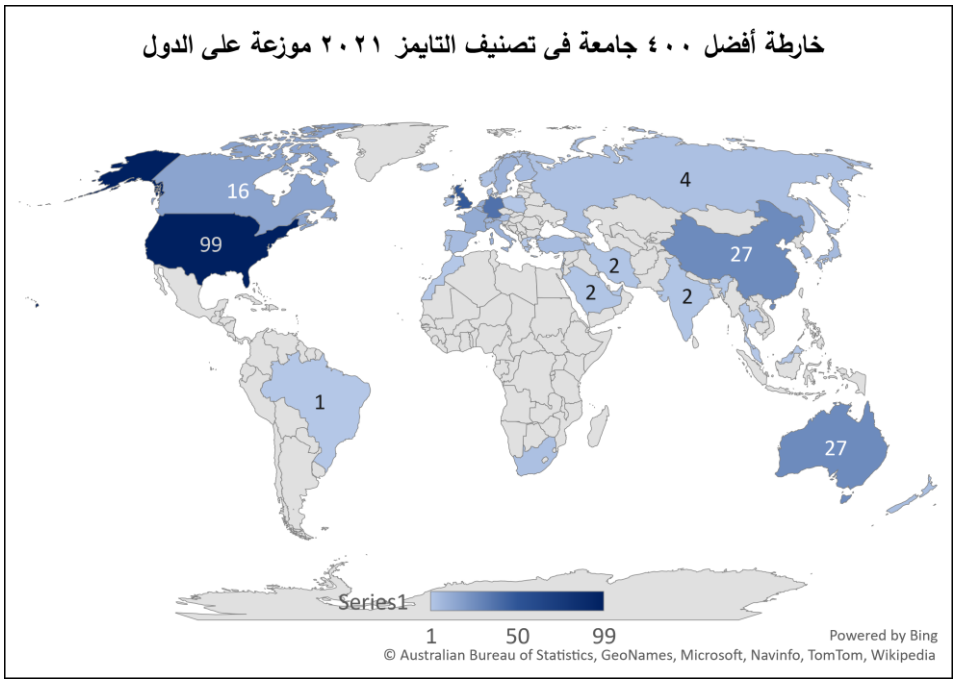

ملحوظة مهمة: عند قراءة الخارطة (مفتاح الخريطة) يرجى ملاحظه تدرج ألوان الدول من الفاتح إلى لداكن وفقا لعدد الجامعات الواردة فى التصنيف، مع ملاحظة أن الخارطة تضمنت الدولة وعليها رقم بعدد الجامعات الوارد ضمن أفضل ٤٠٠ جامعة، فى حين لم يرد هذا الرقم فى بعض الدول؛ وذلك لصغر مساحة المكان الذي يكتب فيه الرقم، ولكن لو تم الوقوف بمؤشر الفارة على الدولة سيظهر عدد الجامعات الواردة فى التصنيف.

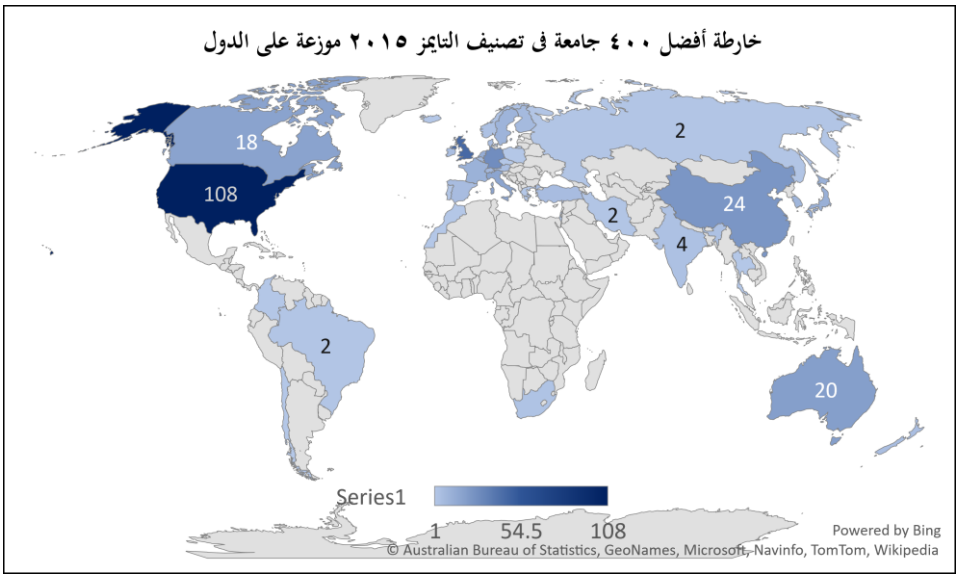

خاتمة واستخلاصات نظرية:

بناء على ما تم تناوله بالقسم الثانى (الإطار النظري)، وفى ضوء منهج البحث المستخدم، المنهج المختلط؛ والذى يتمثل فى: (المدخل الوظيفي وأسلوب تحليل النظم العالمية وأسلوب التمثيل الكارتوجرافي)؛ يُمكن القول: إن طبيعة العلاقة بين التعليم العالى والمجتمع تتمثل فى أن نجاح التعليم العالى فى أداء وظائفه بكفاءة وفعالية يضمن نجاح المجتمع فى القيام بوظائفه وتحقيق أهدافه وخططه ومن ثم نهضته وتقدمه وتنميته، وأن نحاج المجتمع فى توفير متطلبات التعليم العالى اللازمة يضمن أداء الجامعات لوظائفها بكفاءة وفعالية، وبالتالي تطورها وازدهارها محليا وإقليميا وعالميا. وبقول أخر: أن نجاح كل طرف فى أداء وظائفه وواجباته يعتمد اعتمادا كليا على نجاح الطرف الثانى.

فإذا كان التعليم العالى منظومة فرعية من المنظومة المجتمعية؛ فثمة علاقات تأثيرية متبادلة بينهما، ويتوقف نجاح المنظومتين الرئيسة والفرعية فى أداء وظائفهما بكفاءة وفعالية على طبيعة هذه العلاقات، ومدى قدرتها على توفير المناخ اللازم لنجاحهما معا. حيث يستمد التعليم العالى مدخلاته –المعلوماتية والبشرية والمادية والمالية– من المجتمع، ثم يعيدها إلى المجتمع بصورة أخرى مغايرة تماما، فى شكل كوادر بشرية وبحثية بمواصفات خاصة، وابتكارات علمية وتكنولوجية، تسهم فى تنمية المجتمع وتقدمه. ومن ثم، فالمنظومة الأم (المجتمعية) لن تستطيع أن تعمل بكفاءة وفعالية إلا إذا كانت المنظومات الفرعية (التعليم العالى) تعمل بكفاءة وفعالية، وتقوم بالأدوار والوظائف المنوط القيام بها هى الأخرى.

ويُمكن تفسير ذلك من منطلق أن الفئة الوحيدة الصالحة لأن تقود التغيير وتنهض بمسؤولية تحديد التغييرات الضرورية، هم أهل العلم والمعرفة. الأمر الذي تطلب إحداث

نقلات نوعية فى التعليم العالى وتحوله من القوالب التقليدية للمعرفة إلى العلم؛ فالعلم هو السبيل الوحيد إلى التقدم المادي والتكنولوجي، ومن ثم التقدم المعنوي. وبذلك أصبحت الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا، تلك الدول التى تقدم برامج للقادة السياسيون والاقتصاديون فيها على المعرفة العلمية من خلال نظم تعليم عالي عال الجودة؛ من أجل السير بالمجتمع نحو الرفاهية.[١٠٧] وبالتالي؛ اهتمت الدول المعاصرة بالتعليم العالى ودعمه وتطويره؛ من خلال خطط ومشروعات على المستوى الوطني والمؤسسي. وقد اختلفت نتائج هذا الاهتمام من حيث جودة مؤسسات التعليم العالى وإمكانية مساهمتها فى قيادة عجلة التنمية المجتمعية وقدرتها على المنافسة العالمية من دولة لأخرى، وذلك وفقا للسياق المجتمعي الخاص بها، وكذلك السياق الدولي فى ظل النظام العالمى المعاصر.

فثمة تأكيد أن السياق الثقافي العالمى يلعب دورا مهما فى فهم جغرافيات التعليم العالى الوطنية والعالمية، وما يرتبط بها من خرائط وجداول ورسوم بيانية. فقد استطاع العامل الاقتصادي العالمى المتمثل فى النظام الرأسمالي من دمج العالم جغرافيا، وترتب على هذ الدمج وجود مناطق مركزية (تمتلك العلم والبحث العلمي والابتكار ورأس المال)، ومناطق هامشية أي بعيدة عن المركز (تمتلك الأيدي العاملة والمواد الخام الرخيصة وفى نفس الوقت تُعد بمثابة السوق لمنتجات المناطق المركزية). ومن ثم يلاحظ علاقات غير متكافئة بين المراكز والأطراف؛ يكون المستفيد الرئيس دول المناطق المركزية مدعومة بما تمتلكه من تطور علمي وتكنولوجي وبنى تحتية.

وتتمثل دول المركز بالنسبة للتعليم العالى وفق التصنيفات العالمية الثلاثة (شنغهاي وكيو أس والتايمز) فى: أمريكا الأنجلو سكسونية (الولايات المتحدة وكندا) وأوروبا الغربية وشرق وجنوب شرق أسيا. أما دول الهامش فتتمثل فى: أفريقيا ووسط وغرب أسيا، وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية. مع ملاحظة أن هناك دولا من دول الأطراف تحاول من خلال الخطط والمشروعات الوطنية أن تطور جامعاتها، وتحسن من موقعها على الخرائط العالمية، ومن ثم الاتجاه من دول الطراف إلى دول المركز، كما هو الحال بالنسبة لجنوب أفريقيا، المملكة العربية السعودية.

وتأسيسا على تقدم، يُمكن استخلاص مجموعة من النتائج والمؤشرات النظرية فيما يتعلق بجغرافية التعليم العالى؛ وهى:

- أن جغرافية التعليم العالى مجال متعدد ومتداخل وعابر للتخصصات؛ يعنى بالتحليل المكاني لمؤسسات التعليم العالى، مستفيدا فى ذلك من العلوم الإنسانية والاجتماعية وما يحدث فيها من تطورات نظرية ومنهجية.
- أن الفضاء والمكان من المصطلحات المهمة فى دراسة التعليم العالى؛ ويعتمد كفاءة نتائج الدراسات المستقبلية للتعليم العالى على الفهم المتعمق لهذين المصطلحين.
- أن نجاح مؤسسات التعليم العالى فى قيادة مجتمعاتها لتحقيق تنمية حقيقية، يعتمد على مدى الأولوية التى تعطيها الحكومات الوطنية للتعليم العالى على أجندتها السياسية وخططها الإستراتيجية.
- أن تحليل نظم التعليم العالى العالمية يؤكد أن ثمة تباينا بين دول الشمال والجنوب، وهو ما يُمكن وصفه وفقا لنظرية تحليل النظم العالمية دول المركز ودول الأطراف. ويظهر هذا التباين فى مؤشرات النشر العلمي العالمية، والحراك الأكاديمي العالمى، وبراءات الاختراع، علاقة الجامعات بقطاعات الأعمال.
- أن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص فى ظل جماهيرية التعليم العالى يتطلب التوزيع الجرافي العادل لمؤسساته، وإتاحته للجميع بصرف النظر عن أية اعتبارات خارجية. ويظهر ذلك فى معدل الالتحاق بالتعليم العالى فى الفئة العمرية (١٨-٢٣).
- أن نتائج التصنيفات العالمية للجامعات تُعد مصدرا أساسيا يعتمد عليه فى وضع سياسات التعليم العالى، ورسم الخطط والمشروعات الوطنية لتطوير مؤسساته؛ من أجل اللحاق بركب التقدم والتواجد على خارطة تلك التصنيفات.

- أن خرائط التصنيفات العالمية للجامعات تتغير بصورة دائمة، وتشهد دخول جامعات وتواجد دول لم تكن موجودة من قبل؛ الأمر الذي يتطلب فهم مسببات هذا التغيير الخاص بتلك الجامعات ودور الدولة فى هذا التغيير.
- أن الجامعات ذات السمعة الأكاديمية العالمية والمتواجدة فى خرائط التصنيفات العالمية الثلاثة حققت المؤشرات الآتية:
  - امتلاك أرث ثقافي عريق بها فى سياق مجتمعها، مع الاستفادة من الجامعات الأخرى من خلال برامج التعاون التربوي الدولي والتبادل الثقافي والعلمي.
  - قيادة إنتاج الإبداع والابتكار العلمي والتكنولوجي، وانتاج النظريات والابحاث الجديدة فى الحقول الأكاديمية المتخصصة، فى ظل مناخ أكاديمي يتسم بالحرية والانفتاح والشفافية.
  - امتلاك قطاع بحث علمي عريض، يتسم بتميزه وإسهاماته الفكرية والعلمية فى مختلف المجالات.
  - تقديم خدمات ثقافية واجتماعية واقتصادية للمجتمع الذي تعمل فيه، وتمثل عنصرا رئيسا للتنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة فيه.
  - امتلاك سياسات ومناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس.

وأخيرا، يُمكن القول: إن دول المركز في التعليم العالى والدول التي اتخذت خطوات للتحرك من دول الأطراف إلى دول المركز نجحت من خلال قيامها بمجموعة من المشروعات والخطط الإستراتيجية والإجراءات الخاصة –بتحقيق المساواة في التعليم العالى، ومساعدة الجامعات للمساهمة في عملية التنمية وقيادة الابتكار، والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية– في الوصول لموقعها في ظل النظام العالمى الحالي. ومن ثم **يتضح نظريا صدق الفرضية** التي تبناها البحث.

القسم الثالث

جغرافية التعليم العالى فى الصين

دراسة وصفية تحليلية

يعرض هذا القسم بالوصف والتحليل جغرافية التعليم العالى في الصين من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات. وفي إطار ذلك يتناول القسم الراهن المحاور الآتية: السياق الثقافي للمجتمع الصيني، جغرافيا التعليم العالى وتحقيق المساواة بالصين، الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع الصيني، كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الصينية، وسيتم في كل محور توضيح تأثير العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه، وأخيرا تقييم الخبرة الصينية في ضوء المؤشرات التي تم استخلاصها من الإطار النظري.

أولا: السياق الثقافي للمجتمع الصيني:

تقع أراضي الصين –جغرافيا– في نصف الكرة الشمالي، شرق القارة الأسيوية، والساحل الجنوبي للمحيط الهادي، وتشترك فى حدودها مع ١٤ دولة. وتبلغ مساحتها حوالي ٩.٦ مليون كم٢؛ وبالتالي فهى أكبر دولة أسيوية من حيث المساحة، وثالث أكبر دولة في العالم.(١٠٨) وتاريخيا، تأسست الجمهورية الصينية عام ١٩٤٩. وإداريا، يتخذ الهيكل الإداري للدولة أسلوب النظام الواحد، مكونة من مجموعة من الأقاليم الإدارية، مع تطبيق نظام الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات القومية ونظام المنطقة الإدارية

الخاصة.[١٠٩] وتنقسم الصين إلى ٢٣ مقاطعة، وأربع بلديات مركزية، ومنطقتين إداريتين خاصتين، وخمس مناطق ذاتية الحكم أشهرها: تايوان وهونج كونج ومكاو.

وسياسيا، تعتبر الصين دولة اشتراكية، تمارس الدكتاتورية الديمقراطية من قبل الشعب الذي تقوده الطبقة العاملة، ويقوم على أساس التحالف بين العمال والفلاحين. ويعد نظام التعاون الحزبي والتشاور السياسي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني من الأنظمة السياسية الرئيسة للصين.[١١٠] واقتصاديا، انتقلت الصين من النظام الاقتصادي المغلق والمخطط مركزيا إلى النظام المفتوح المتجه نحو السوق العالمي، مع تبنى فكرة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات. وتنتهج الصين حاليا نظام اقتصاد السوق الاشتراكي[١١١]، ويقوم الاقتصاد الصيني على الابتكار، ويعتبر من أسرع اقتصادات العالم تطورا ونموا. وتسهم الصين بنحو ٣٥٪ من النمو الاقتصادي العالمي، أي أكبر مساهمة من أية دولة أخرى، وأهميتها للنمو العالمي تبلغ ثلاثة أضعاف أهمية الولايات المتحدة. وجاءت الصين فى المركز ١٤ وفقا لتصنيف التنافسية العالمى ٢٠١٩، والمركز الثانى فى مؤشر الأداء الاقتصادي.[١١٢] وبلغ قيمة الناتج المحلى الإجمالي حوالي ١٤,٢٨ تريليون دولار فى عام ٢٠١٩.[١١٣] والعملة الصينية هي اليوان، وتعادل ٠.١٥٣٩ دولار؛ أي أن الدولار يساوى ٦.٤٩٦٨ يوان.

واجتماعيا؛ تعتبر الصين دولة موحدة متعددة القوميات، جميع القوميات متساوية، ولكل قومية حرية استخدام وتطوير لغتها المنطوقة والمكتوبة. وسكانيا؛ تعتبر الصين أكبر دول العالم من الناحية السكانية؛ إذ يبلغ عدد سكانها حوالي مليار و٤٤٧ مليون نسمة. وتُعد الصين دولة موحّدة ومتعددة القوميات؛ حيث يتكون سكان الصين من ست وخمسين قومية. ومن أشهر تلك القوميات: هان (وتمثل حوالي ٩٢ % من السكان)، ومنغوليا وهوي المسلمة والتبت والإيجور ومياو ويي وتشوانغ وبويي وكورية ومنشوريا (ويمثلوا جميعا ٨ % من السكان).[١١٤]

وتعليميا؛ تمتلك الصين ميزانية للبحوث والتنمية تجعلها ضمن المراكز الأولى عالميا، ويُعد نظام التعليم العالى الصيني أكبر نظام تعليمي تديره دولة في العالم. وتحظى

مؤسسات التعليم العالى الصينية حاليا بمكانة مرموقة نظرا للدور الذي تقوم به فى دعم التطور الحضاري والعلمي والصناعي والتكنولوجي الصيني؛ حيث تعتمد الحكومات الصينية فى رسم سياساتها واتخاذ قراراتها على الجامعات والمعاهد العليا، والتى تُمثل بيوت خبرة، وتمتلك كوادر أكاديمية متخصصة فى جميع مجالات المعرفة الإنسانية. وقد كان للتعليم العالى الدور الحاسم –بالفعل– فى تنفيذ الخطة الخمسية ٢٠١٦/٢٠٢٠؛ والتى ارتكزت على: الابتكار والبحث والتطوير، التنمية الخضراء والحفاظ على البيئة، التنمية المنفتحة وإدماج الصين أكثر بالاقتصاد العالمي، التنمية العادلة التي تضمن وصول منافع التنمية إلى جميع السكان؛ لتقليص التفاوت.(١١٥) وترجع الأهمية الوظيفية التى تقوم بها الجامعات فى الصين إلى التطورات الكبيرة التى شهدته خلال العقود الماضية بسبب الإصلاحات المستمرة والاستثمارات الضخمة التى قامت بها الحكومة؛ الأمر الذى مكنها من فعل ذلك، وترتب عليه دخول العديد من الجامعات الصينية في التصنيفات العالمية لأفضل الجامعات في العالم.(١١٦)

ثانيا: جغرافية التعليم العالى وتحقيق المساواة فى الصين:

بدأت الصين فى إعادة النظر فى التوزيع الجغرافي لجامعاتها بعد إعلان قيام الجمهورية الصينية الجديدة مباشرة لضمان تكافؤ الوصول إليها، وذلك بوضع خطط لبناء جامعات جديدة أو نقل جامعات من مكان إلى آخر، مع العمل على إعادة هيكلة قطاع التعليم العالى وتلافى الازدواجية غير الضرورية. فعلى سبيل المثال: كانت أقسام الهندسة المعمارية فى جامعات شنغهاي كافة مرتبطة مع جامعة (تونجي)، وأقسام بناء السفن مرتبطة بجامعة جياتونج، فى حين أن أقسام السيارات فى كل جامعات البلاد كانت ملحقة بجامعة تسينجهوا.(١١٧) وثمة تأكيد أن التعديلات وما صاحبها من إنشاء جامعات جديدة، ودمج بعض الجامعات كانت تهدف إلى جامعات أفضل، وهيكلة جامعية جيدة، وتوزيع جغرافي ملائم يؤكد على جماهيرية التعليم العالى، ونظام تعليم عالي متوازن ومنسق مرتبط باحتياجات المجتمع وقطاعاته المختلفة.(١١٨) ولم يقتصر الامر –فقط– على إعادة رسم خارطة مؤسسات التعليم العالى الوطنية لتأكيد ديمقراطيته وربطه بمتطلبات التنمية المحلية

لكل إقليم فى الصين، بل امتد الأمر –أيضا– إلى السعي لتغيير مواقع الجامعات الصينية على خرائط التعليم العالى العالمية؛ لتأكيد جودته وعالميته.

ومن ثم كانت جدول أعمال تطوير مؤسسات التعليم العالى وتغيير جغرافيتها الداخلية والخارجية على رأس أولويات العمل الوطني فى الصين منذ تأسيسها، وزاد الاهتمام أكثر خلال العقود الثلاثة الأخيرة فى ظل النظام العالمى الجديد والرؤية الصينية الجديدة للعالم، وطموحها الاقتصادي، العلمي والتكنولوجي. فقد بدأت الصين فى تغيير ملامح جغرافية التعليم العالى بها، وكذلك موقع الجامعات الصينية على خرائط التعليم العالى العالمية منذ أواخر القرن العشرين؛ فمع إعلان الرئيس الصيني جيانغ زيمن Jiang Zemin فى مايو ١٩٩٨، أن الصين ينبغي أن تكون لديها جامعات على مستوى دولي، وترقى لتكون من أفضل الجامعات حول العالم، بدأ التعليم العالي في الصين يشهد تحوّلًات وتغييرات مستمرة. حيث إنه منذ ذلك الحين أطلقت الحكومة الصينية خطة النهوض التعليمي لمواجهة القرن الحادي والعشرين، ويسمى اختصارا مشروع ٩٨٥، وهو مشروع يهدف مباشرة إلى تحويل الجامعات الصينية (٣٩ جامعة) إلى جامعات عالمية World-Class Universities بتطويرها، وإنشاء مراكز بحثية جديدة، بالإضافة إلى إقامة مؤتمرات علمية دولية، وكل ذلك بهدف استقطاب الطلاب وأساتذة الجامعات والباحثين من دول العالم إلى الجامعات الصينية.

وقبل ذلك، وفى عام ١٩٩٣، كان زيمن قد أعلن مشروعًا آخر، باسم مشروع ٢١١، وهو أكبر مشروع استهدف إصلاح التعليم العالى والأول من نوعه من حيث الحجم، وكان بالفعل نقطة البداية لتطوير شامل ودائم للجامعات الصينية. وقد تمثل هدف هذا المشروع فى: إنشاء ١٠٠ جامعة تضاهى الجامعات العالمية، والتركيز على تخصصات علمية معينة ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي وتنقل الصين للقرن الحادي والعشرين، ورفع مستوى التدريس والبحث العلمي لمواجهة التحديات الناتجة عن الثورة العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العالم؛ الأمر الذي يقدم أساسا قويا وقوة دافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية، ودعم قوة الصين العامة والقدرة التنافسية الدولية لها.[١١٩]

وفى عام ٢٠١٥ تم إطلاق خطة الجامعة الصينية الجديدة من الدرجة الأولى المزدوجة China's Double First Class University Plan؛ لتحل محل المشروعين السابقين وتستكمل طريق التطوير والعالمية؛ والتى تهدف إلى إنشاء جامعات وتخصصات على مستوى عالمي بحلول نهاية عام ٢٠٥٠. وفي يناير ٢٠١٧، تمت الموافقة على البرنامج الشامل وتم إصدار وثيقة بعنوان إجراءات التنفيذ لتنسيق تطوير الجامعات ذات المستوى العالمي وبناء التخصصات من الدرجة الأولى World-class Universities and First-class Disciplines.

وقد حرصت الصين على التمثيل الجرافي لأقاليمها كافة عند اختيار الجامعات المشاركة فى هذه الخطة، وكذلك على تمثيل التخصصات العلمية كافة. وقد أصدرت وزارة التعليم في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، قائمتين للجامعات والتخصصات الأكاديمية المشاركة؛ كما يأتي: القائمة الأولى "قائمة الجامعات"؛ تضمنت أسماء ٤٢ جامعة، والقائمة الثانية "قائمة التخصصات"؛ وتضمنت ١٤٠ تخصصا أكاديميا.(١٢٠)

وبالتالي، أصبحت خطط تطوير وتحديث نظام التعليم العالي من بين أبرز الاتجاهات السياسية الأخيرة للحكومة الصينية. وتعد المبادرات والمشروعات مثل خطة جامعة عالمية المستوى من أحدث المساهمات في خطة تطوير التعليم العالي؛ التي تهدف إلى تحسين معايير الجامعات الصينية، بالإضافة إلى إنشاء المزيد من الجامعات ذات المستوى العالمي في جميع أنحاء البلاد. الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد مؤسسات التعليم العالى الصينية ليصل إلى ٢٦٨٨ مؤسسة في عام ٢٠١٩، بما يعنى مؤسسة لكل ٥٤٠ ألف نسمة، بعد أن كان العدد ٢٥٩٦ مؤسسة فى عام ٢٠١٦، والذي كان حوالي ١٨٧٦

مؤسسة فى عام ٢٠٠٦. وبلغ عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى فى العام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حوالي ٤٧ مليون طالب، وقد زاد إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي من أقل من ١٠٪ في أواخر التسعينيات إلى أكثر من ٥٤% خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما زاد عدد أساتذة الجامعات، حيث أصبح متوسط نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حوالي ١٨ إلى ١.(١٢١) أما فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم العالى فقد بلغ إجمالي الإنفاق العام على التعليم العالى فى عام ٢٠١٩ حوالي ١.٣٥ تريليون يوان. مقارنة بالعام السابق، نما الإنفاق بنسبة ١٢٪. وقد بلغ الإنفاق العام لكل طالب في التعليم العالي حوالي ٣٨٧٠٠ يوان في عام ٢٠١٩.

وبالنظر إلى الفضاء الصيني يتضح تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية على التوسع فى مؤسسات التعليم العالى وزيادة ميزانيته من ناحية، والاهتمام بنوعية التعليم المقدم بها وجودته من ناحية أخرى؛ حيث يظهر تأثير العامل السياسي فى أفكار وتوجهات قيادة الدولة السياسية والتشريعات والقوانين والقرارات التى صدرت فى تلك الفترة. فقد لعب إعلان الرئيس زيمين عام ١٩٩٥ دورا قياديا فى إصلاح وتطوير التعليم العالى، وفق استراتيجية إعادة إحياء الأمة الصينية من خلال التعلم والتعليم، والتأكيد على تطوير العلوم والتكنولوجيا والتعليم فى الصين، وأن يلبى التعليم متطلبات الحداثة، وتحفيز الإبداع والابتكار بمختلف صوره، وبناء عدد من الجامعات تضاهى الجامعات العالمية.(١٢٢)

وفيما يتعلق بتأثير العامل الاقتصادي المتمثل فى قوة الاقتصاد الصيني على تطوير الجامعات ومساعدتها على الولوج إلى العالمية؛ من خلال الميزانيات الضخمة التى رصدتها الحكومات الصينية لتمويل المشروعات الوطنية العملاقة؛ والمتمثلة فى مشروع ٩٨٥ ومشروع ٢١١ وحاليا خطة الجامعة الصينية الجديدة من الدرجة الأولى المزدوجة والتى بدأ تطبيقها مؤخرا، علاوة على أن الميزانية الصينية فى مجال البحوث والتطوير تأتى فى المرتبة الثانية عالميا. أما عن تأثير العامل الاجتماعى؛ فمع تزايد السكان وارتفاع مستوى التطلعات الاجتماعية لدى غالبية الشعب الصيني؛ كان هناك ضرورة لمواكبة

الحكومات الصينية هذه التطلعات والطموحات المجتمعية؛ وذلك بإتاحة التعليم العالى لكل من يريد من أبناء الشعب؛ ومن ثم كان التوسع الكبير فى عدد مؤسسات التعليم العالى على مدار الخمس عشر عاما الماضية؛ فقد ارتفع عدد تلك المؤسسات من ١٨٧٦ عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦٨٨ عام ٢٠١٩؛ لتستوعب ٣٠.٣ مليون طالب، وترتفع نسب الالتحاق إلى ٥٤٪ فى الفئة العمرية (١٨ – ٢٣).

ومن ناحية تأثير العامل الجغرافي المتمثل فى المساحة الشاسعة للأراضي الصينية على التعليم العالى؛ فقد كان له دورا كبيرا فى إنشاء جامعات فى كل أقاليم الصين، وظهر ذلك بصورة واضحة فى زيادة الاهتمام بالأقاليم الوسطى والغربية وإنشاء جامعات جديدة بها وتشجيع الجامعات الموجودة فى المدن الكبرى وذات السمة العالية للتواصل مع تلك الجامعات الوليدة والقائمة لدعمها حتى تصل إلى الوضع المنشود؛ لكي تشارك بفعالية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الأقاليم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء الاهتمام بهذه الأقاليم تأكيدا لمبدأ ديمقراطية التعليم العالى، والذي ينص على توفير التعليم العالى لكل طالب مستعد للالتحاق به.

في ضوء ما سبق، يتضح أن المشروعات والخطط التطويرية التي تبنتها الصين خلال العقود الماضية لعبت دورا أساسيا في تغيير جغرافية التعليم العالى بها، من حيث التوزيع المكاني لمؤسساته في أنحاء الدولة كافة، مما ترتب عليه تحقيق المساواة بين الجميع في فرص الالتحاق بالتعليم العالى. وهذا يُعد **مؤشر تطبيقي على صدق الفرضية** التي تبناها البحث.

ثالثا: الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع الصيني:

انطلقت عملية التحديث والتنمية الاقتصادية فى المقاطعات والأقاليم والمناطق الصينية مع نهاية العقد الخامس من القرن الماضي، مع إعطائها سلطات واسعة فى إدارة جامعاتها الخاصة على النحو الذي يخدم الاقتصاد المحلى ومتطلبات التطور الاجتماعى، حيث أصبحت الصناعات التى تديرها الدولة ووزارة التعليم العالى والحكومات المحلية تدير مؤسسات تعليم عالي خاصة بها؛ لتؤمن التخصصات التى تتطلبها التنمية الاقتصادية.

ومع إعادة هيكلة البنية الاقتصادية وتنمية العلوم والتكنولوجيا وتحديث أساليب الإنتاج في نهاية السبعينات؛ كانت مسؤولية الجامعات كبيرة وحاسمة فى توفير الكوادر البشرية والبحثية المؤهلة فى شتى الميادين، الأمر الذي تطلب التطوير المستمر لها لتتمكن من القيام بهذه المسؤولية الحيوية.(١٢٣)

وتأكيد لقناعة الدولة الصينية بالوظيفة التى تلعبها الجامعات فى تطوير المجتمع وتنميته وتحديثه، قامت الحكومة فى سبيل تطوير الأقاليم الغربية بتخصيص مبالغ إضافية لمساعدة كل إقليم فى التوسع بإنشاء جامعات جديدة، وإتاحة سهولة الوصول لكل من يريد الالتحاق بالتعليم العالى، علاوة على تشجيع الجامعات المحلية القائمة على إدارة شؤونها بصورة أفضل، وتشجيع الجامعات المركزية على الارتباط بالجامعات المحلية؛ بهدف مساعدتها ودعمها؛ لتتمكن من تحقيق وظائفها فى خدمة الإقليم الذى تتواجد فيه وتسهم فى تنميته اقتصاديا واجتماعيا بشكل فعال.(١٢٤) ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففي إطار مواكبة التطور الاقتصادي المتسارع فى المناطق الوسطى والغربية، تم منح امتيازات للجامعات الكبرى ذات السمعة الأكاديمية المميزة بافتتاح فروع لها فى تلك المناطق والمساهمة فى إنشاء حضانات تكنولوجية؛ وذلك بهدف تطوير التعليم العالى فى تلك المناطق وربطة بالتنمية المحلية.(١٢٥)

وقد رسمت كلمات الرئيس الصيني جيانغ زيمن Jiang Zemin التى ألقاها فى مايو ١٩٩٨ بمناسبة مرور قرن على إنشاء جامعة بكين الوظائف الرئيسة للجامعات الصينية؛ حيث أشار إلى أن الجامعات الصينية ينبغي أن تكون الوعاء الذى يحتضن المواهب العلمية والإبداعية القادرة على مواجهة التحديات القادمة، واستكشاف المجهول، وحل القضايا التى تواجه البشرية، وتحويل الإنجازات العلمية والتقنية إلى طاقة متجددة تؤسس لثقافة وطنية رفيعة تتفاعل مع إنجازات الحضارات العالمية وتستفيد منها.(١٢٦) وقد تفاعلت الجامعات الصينية مع هذه الكلمات وترجمتها على أرض الواقع خلال العقدين السابقين؛ لتكون بحق قاطرة المجتمع الصيني فى القرن الحادي والعشرين إلى النهضة الاقتصادية والمنافسة والريادة العالمية.

وثمة تأكيد أن مشروعات التطوير التى قامت بها الصين خلال العقدين الماضيين لعبت دورا رئيسا فى تحقيق هدف التعليم العالى الصيني ومساعدة مؤسساته فى دخول ميدان المنافسة العالمية. فقد نصت المادة الأولى من قانون التعليم العالى ١٩٩٦: أن الهدف من التعليم العالى يتمثل فى تطوير الدولة الصينية بالاعتماد على العلم والتعليم، وتعزيز المبادئ الاشتراكية والرقى الأخلاقي. ومن ثم تتمثل المهمة الرئيسة للتعليم العالى فى الصين –وفقا للمادة الرابعة من القانون ذاته– فى إعداد الأفراد لكى يصبحوا قادة متخصصين مشبعين بروح الإبداع، ولديهم القدرة على العمل لتطوير العلوم والتكنولوجيا والثقافة، وتعزيز مسيرة التحديث الاشتراكي.(١٢٧) ومن ثم أصبح إصلاح التعليم العالى أكثر ضرورة؛ ففي الوقت الذى كانت فيه عملية التحديث والتطوير الاجتماعى تسير قدما فى ظل اقتصاد السوق الاشتراكي والتطور العلمي والتكنولوجي الذى حقق قفزات نوعية؛ كان لا بد من تطوير التعليم العالى؛ ليواجه متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويتحمل المسؤولية التاريخية في إعادة إحياء الصين.(١٢٨)

وقد حقق التعليم العالى منذ الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨ سلسلة من القفزات النوعية والتى لعبت دورا محوريا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها الصين، وقادتها إلى المنافسة الاقتصادية العالمية فى العديد من المجالات؛ حيث تأتى الصين حاليا كأقوى اقتصاد فى العالم، والمركز الثانى فى مجال التصنيع عالي التقنية، والأول عالميا فى مجال التجارة الالكترونية بنسبة تقترب من ٤٠٪.

ويبرهن تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠ على قوة التعليم العالى ودوره فى قوة الاقتصاد الصيني وتنافسيته؛ حيث جاءت الصين فى المركز الـ ٢٨ من أصل ١٤١ دولة شملهم التقرير. ومن ناحية مؤشرات التنافسية تتواجد الصين فى المركز ٦٤ وفقا لمؤشر مهارات قوة العمل الحالية Skills of Current Workforce، والمركز ٢٤ وفقا لمؤشر القدرة على الابتكار Innovation Capability، والمركز ١٣ وفقا لمؤشر عدد المقالات العلمية، والمركز ٣٢ وفقا لمؤشر عدد براءات الاختراع، والمركز ١٥ وفقا لمؤشر الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج القومي.(١٢٩)

وبالنظر إلى الفضاء الصيني يتضح تأثير العامل السياسي والاقتصادى على فعالية الدور الذي تلعبه الجامعات فى التنمية والابتكار الصيني. فقد لعب العامل السياسي المتمثل فى نظام الحكم والذي يمنح سلطات إدارية واسعة للمقاطعات والمناطق ذاتيه الادارة والمناطق الإدارية الخاصة دورا مهما فى التوسع الكبير فى الجامعات وربطها باحتياجات الأقاليم والمناطق المختلفة، بل وإيجاد مناخ تنافسي بين الجامعات؛ بما يدعم تطور المجتمع.

أما عن تأثير العامل الاقتصادي المتمثل فى فكر رجال الاقتصاد فى دور الجامعة بالمجتمع؛ فثمة قناعة لدى الصينين أن هناك علاقة تأثيرية متبادلة قوية بين التعليم العالى والاقتصاد؛ فالنهضة الاقتصادية والريادة التى تسعى الصين إلى بلوغها عالميا لن تتحقق إلا من خلال نظام تعليم عالي قوي ومتطور؛ يوفر الكوادر البشرية لذلك، والابتكارات العلمية والتكنولوجية التى يحتاجها الاقتصاد الصيني. فثمة تأكيد أن نمو الاقتصاد الصيني خلال العقد الماضي قد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بتطلع الجامعات الصينية إلى تطوير أدائها كما هو الحال في الجامعات الأمريكية الرائدة؛ والذي انعكس فى الزيادة الهائلة للإنتاجية العلمية في الصين.(١٣٠)

وعليه، يكمن السبب الجوهري وراء التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة والمتسارعة التى شهدتها الصين فى العقود الأخيرة إلى تبنى المجتمع الصيني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا "استراتيجية النهوض بالصين عبر العلم والتعليم". فقد زودت الجامعات قطاعات المجتمع كافة بالكفاءات البشرية المتخصصة، علاوة على الإنجازات العلمية والتكنولوجية المتقدمة التى حققتها وقدمتها للمجتمع. الأمر الذي جعل الشعب الصيني لدية قناعة تامة أن الجامعات تُمثل عنصرا رئيسا فى دفع عجلة التنمية والتطوير والتقدم الاقتصادي/الاجتماعى فى إقليمها، وتؤسس للنمو الاقتصادي، كما حدث فى مدينة جوهاى، ومدينة يانج لينج بإقليم شانكزى، ومدينة ميانيانج بإقليم سيتشوان.(١٣١)

في ضوء ما سبق، يتضح أن تبنى الحكومات الصينية على مدار السنوات الماضية لاستراتيجية النهوض بالدولة عبر العلم والتعليم، وما ترتب عليها من مشروعات وخطط تطويرية تبنتها الصين خلال العقدين الماضيين لعبت دورا محوريا في دعم قدرة الجامعات

الصينية على تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقيادة الابتكار للإقليم الذي تعمل به خاصة والدولة الصينية عامة. ويدلل على ذلك معدلات التنمية والقدرات الابتكارية للصين في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي. وهذا يُعد **مؤشر تطبيقي على صدق الفرضية** التي تبناها البحث.

رابعا: كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الصينية:

تعتمد الصين على نتائج التصنيفات العالمية للجامعات فى تحقيق مصالحها؛ حيث يتم قياس أداء الجامعات الصينية مع نظرائها في الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان، وتستخدمها الحكومة الصينية لمراقبة جودة جامعاتها وجودة منظومة التعليم العالي. وقد تم تأكيد ذلك من قبل Liu العضو الرئيس في مجموعة ARWU حينما قال: "تم تنفيذ مشروع تصنيف شنغهاي لتحقيق مصالحنا الأكاديمية، مع التأثير القوى على التخطيط الاستراتيجي للجامعات الصينية the project was carried out for our academic interests, with potential impact on the strategic planning of Chinese universities"[١٣٢].

تعطي هذه الرؤية لمحة سريعة وقوية عن ارتباط التصنيفات العالمية بظهور نماذج الجامعات عالمية المستوى "ذات الطراز العالمى"؛ فنتائج ARWU تُساعد الصين فى معرفة موقع جامعاتها التي تتطلب بحثًا مكثفًا لتحديد وتضييق الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي الصينية ونظيرتها الغربية، وبالتالي الضغط على الحكومة الصينية للحصول على دعم مناسب لبناء جامعات من الطراز العالمي.[١٣٣] هذا الفهم هو أيضًا تحليل اقتصادي يكرس دور البحث في الاقتصاد القائم على المعرفة. وبهذا المعنى، فإن ARWU أداة تساعد الصين فى الانتقال من اقتصاد التصنيع الذي يعتمد على العمالة الكثيفة والمتوسطة إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا العالية.[١٣٤] ولم يقتصر اهتمام القيادات الصينية على تصنيف شنغهاي، بل سعت إلى التواجد فى خرائط التصنيفات العالمية الأخرى؛ مثل: تصنيف كيو أس وتصنيف التايمز؛ لكي تبرهن للعالم والمجتمع الأكاديمي أن الصين أصبحت قوة لا يستهان بها فى التعليم العالى، وأصبحت محورا (مركزا) من محاور (مراكز) التعليم العالى الحيوية حول العالم.

وبالنظر إلى الفضاء المكاني الصيني والعالمي؛ يُمكن القول: إن النظام العالمى الجديد وفتح الحدود والمنافسة القوية بين الدول فى جميع المجالات، ومن بينها التعليم العالى، كانت من الدوافع الرئيسة التى جعلت الصين تسعى بجدية للتعامل معها ومواكبتها؛ بل واستثمارها لصالحها؛ وذلك من خلال اتخاذ سياسات وإجراءات قوية وتخطيط مشروعات وطنية تستطيع من خلالها تطوير جامعاتها وجعلها أداة تنافس بها عالميا. فقد زادت العولمة من التنافس بين الجامعات حول العالم؛ من أجل إيجاد مكان لها على خريطة التعليم العالمية.

وفى سياق السباق الشديد والمنافسة الاقتصادية والعلمية القوية التى تخوضها الصين عالميا وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛ استطاعت الجامعات الصينية أن تكون الأداة التى مكنتها من تحقيق نتائج ملموسة فى هذه المنافسة على حساب الولايات المتحدة والعديد من دول أوروبا الغربية؛ واستطاعت أن تحجز لنفسها –الجامعات– مراكز متميزة فى التصنيفات العالمية للجامعات. ومن الأدلة على ذلك أن الصين احتلت المركز ١٦ عالميا فى تصنيف التنافسية الرقمية العالمي لعام ٢٠٢٠.[١٣٥] ويُمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

(١) كارتوجرافيا الصين بالتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (شنغهاي):[١٣٦] تبوأت الجامعات الصينية ٨١ مركزا ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى تصنيف ٢٠٢٠، علاوة على ٨٧ جامعة ضمن أفضل الجامعات ٥٠٠ إلى ١٠٠٠؛ ليكون بذلك ١٦٨ جامعة صينية ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢٠؛ وجاءت جامعات تسينغهوا Tsinghua الرائدة في الصين وواحدة من أكثر الجامعات شهرة على مستوى العالم، وبكين Peking أقدم جامعة تأسست عام ١٨٩٨ في بكين وإلى جانب سمعتها الأكاديمية تشتهر أيضًا بانها واحدة من أجمل الجامعات، وتشجيانغ Zhejiang، وشنغهاي جياو تونغ Shanghai Jiao Tong، وجامعة الصين للعلوم والتكنولوجيا University of Science and Technology of China وفودان Fudan ضمن أفضل أول ١٠٠ جامعة فى العالم.

وقد احرزت الجامعات الصينية تقدما كبيرا فى تصنيف شنغهاي خلال الست سنوات الماضية، سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢٠ بـنتائج تصنيف ٢٠١٥، والتى يُمكن توضيحه فيما يأتي:

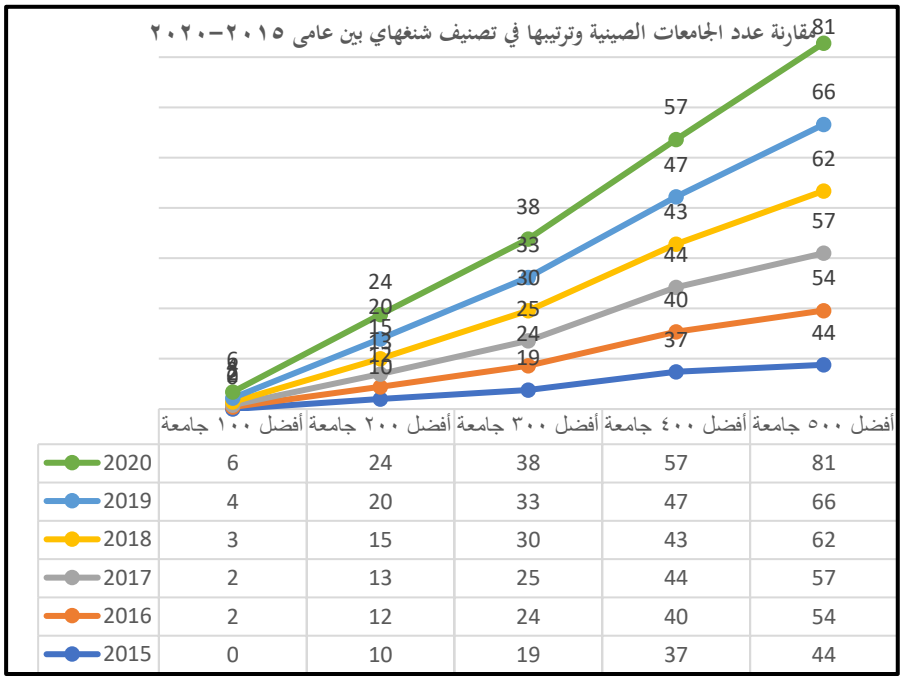

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة
2020	6	24	38	57	81
2019	4	20	33	47	66
2018	3	15	30	43	62
2017	2	13	25	44	57
2016	2	12	24	40	54
2015	0	10	19	37	44

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق الزيادة فى عدد الجامعات الصينية المتواجدة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة بشكل سنوي؛ ففي عام ٢٠٢٠ وصل عدد الجامعات ٨١ جامعة بزيادة ١٥ جامعة عن نتائج ٢٠١٩، وبزيادة ٣٧ جامعة عن نتائج ٢٠١٥. وثمة إشارة هنا أن الأمر لم يقتصر على عدد الجامعات الصينية المتواجدة فى التصنيف، بل أيضا تقدم مراكز تلك الجامعات بشكل ملحوظ؛ فبعد أن كان لا يوجد أية جامعة صينية ضمن أفضل ١٠٠ جامعة فى نتائج تصنيف ٢٠١٥، أصبح هناك ٦ جامعات صينية فى نتائج تصنيف ٢٠٢٠، ويمكن توضيح ذلك فى الأشكال الأتية:

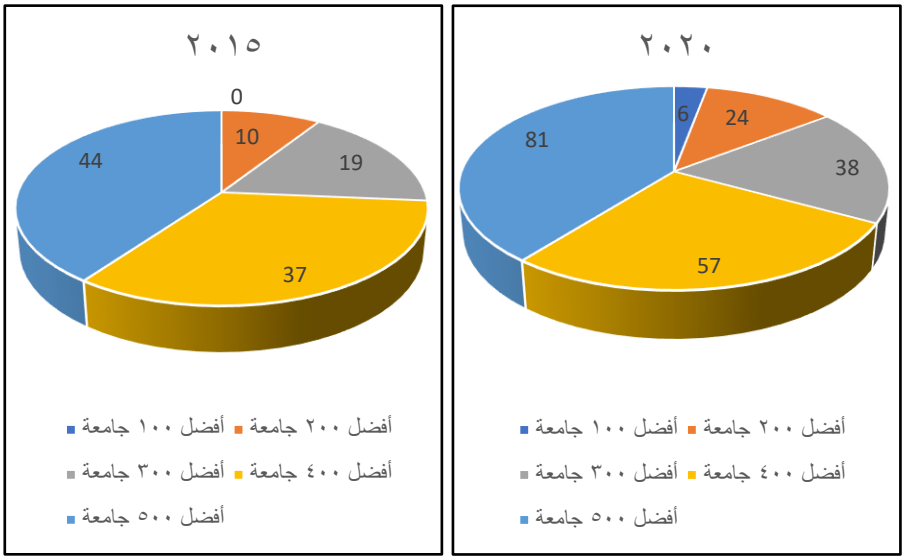

مقارنة عدد الجامعات الصينية فى تصنيف شنغهاي ٢٠١٥- ٢٠٢٠ وفق فئات التصنيف المختلفة

وبالنظر إلى الفضاء الصيني (الزمكان) يُمكن القول: إن التطور الكبير الذي حققته الجامعات الصينية خلال السنوات الأخيرة يرجع فى جانب كبيرة منه إلى ثمار المبادرات والمشروعات التى قامت بها الصين خلال العقدين الماضيين، واعتمادها على نتائج التصنيف فى وضع الخطط وأولويات التحسين على المستوى الوطني والجامعي. فبالنظر إلى نتائج تصنيف ٢٠٢٠، سيُلاحظ أن خطة الجامعة الصينية الجديدة من الدرجة الأولى المزدوجة China's Double First Class University Plan التى تم تبنيها فى ٢٠١٥ لتحل محل المشروعين السابقين (٢١١ – ٩٨٥) وتستكمل طريق التطوير والعالمية، بدأت تؤتى بثمارها فى شكل دخول ست جامعة ضمن أفضل ١٠٠ جامعة فى العالم لأول مرة.

(٢) **كارتوجرافيا الصين فى تصنيف كيو إس لجامعات العالم:**[١٣٧] تبوأت الجامعات الصينية ٧٦ مركز ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة فى تصنيف ٢٠٢١، من بينهم ١٢ جامعة ضمن أفضل أول ١٠٠ جامعة فى للتصنيف؛ منها جامعات تسينغهوا Tsinghua، وجامعة بكين Peking، الجامعة الصينية فى هونج كونج The Chinese

University of Hong Kong (CUHK)، جامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا The Hong Kong University of Science and Technology، وشنغهاي جياو تونغ Shanghai Jiao Tong، وجامعة الصين للعلوم والتكنولوجيا University of Science and Technology of China وفودان Fudan.

وقد احرزت الجامعات الصينية تقدما كبيرا فى تصنيف كيو إس خلال الست سنوات الماضية، سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بـ ٢٠١٥، والتى يُمكن توضيحه فيما يأتي:

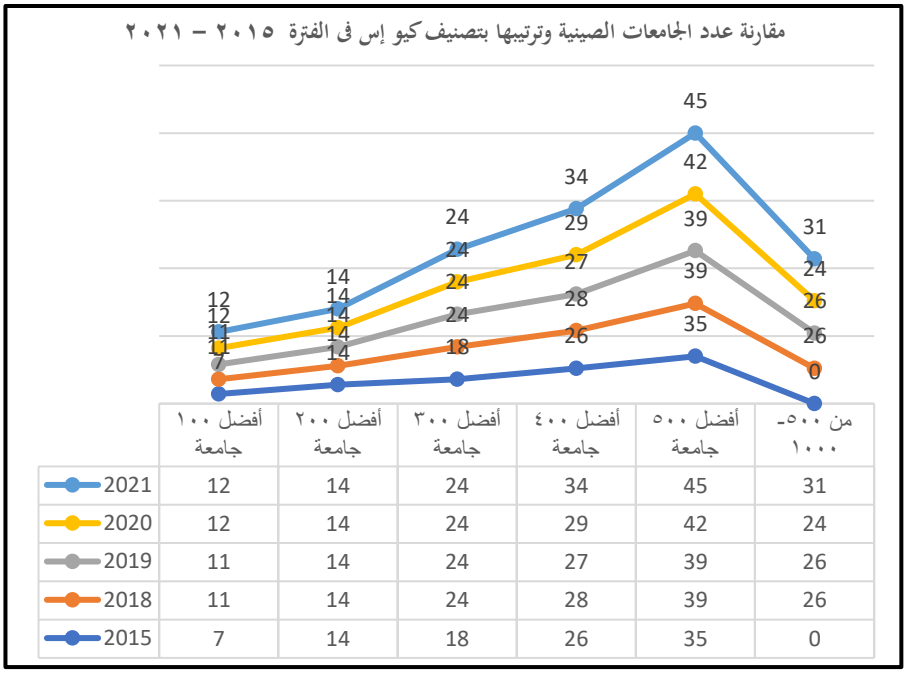

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة	من ٥٠٠- ١٠٠٠
2021	12	14	24	34	45	31
2020	12	14	24	29	42	24
2019	11	14	24	27	39	26
2018	11	14	24	28	39	26
2015	7	14	18	26	35	0

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق زيادة عدد الجامعات الصينية المتواجدة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة بشكل سنوي؛ ففي عام ٢٠٢١ وصل عدد الجامعات ٤٥ جامعة بزيادة ٣ جامعات عن ٢٠١٩، وبزيادة ١٠ جامعات عن ٢٠١٥. وثمة إشارة أن الأمر لم يقتصر على عدد الجامعات المتواجدة فى التصنيف، بل أيضا تقدم مراكز تلك الجامعات فى التصنيف؛ فبعد أن كان هناك سبع جامعات

صينية ضمن أفضل أول ١٠٠ جامعة فى نتائج تصنيف ٢٠١٥، أصبح هناك ١٢ جامعة فى نتائج تصنيف ٢٠٢١. ويمكن توضيح ذلك فى الأشكال الآتية:

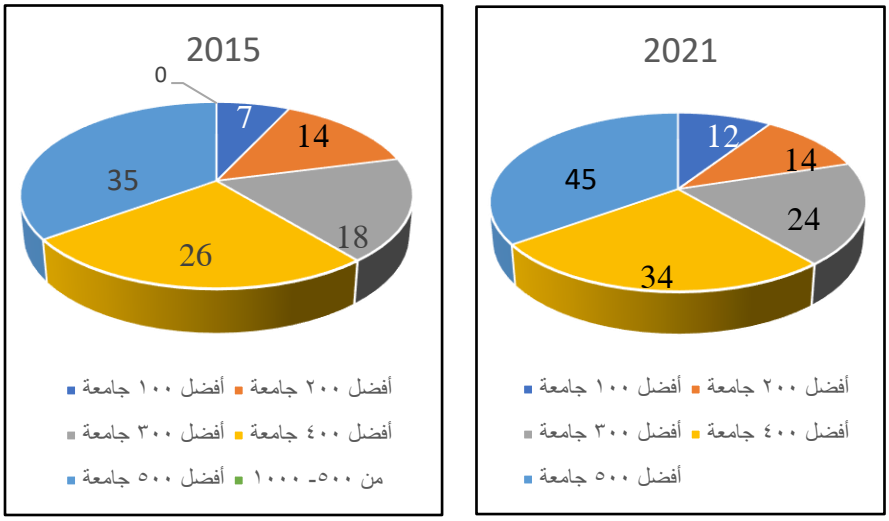

مقارنة عدد الجامعات الصينية فى تصنيف كيو إس ٢٠١٥- ٢٠٢١ وفق فئات التصنيف المختلفة

أما على مستوى أفضل ١٠٠٠ جامعة والذي بدأ يظهر مع تصنيف ٢٠١٨؛ فيلاحظ أن الجامعات الصينية حجزت ٧٦ مركزا فى تصنيف ٢٠٢١ مقابل ٦٦ مركزا فى تصنيف ٢٠١٨. ويمكن توضيح ذلك فى الشكل الاتي:

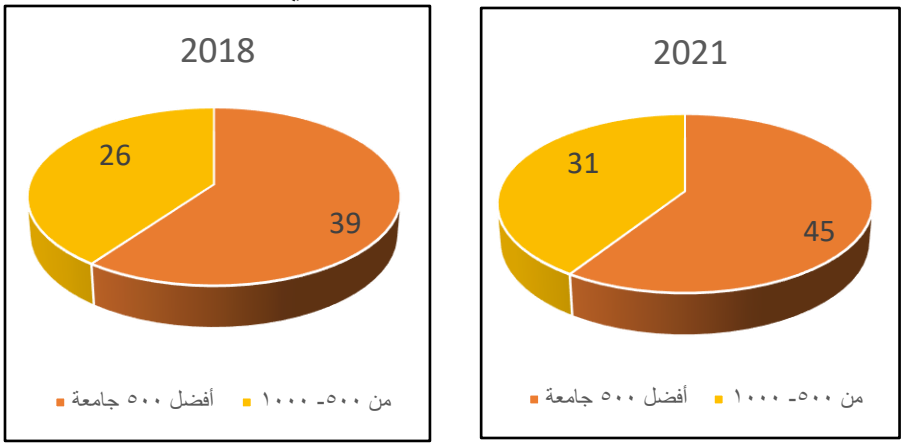

مقارنة عدد الجامعات الصينية فى تصنيف كيو إس ٢٠١٨- ٢٠٢١ وفق فئات التصنيف المختلفة

وبالنظر إلى الفضاء الصيني والعالمي (الزمكان) يُمكن القول: إن ما حققته الصين فى نتائج تصنيف كيو إس ٢٠٢١ ربما يرجع فى جانب كبيرة منه زيادة دعم القيادة السياسية للجامعات فى سعيها إلى تأكيد جدارتها وتواجدها فى تصنيفات عالمية أخرى غير تصنيف شنغهاي، علاوة على تفعيل خطة الجامعة الصينية الجديدة من الدرجة الأولى المزدوجة China's Double First Class University Plan، وتأكيدا للتفوق الصيني عالميا مع بداية العقد الثالث من الألفية الثالثة.

(٣) **كارتوجرافيا الصين فى تصنيف التايمز للتعليم العالي:**[١٣٨] تبوأت الجامعات الصينية ١٠١ مركزا فى نتائج تصنيف ٢٠٢١ لأفضل ١٠٠٠ جامعة؛ من بينهم ١٠ جامعات ضمن أفضل أول ١٠٠ جامعة؛ منها: جامعات تسينغهوا (٢٠)، وجامعة بكين (٢٣)، جامعة هونج كونج (٣٩)، الجامعة الصينية فى هونج كونج (٥٦)، جامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا (٥٦)، وجامعة فودان (٧٠)، وجامعة الصين للعلوم والتكنولوجيا (٨٧)، جامعة تشجيانغ (٩٣)، وشنغهاي جياو تونغ (١٠٠). وقد أحرزت الجامعات الصينية تقدما كبيرا فى تصنيف التايمز خلال السنوات الأربع الماضية، سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بـــ ٢٠١٨، والتى يُمكن توضيحه فيما يأتي:

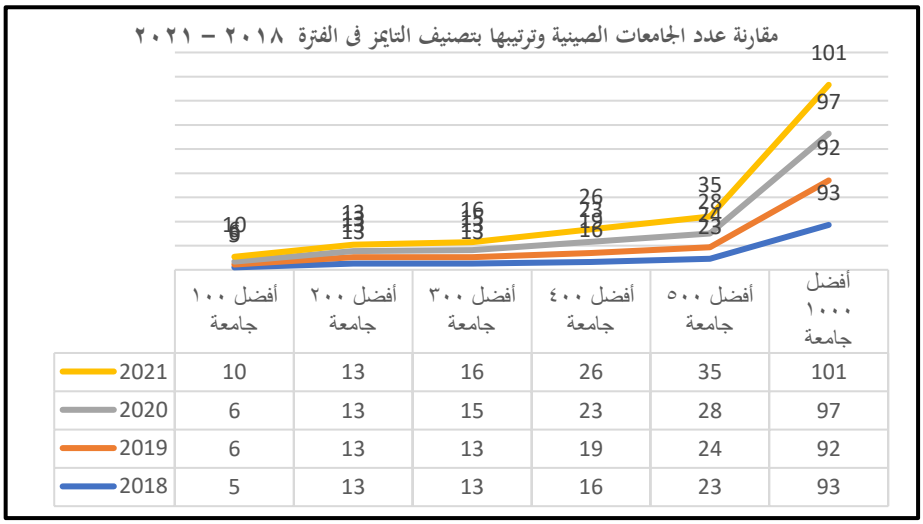

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة	أفضل ١٠٠٠ جامعة
2021	10	13	16	26	35	101
2020	6	13	15	23	28	97
2019	6	13	13	19	24	92
2018	5	13	13	16	23	93

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق زيادة عدد الجامعات الصينية المتواجدة ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة بشكل سنوي؛ ففي عام ٢٠٢١ وصل عدد الجامعات ١٠١ جامعة بزيادة ١٠ جامعات عن ٢٠١٨. وثمة إشارة أن الأمر لم يقتصر على عدد الجامعات المتواجدة فى التصنيف، بل أيضا تقدم مراكز تلك الجامعات فى التصنيف؛ فبعد أن كان هناك ٥ جامعات صينية ضمن أفضل أول ١٠٠ جامعة فى نتائج تصنيف ٢٠١٨، أصبح هناك ١٠ جامعات فى نتائج ٢٠٢١. ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال الآتية:

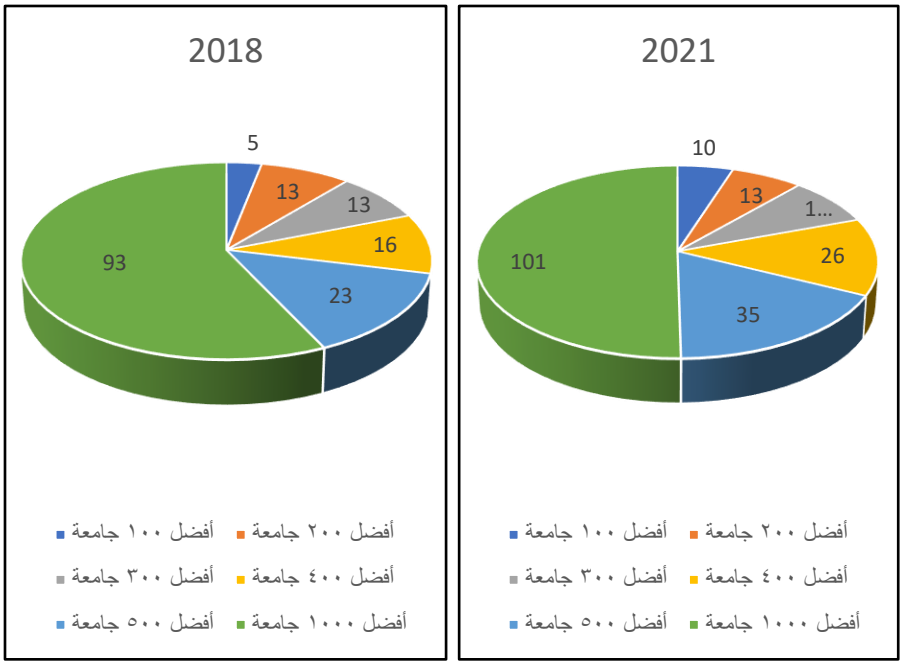

مقارنة عدد الجامعات الصينية فى تصنيف التايمز ٢٠١٨– ٢٠٢١ وفق فئات التصنيف المختلفة

وبالنظر إلى الفضاء الصيني يُمكن القول: إن التطور الكبير الذي حققته الجامعات الصينية فى نتائج التصنيف يرجع فى جانب كبير منه إلى القناعة الصينية بدور التعليم فى التطور الاقتصادي، والحوافز والامتيازات التى تقدمها الصين للعلماء والباحثين والطلاب الأجانب الموجودين فى الجامعات الصينية.

فى ضوء ما سبق يمكن القول: إن الجامعات الصينية استطاعت خلال العقدين الماضيين قيادة المجتمع الصيني لتحقيق طفرات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وكذلك الدخول فى ميدان المنافسة العالمية مدعومة بدعم كامل من الحكومات الصينية من خلال المشروعات التطويرية ذات الميزانيات العالية. وقد تبلور ذلك فى عدد الجامعات الصينية الموجودة فى نتائج تصنيفات الجامعات، وأيضا فى ترتيب تلك الجامعات؛ فلم تكتف الجامعات الصينية بالتواجد فى تلك التصنيفات؛ بل أحرزت تقدما كبير فى ترتيبها خلال السنوات الماضية، ودخلت بعض الجامعات الصينية ضمن أفضل ٢٠ جامعة على مستوى العالم على حساب الجامعات الأمريكية والانجليزية، وضمن أفضل ١٠ جامعات فى أسيا على حساب الجامعات السنغافورية واليابانية. وهذا يُعد **مؤشر تطبيقي على صدق الفرضية** التي تبناها البحث.

خامسا: تقييم الخبرة الصينية في ضوء المؤشرات النظرية:

فى ضوء المؤشرات التى تم استخلاصها من الإطار النظري يُمكن القول: إن الجمهورية الصينية تمثل نموذجا متميزاً فى جغرافيا التعليم العالى من ناحية الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للجامعات وربطها بمتطلبات التنمية والابتكار للإقليم الذي تعمل فيه، وكذلك تُعد خبرة فريدة جديرة بالدراسة من ناحية جماهيرية التعليم العالى بها، وتواجدها فى مراكز متعددة ومتقدمة فى خرائط التصنيفات الجامعات العالمية خلال فترة زمنية وجيزة. فثمة نتيجة مفادها إن العدالة والمساواة فى التعليم العالى، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الذي حققتها الصين خلال العقود الماضية، ونجاحها فى التواجد بقوة على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، يرجع إلى المشروعات والخطط

التطويرية التى قامت بها الحكومات الصينية والجامعات، وتغير معها جغرافية التعليم العالى الصيني داخليا وخارجيا.

ومن ثم يتضح **تطبيقيا** –من خلال المؤشرات الثلاثة المرتبطة بالمساواة والتنمية والعالمية– **صدق الفرضية** التي تبناها البحث الراهن. ويُمكن التدليل على ذلك من خلال ما يأتي:

- أن نجاح الصين فى تحقيق المساواة وتكافؤ فرص الوصول إلى التعليم العالى بمعدل التحاق وصل إلى ٥٤٪ فى الفئة العمرية (١٨ – ٢٣)، نتج على القناعة الصينية ببناء الإنسان الذي هو عماد الدولة من خلال التوسع فى مؤسسات التعليم العالى بمعايير عالية.
- أن نجاح الجامعات الصينية فى المساهمة الكبيرة فى التنمية والتحديث وقيادة الابتكار الصيني، اعتمد على مدى الأولوية التى تعطيها الحكومة الصينية المركزية وحكومات المقاطعات والأقاليم والمناطق للتعليم العالى على أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخططها الإستراتيجية.
- أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الصينية تتغير بصورة سريعة، وتشهد دخول جامعات جديدة كل عام؛ وتقدم ترتيب الجامعات الموجودة بالفعل فى تلك التصنيفات؛ نتيجة المشروعات والخطط التى تبنتها الصين لإنشاء جامعات جديدة من الطراز العالمى، وتحويل جامعاتها الحالية إلى جامعات عالمية المستوى.
- أن نتائج التصنيفات العالمية للجامعات تُعد مصدرا رئيسا تعتمد عليه الحكومات الصينية فى تطوير سياسات التعليم العالى، وسم الخطط والمشروعات المستقبلية له؛ من أجل الحفاظ على ما حققته خلال السنوات الماضية، وزيادة قدرتها التنافسية فى السياق العالمى.
- أن تحليل نظم التعليم العالى العالمية يؤكد أن الصين أصبحت دولة من دول المركز، وأصبحت محط أنظار الأوساط الأكاديمية حول العالم،

ويظهر ذلك فى مؤشرات النشر العلمي العالمية للجامعات الصينية، وبراءات الاختراع والعلاقة القوية بين الجامعات الصينية وقطاعات العمل والإنتاج والمجتمع الصيني.

- أن الجامعات الصينية ذات السمعة الأكاديمية العالمية والمتواجدة فى خرائط التصنيفات العالمية الثلاث حققت المؤشرات الآتية:
  - امتلاك أرث ثقافي عريق فى سياق مجتمعها الصيني؛ مثل جامعات: بكين، تشجيانـغ، تسينغهوا، شنغهاي جياو تونغ وفودان.
  - إنتاج **النظريات** والمعرفة العلمية الحديثة وتطبيقها واستثمارها وتصديرها، فى ظل مناخ أكاديمي يتسم بالاستقلالية، الحرية، الانفتاح، الشفافية والمحاسبية.
  - امتلاك قطاع بحث علمي عريض، يتسم بتميزه وإسهاماته الفكرية والعلمية فى مختلف المجالات، وأصبح محط أنظار طلاب الدراسات العليا والباحثين والعلماء حول العالم.
  - أداء خدمات ثقافية واجتماعية واقتصادية للإقليم الذي تعمل فيه، وأصبحت تُمثل عنصرا رئيسا للتحديث والتنمية المجتمعية الشاملة والابتكار للمجتمع الصيني.
  - امتلاك سياسات ومناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء.
- انتشار مصطلحات جغرافية التعليم العالى، والتوزيع الجغرافي للجامعات، والجغرافيا الاقتصادية للتعليم العالى، وجماهيرية التعليم العالى، والتصنيفات العالمية للجامعات الصينية فى الخطابات الرسمية على المستوى السياسي والاقتصادى والأكاديمي، ووفرة المؤلفات والدراسات والأوراق البحثية الصينية فى هذا المجال.

القسم الرابع

جغرافية التعليم العالى فى إسرائيل

دراسة وصفية تحليلية

يعرض هذا القسم بالوصف والتحليل جغرافية التعليم العالى في إسرائيل من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات. وفي إطار ذلك يتناول القسم الراهن المحاور الآتية: السياق الثقافي لمجتمع الاحتلال الإسرائيلي، جغرافيا التعليم العالى وتحقيق المساواة بمجتمع الاحتلال الإسرائيلي، الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى مجتمع الاحتلال الإسرائيلي، كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الإسرائيلية، وسيتم في كل محور توضيح تأثير العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه، وأخيرا تقييم الخبرة الإسرائيلية في ضوء النتائج والمؤشرات التي تم استخلاصها من الإطار النظري.

أولا: السياق الثقافي لمجتمع الاحتلال الإسرائيلي:

يحتل الكيان الإسرائيلي – جغرافيا– مساحة كبيرة من أرض دولة فلسطين تقدر بنحو ٢٢.١٤٥كم^{٢}، من إجمالي مساحة فلسطين ٢٧.٠٢٧ كم^{٢}، وتقع تلك الأرض غرب قارة آسيا، يحدها من الشمال لبنان، ومن الشمال الشرقي سوريا، ومن الشرق الأردن، ومن الجنوب الغربي مصر، ومن الغرب البحر المتوسط. وتاريخيا؛ تم الإعلان عن قيام كيان الاحتلال في ١٤ مايو ١٩٤٨؛ بموجب قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم أرض فلسطين الصادر فى ١٩٤٧. وفي ١١ مايو ١٩٤٩ احتلت اسرائيل مقعدها بالأمم المتحدة بصفتها العضو الـ ٥٩ بالمنظمة.

واقتصاديا؛ يعتبر الكيان الإسرائيلي الأكثر تقدماً في منطقة جنوب غرب آسيا والشرق الأوسط من ناحية التنمية الاقتصادية والصناعية، مع امتلاك قطاع تقنية على أعلى مستوى ينافس وادي السيليكون بأمريكا. وتعتمد معظم صناعات الكيان الإسرائيلي على البحث والتطوير المكثفَين الإبداعيَين؛ وهو ما تنفق عليه إسرائيل حوالي ٤.٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي (٣٩٤.٦ مليار دولار)، أي أعلى نسبة في العالم. وتصنف جودة البحث والتطوير في إسرائيل بين العشر الأوائل في العالم؛ والتى ترجع فى جانب كبير منها إلى معاهد البحث الجامعية التي توفر جانبا كبيرا من البحث والتطوير الأساسيين ورأس مال المخاطرة. ويتنوع اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي ما بين مجالات الإلكترونيات الطبية والتكنولوجيا الزراعية والاتصالات البعيدة والمواد الكيماوية الدقيقة وعتاد الحاسوب وبرمجياته، بالإضافة إلى قطْع الألماس وصقله. واحتلت اسرائيل المركز ٢٤ وفقا لتصنيف التنافسية العالمى ٢٠١٩، والمركز ٤٠ فى مؤشر الأداء الاقتصادي،[١٣٩] والعملة الإسرائيلية هي الشيكل، وتعادل ٠.٣٠ دولار؛ أي أن الدولار يساوى ٣.٣٤ شيكل.[١٤٠]

واجتماعيا؛ يتسم مجتمع الاحتلال الإسرائيلي بالتعددية الأثنية والعرقية والدينية الكبيرة. ويبلغ عدد سكان الاحتلال حوالي ٩.٢ مليون نسمة؛ منهم ٧٤.٨٪ يهود (مختلفي الأعراق والجنسيات)، و٢٠.٨٪ عرب، و٤.٤٪ آخرين. وتعليميا؛ تحتفظ إسرائيل بالمرتبة الثانية عالميا في نسبة الأشخاص الحاصلين على تعليم ما بعد الثانوي والعالي فى الفئة العمرية ٢٥ و ٦٤ عامًا.[١٤١] ويُعد التعليم العالي من الأسباب الرئيسة المسؤولة عن تحفيز الطفرة التكنولوجية العالية في البلاد والتنمية الاقتصادية السريعة التي يشهدها مجتمع الاحتلال، وذلك من خلال إقامة بنًى تحتيّة للأبحاث، وتشجيع الامتياز البحثيّ/العلميّ، في سبيل تحويل إسرائيل إلى دولة عظمى في مجال المعرفة Big Data.[١٤٢] وقد بلغت ميزانية التعليم العالى فى إسرائيل حوالى ١١.٢ مليار دولار فى العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

ثانيا: جغرافية التعليم العالى وتحقيق المساواة فى مجتمع الاحتلال الإسرائيلي:

يُمثل التعليم العالى الأداة الرئيسة التى تعتمد عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فى بقاؤها وتطورها وريادتها، مع تأكيد تلك السلطات على ضرورة التشبيك بين التعليم العالى

وخطط المجتمع الحالية والمستقبلية. وقد أكد ذلك رؤوبين ريفلي رئيس إسرائيل حين قال: إن "الدراسة الأكاديميّة هى بوّابة تحقيق الحلم الإسرائيليّ، هى بطاقة الدخول لنا جميعًا إلى مراكز التأثير الاقتصاديّ، من خلالها يبدأ نشوء الحيّز المشترك لبناء لغة وأهداف مشتركة، هناك تتشكّل مشاعر الانتماء والمكانة الاجتماعيّة. هناك، الغنى الفكريّ الذي يشتمل عليه التنوّع الإنسانيّ لا يشكّل تهديدًا، بل أفضليّة في التنافس".(١٤٣) ومن ثم كان التوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم العالى وإتاحة خدماته للجميع، ليساهم فى بناء مواطني الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي بناء مجتمع الاحتلال.

ويضمّ جهاز التعليم العالي في إسرائيل حاليا ٦٧ مؤسسة معترفًا بها من قبل مجلس التعليم العالي، بما يعنى مؤسسة لكل ١٤٠ ألف نسمة. وتصنف مؤسسات التعليم العالى على النحو الآتي: ثماني جامعات، ٣٥ مؤسسة أكاديمية ليست جامعة (كليات عامّة وخاصّة)، ٢٤ مؤسسة لإعداد المعلمات والمعلمين. وتتمثل الجامعات فى: الجامعة العبرية في القدس The Hebrew University of Jerusalem (١٩١٨)، جامعة بارايلان Bar Ilan University (١٩٥٥)، جامعة تل أبيب Tel Aviv University (١٩٦٣)، وجامعة بن غوريون Ben Gurion University (١٩٦٩)، وجامعة حيفا The University of Haifa (١٩٧٢)، والجامعة المفتوحة The Open University (١٩٧٤). علاوة على ٥٩ كلية وأكاديمية ومعهد فى تخصصات العلوم، الهندسة، الفن، الاجتماع، التربية، الاقتصاد والآداب. ومن أشهر تلك المعاهد:

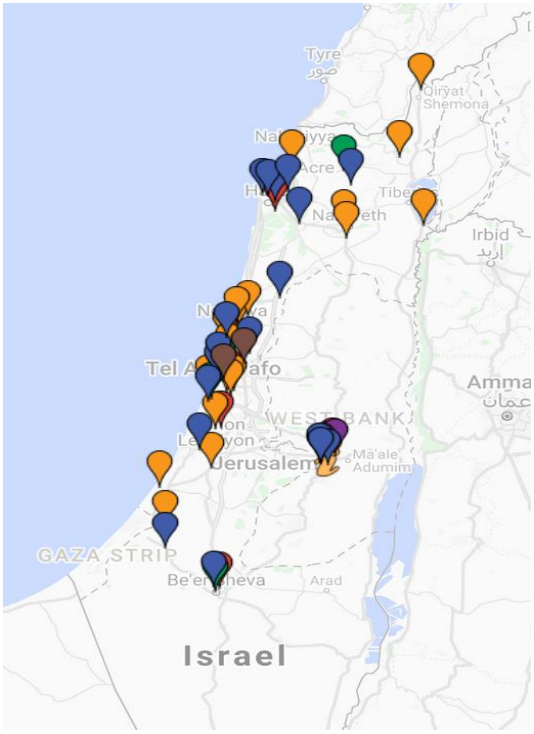

التخنيون "المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا" "The Technion “Israel Institute of Technology في حيفا (١٩١٢)، ومعهد وايزمان للعلوم The Weizmann Institute of Science (١٩٣٤)، ويتم تصنيف هذين المعهدين كجامعات بحثية.[٣]

وقد تميّزت السنوات الأخيرة بالتميّز والازدهار الكبيرين في المنظومة الأكاديمية لمجتمع الاحتلال؛ من حيث: توسيع برامج الإتاحة والاستيعاب وفتح أبواب التعليم العالى لمواطني مجتمع الاحتلال كافة، وزيادة كبيرة في الاستثمارات بمجال البحوث والبنى التحتية، وزيادة الاستثمار فى المجالات والتخصصات الأكاديمية الأساسية؛ مثل: علم البيانات والذكاء الاصطناعي، الطب، تكنولوجيا الكم (كوانتوم)، والهندسة ذلك المسار الذى أصبح الأكثر طلبًا في إسرائيل ويستحوذ على ١٠٪ من طلاب التعليم العالى الإسرائيلي، وزيادة عدد المنشورات الأكاديمية بشكل غير مسبوق، وتشجيع دراسات الريادة والحداثة والابتكار وتوسيع الشراكات بين الجامعات والصناعة.[١٤٤]

وقد عمد مجتمع الاحتلال الإسرائيلي إلى إتاحة التعليم العالى للجميع؛ حيث يدرس في مؤسسات التعليم العالي حاليا نحو ٣٢٠ ألف طالب، بما يعادل ٦٥٪ من الفئة العمرية (١٨ – ٢٣)،[١٤٥] يشملوا جميع فئات المجتمع؛ إذ يلاحظ:

- إتاحة التعليم العالي في الضواحي: ففي العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ كان هناك نحو ٥٥ ألف طالبًا يشكّلون نحو ٣١٪ من الدارسين فى الليسانس والبكالوريوس جاءوا من بلديات في الأماكن الاجتماعية – الاقتصادية المنخفضة.
- إتاحة التعليم العالي للمجتمع العربي: ففي العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ كان هناك نحو ٥٤ ألف طالب من المجتمع العربي، يشكّلون نحو ١٧٪ من مجمل الطلاب الجامعيين في إسرائيل، مقابل نسبتهم في المجتمع العام البالغة ٢٠٪.

[٣] للمزيد من المعلومات عن التوزيع الجغرافى للجامعات والمعاهد الاسرائيلية؛ يُمكمن وضع مؤشر الفارة على الخارطة والضغط على Ctril + left click in your mouse

- برنامج التميّز لأبناء الجالية الأثيوبية: ففي العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ كان هناك نحو ٤٠٦٠ طالب أثيوبي، يشكّلون نحو ١,٣٪ من مجمل الطلاب الجامعيين في إسرائيل، مقابل ١,٧٪ التي تشكل نسبتهم في المجتمع العام.
- ارتفاع عدد الطلاب اليهود المتزمتيّن (الحريديم): ففي العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ كان هناك نحو ١٣,٤٠٠ طالب جامعي من اليهود المتزمتيّن، يشكلون نحو ٤٪ من مجمل الطلاب الجامعيين في إسرائيل، مقابل نحو ١٢٪ التي تشكّل نسبتهم في المجتمع العام.

وبالنظر إلى الفضاء المكاني لمجتمع الاحتلال الإسرائيلي سيُلاحظ تأثير العامل السياسي والاجتماعي والجغرافي بشكل كبير على جماهيرية التعليم العالى، فقد لعب العامل السياسي المتمثل فى مبادئ النظام السياسي القائم على الديمقراطية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص دورا مؤثرا فى التوزيع الجغرافي للجامعات والمعاهد الإسرائيلية؛ من أجل إتاحة الفرصة لكل مواطني مجتمع الاحتلال للالتحاق بها، علاوة على التنوع الكبير فى التخصصات والبرامج الأكاديمية فى مؤسسات التعليم العالى، بما يتيح للطالب الحرية الكاملة للاختيار من بينها، بما يتفق مع اهتماماته وطموحاته المستقبلية.

أما عن تأثير العامل الاجتماعى والذي يتمثل فى التنوع الإثني والعرقي والديني لمجتمع الاحتلال على التعليم العالى؛ فقد تبنى المجتمع الإسرائيلي سياسة الانفتاح والإتاحة للتعليم العالى؛ حيث يولى مجتمع الاحتلال قيمة كبيرة وأولوية قصوى للاستثمار فى الموارد البشرية؛ من أجل تكوين رأس مال بشرى قادر على الحفاظ على استمرار تقدم مجتمع الاحتلال وتطوره وريادته فى منطقة الشرق الأوسط ومنافسته فى المحيط العالمى. فالمجتمع الإسرائيلي يعتبر التعليم قيمة أساسية من القيم الحيوية للمجتمع الإسرائيلي، كما أنه يعتبر مفتاحاً لمستقبل هذا المجتمع؛ ويتمثل الهدف الرئيس منه فى إعداد المواطنين ليكونوا أعضاء مسؤولين نافعين في مجتمع ديمقراطي تعددي تتعايش فيه فئات تختلف بعضها عن بعض من حيث الخلفية العرقية والدينية والثقافية والسياسية.[١٤٦] أما الاهتمام بتعليم عرب إسرائيل فيأتي ضمن نظرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي للقضية من وجهة نظر "نظرية الصراع"،

القائلة بأن التعليم أداة تستخدمها مجموعة مهيمنة لتسيير الجماهير وتشكيل ثقافتها؛ وبالتالي فهي وسيلة للحفاظ على القيم والمعايير المقبولة على المجموعة المهيمنة فى حين أن العرب يعتمدون "نظرة إيجابية"؛ حيث ينظرون إلى التعليم باعتباره "وسيلة لتمكين الأقليات".(١٤٧)

ويظهر فى هذا السياق تأثير العامل الجغرافي المتمثل فى الموقع –الأراضي الفلسطينية– الذي احتلته إسرائيل لإقامه هذا المجتمع، وما يجاور هذا الموقع من دول عربية، يراها الاحتلال الإسرائيلي العدو القابع على حدودها، ولا بد من بناء المجتمع من الداخل وتقويته وتعزيز هويته؛ حتى يتمكن من الحفاظ على بقائه. ومن ثم كان التعليم العالى من العناصر الرئيسة التى اعتمدها المجتمع الإسرائيلي باعتباره خط الدفاع الأول عن إسرائيل، وخط الهجوم الأول لها.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الخطط والاستثمارات الضخمة التي خصصتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتوسع في مؤسسات التعليم العالى وتطوير البنى التحتية للمؤسسات القائمة لعبت دورا أساسيا في تغيير جغرافية التعليم العالى بها، مما انعكس على تحقيق المساواة بين الجميع –في ظل التعدد والتنوع العرقي– في فرص الالتحاق بالتعليم العالى. وهذا يُعد **مؤشر تطبيقي على صدق الفرضية** التي تبناها البحث.

ثالثا: الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى مجتمع الاحتلال الإسرائيلي:

ساهمت المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية –الجامعات– إسهاما بارزا –كمؤسسة علمية واجتماعية وبحثية– منذ إنشاء الجامعة العبرية في القدس، ومعهدى التخنيون وزيف في العقد الثاني من القرن العشرين– فى المشروع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي الإسرائيلي، وفى صياغة الهوية الإسرائيلية الجديدة، وفى بناء مجتمع الاحتلال، وكان لها دورا أساسيا فى المشروع اليهودي قبل قيام كيان الاحتلال وبعده؛ فقد عمل باحثوها على تزويد المشروع الإسرائيلي بالمعرفة والآليات العلمية لتثبيت المشروع وهيمنته على الدولة فلسطين فى كل المجالات. وقد تعاونت المؤسسة الأكاديمية بشكل كبير مع مؤسسات الدولة السياسية والأمنية لبناء مجتمع الاحتلال وتحصينه فى كل المجالات، ويأتي على رأس تلك المجالات تحصين مناعته القومية على مستوى الهوية والمعرفة والذاكرة. وقد تمكنت

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية من أن تحجز لنفسها مكانا حيويا كإحدى المؤسسات المهمة على المستوى الإسرائيلي وعلى المستوى العالمى؛ سواء فى إنتاجها المعرفي والبحثي أو فى دورها المتميز فى بناء كيان الاحتلال الإسرائيلي.(١٤٨)

ففي افتتاح الجامعة العبرية فى القدس ربط وايزمان –أول رئيس للكيان الإسرائيلي فيما بعد– بين جوهر الجامعة والمهمات التى تقف أمام الشعب اليهودي على المستوى العملي "تحديث البلاد" حيث قال: "فى نظرة أولى يظهر الأمر كشيء غريب، فى بلاد قليلة السكان، وتحتاج إلى الكثير من العمل فيها، فى بلاد تحتاج إلى الكثير من الأشياء الأساسية والبسيطة مثل زراعة الأرض، وشق الشوارع، وبناء الموانئ، فإننا نبدأ ببناء مركز للتطور الثقافي والفكري.. صحيح أنه تقف أمامنا قضايا اجتماعية وسياسية كبيرة، وتطالبنا بتقديم الحلول لها، ولكننا نحن اليهود نعلم أنه مع حرية الفعل للفكر، وعندما يكون لدينا مركز لتطوير الوعي اليهودي، سنصل فى الوقت نفسه إلى الإجابة عن حاجاتنا المادية"(١٤٩).

وفى ضوء تلك الفلسفة التى يؤمن بها مجتمع الاحتلال؛ فقد لعبت مؤسسات التعليم العالى دورا محوريا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الذي حققها مجتمع الاحتلال؛ **فمعهد التخنيون** يعتبر مركزًا للأبحاث الأساسية والتطبيقية في مجالات العلوم والهندسة بهدف دفع التطوير الصناعي في البلاد. أما **الجامعة العبرية** فمنذ تأسيسها كان علماؤها ضالعين بصورة فعالة في جميع مجالات التطور الوطني الإسرائيلي ويعتبر قسم الدراسات اليهودية فيها من أوسع أقسام الدراسات اليهودية في العالم. ويعد **معهد فايتسمان** اليوم مركزًا لأبحاث الفيزياء والكيمياء والرياضيات والعلوم الطبيعية لتطوير الصناعة وإقامة شركات حديثة تعتمد على التطورات العلمية. أما **جامعة بار إيلان** فيطبق فيها اتجاه فريد من نوعه يجمع بين مشاريع لتعميق المعلومات حول التراث اليهودي من جهة والتعليم الليبرالي من جهة اخرى، وتمتلك مؤسسات للبحث في مجالات الفيزياء والكيمياء الطبية والرياضيات والاقتصاد والعلوم الإستراتيجية بالإضافة الى التوراة والتلمود والقانون اليهودي. وتعتبر **جامعة تل أبيب** حاليا أكبر جامعة في إسرائيل تركز على الأبحاث الأساسية والتطبيقية من خلال معاهد متخصصة في مجالات الدراسات الإستراتيجية، إدارة

الأجهزة الصحية، دراسات الطاقة، التخطيط والتكنولوجيا. وتمثل **جامعة حيفا** مركزًا للتعليم العالي في شمال البلاد وتوفر فرصًا واسعة لدراسات ذات صلة بأنماط الحياة في الكيبوتس (القرية التعاونية) الذي يعتبر وحدة اقتصادية مستقلة ومركز يستهدف دفع التفاهم والتعاون بين اليهود والعرب في إسرائيل. أما **جامعة بن جوريون** فقد تم إنشاؤها لصالح سكان جنوب البلاد بهدف تشجيع التطوير الاجتماعي والعلمي في هذه المنطقة الصحراوية .وساهمت الجامعة مساهمة ملحوظة في أبحاث تتعلق بالمناطق القاحلة وطب المجتمع. أما **الجامعة المفتوحة** فتوفر نمطًا خاصًا غير تقليدي وعصري من فرص الالتحاق بالتعليم العالي لمن يسعى إلى الحصول على درجات الليسانس والبكالوريوس من خلال استخدام أساليب تكنولوجية حديثة مرنة غير تقليدية.(١٥٠)

وإجمالا؛ يحتل نظام التعليم العالي مكانة مركزية ومؤثرة في صعود الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. فثمة إشارة أن نمو التكنولوجيا الحيوية وصناعة التكنولوجيا الطبية الحيوية الركيزةً الأساسية في صناعة التكنولوجيا العالية الإسرائيلية، يرجع فى الأساس إلى التعليم العالى والبحث العلمي. وتُعد صناعة التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل واحدة من أكثر الصناعات تطوراً في العالم؛ مما مكنها من استقطاب فروعاً كبرى لعدد من الشركات الرائدة في هذا المجال؛ مثل: شركات إنتل Intel وجوجل Google ومايكروسوفت Microsoft. وتجدر الإشارة أن الأكاديمية الإسرائيلية كان، ولا يزال، لها تأثير واسع في القطاعات الأُخرى التي دفعت إسرائيل إلى خوض التنافس في السوق الدولية، في مجالات الزراعة والصناعة «الثقيلة» والهندسة المدنية وغيرها.(١٥١)

ويبرهن تقرير التنافسية العالمية ٢٠٢٠ على قوة التعليم العالى ودوره فى قوة الاقتصاد الإسرائيلي وتنافسيته؛ حيث احتل الكيان الإسرائيلي المركز الـ ٢٠ من أصل ١٤١ دولة شملهم التقرير. ومن ناحية مؤشرات التنافسية يحتل الكيان المركز ١٤ وفقا لمؤشر مهارات قوة العمل الحالية، والمركز ١٠ وفقا لمؤشر القدرة على الابتكار، والمركز ٤٨ وفقا لمؤشر عدد المقالات العلمية، والمركز ١٠ وفقا لمؤشر عدد براءات الاختراع، والمركز الأول وفقا لمؤشر الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج القومى.(١٥٢)

وفى ضوء الفضاء المكاني لمجتمع الاحتلال يتضح تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على جغرافية التعليم العالى، من حيث وظيفيته فى تحقيق التنمية والابتكار، فقد انعكس العامل السياسي المتمثل فى مبادئ الديمقراطية السياسية والحرية والتنوع على مؤسسات التعليم العالى، واتضح ذلك فى تمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية والحرية الأكاديمية؛ الأمر الذى مكنها من الانفتاح على المجتمع والتحرك بمرونة وبسرعة داخله وتلبية احتياجاته، وتحمل مسؤولياتها تجاه تطويره وحل مشكلاته ومعالجة قضاياه بكفاءة فى ظل نظام محاسبية عال.

وبالنظر إلى العامل الاقتصادي وتأثيره على التعليم العالى؛ فثمة علاقة ارتباطية قوية بينهما بالنسبة لمجتمع الاحتلال الإسرائيلي، حتى قبل الإعلان عن قيام الكيان المحتل رسميا عام ١٩٤٨. وقد اتضح هذا التأثير فى ربط التنمية الاقتصادية بالمؤسسة الأكاديمية (الجامعات)؛ ومن ثم ربط خطط المجتمع الإسرائيلي وتنفيذها بالتعليم العالى والبحث العلمي؛ الأمر الذي تطلب توجيه الاهتمام بتطوير التعليم العالى وتوفير الميزانيات الكافية؛ ليتمكن من تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال تنفق إسرائيل حاليا حوالي ٤.٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي البالغ ٣٩٤.٦ مليار دولار على البحث والتطوير فقط؛ وانعكس هذا الانفاق والتمويل على الابتكار الصناعي والتقدم التكنولوجي والاقتصادى الإسرائيلي. ومن الأدلة على ذلك أن إسرائيل احتلت المركز ١٦ عالميا فى تصنيف التنافسية الرقمية العالمى لعام ٢٠٢٠.[١٥٣] وقد انعكس هذا التقدم الاقتصادي على زيادة ميزانيات التعليم العالى والبحث والتطوير بشكل مستمر.

في ضوء ما سبق، يتضح أن قناعة سلطات الاحتلال بأن التعليم هو أساس تحديث المجتمع وتقويته والحفاظ عليه، ومن ثم ضرورة ربط الجامعات باحتياجات المجتمع، وجعلها أساس حركته وتقدمه، فقد لعب ذلك دورا محوريا في زيادة قدرة الجامعات على تحقيق التنمية وقيادة الابتكار الإسرائيلي، بما انعكس على معدلات التنمية والقدرات الابتكارية الاقتصادية والتكنولوجية لإسرائيل. وهذا يُعد **مؤشر تطبيقي على صدق الفرضية** التي تبناها البحث.

رابعا: كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الإسرائيلية:

بدأت المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية (الجامعات) السعي إلى الانغماس فى محيط التنافس الأكاديمي العالمى؛ الأمر الذي تطلب إحداث تغييرات بنيوية وجوهرية في سياساتها وتوجهاتها الأكاديمية والإدارية، وأصبحت مقايس التقييم العالمية للجامعات محل اهتمام وتنافس الجامعات الاسرائيلية بعضها البعض، وبينها وبين الجامعات العالمية؛ حيث تطمح الجامعات الإسرائيلية إلى أن تكون جامعات عالمية، وليست إسرائيلية فقط؛ خاصة فى مجالات العلوم والحقول التكنولوجية والهندسية بأنواعها.(١٥٤)

وقد ضعت لجنة التخطيط والموازنة بمجلس التعليم العالي –التي أنشئت بهدف التطوير والوصول للعالمية– مسألة النهوض بدَوْليّة التعليم العالي ورفع المستوى الأكاديميّ لمؤسّساته وتعزيز قدراته التنافسيّة هدفا مركزيا بالخطّة الخمسية (٢٠١٧–٢٠٢٢). ومن الإجراءات التى تم اتخاذها فى هذا السياق: بلورة رؤى وغايات على الصعيد القوميّ، وقيادة مسارات قوميّة لتسويق إسرائيل في العالم كموقع جذّاب للدراسة الأكاديميّة، النهوض بعلاقات أكاديمية وشراكات مع دول أخرى في العالم.(١٥٥) وبالفعل استطاعت الجامعات الإسرائيلية المنافسة والتواجد فى مراكز متقدمة على خرائط التصنيفات العالمية مقارنة بجامعات الشرق الأوسط، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

(١) كارتوجرافيا إسرائيل بالتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (شنغهاي):(١٥٦)

احتلت الجامعات الإسرائيلية ستة مراكز في تصنيف ٢٠٢٠؛ مما يعنى أن جامعتين فقط لم يدخلا فى هذا التصنيف، وهما جامعة حيفا والجامعة المفتوحة، الأمر الذى يوضح قوة الجامعات الإسرائيلية وتنافسيتها؛ فقد احتل معهد فايتسمان للعلوم مكانا ضمن أفضل أول ١٠٠ جامعة، أما معهد إسرائيل للهندسة "التخنيون" والجامعة العبرية فقد احتلا مكانا ضمن أفضل أول ٢٠٠ جامعة، وجاءت جامعة تل أبيب لتحتل مكانا ضمن أفضل ٣٠٠ جامعة، ثم جامعة بار إيلان وجامعة بن غوريون فقد احتلا مكانا ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة.

وقد حافظت الجامعات الإسرائيلية –نوعا ما– على المراكز التى احتلتها فى التصنيف خلال السنوات الست الماضية، سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢٠ بنتائج تصنيف ٢٠١٥، على النحو الآتي:

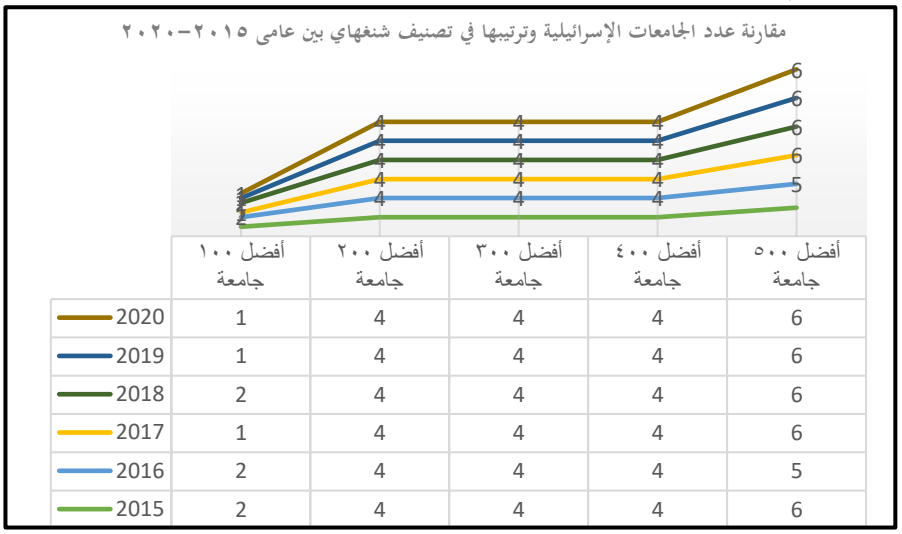

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة
2020	1	4	4	4	6
2019	1	4	4	4	6
2018	2	4	4	4	6
2017	1	4	4	4	6
2016	2	4	4	4	5
2015	2	4	4	4	6

يتضح من الرسم البياني والجدول السابقين أن الجامعات الإسرائيلية الست حافظت على مراكزها ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى تصنيف شنغهاي على مدار السنوات الست الماضية؛ وإن اختلفت مراكز تلك الجامعات من عام لآخر؛ حيث يُلاحظ التقدم الملحوظ الذي حققه معهد فايتسمان للعلوم (جامعة بحثية) ليتواجد ضمن أفضل ١٠٠ جامعة فى ٢٠٢٠. وربما يرجع ذلك للأهمية القصوى التى توليها حكومة الاحتلال لقطاع الهندسة والتكنولوجيا خلال السنوات الماضية. فى حين تراجع تصنيف كل من معهد التخنيون (جامعة بحثية) والجامعة العبرية ليتواجدوا ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة فى ٢٠٢٠، بعد أن كانوا ضمن أفضل ١٠٠ جامعة في نتائج ٢٠١٥ ونتائج ٢٠١٦. وقد حافظت جامعة تل أبيب وبن غوريون وبار إيلان على مواقعها فى التصنيف خلال السنوات الست، ويُمكن توضيح هذا التطور من خلال الأشكال البيانية الآتية:

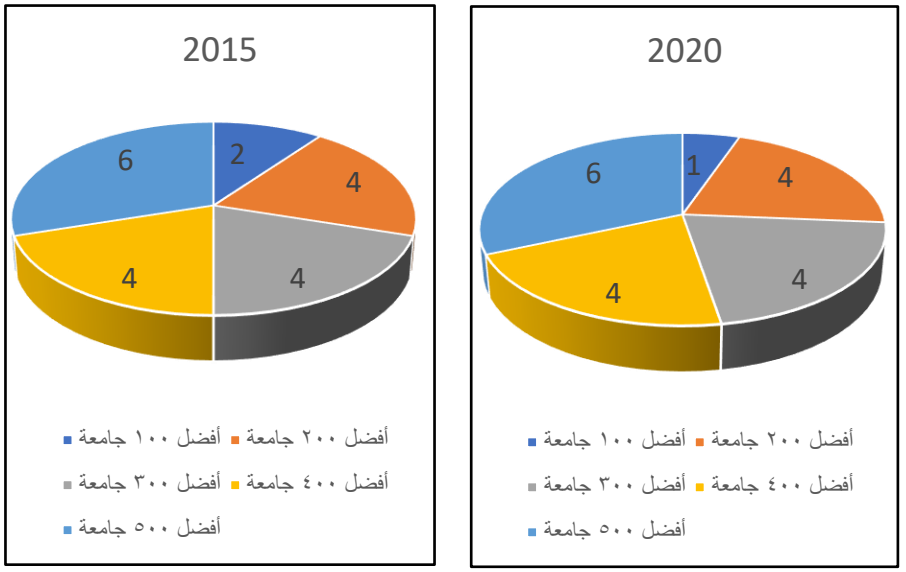

مقارنة عدد الجامعات الإسرائيلية فى تصنيف شنغهاي بين عامي ٢٠١٥-٢٠٢٠

يتضح من الأشكال السابقة أن الجامعات الإسرائيلية حافظت على مراكزها التى احتلتها فى تصنيف شنغهاي خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠؛ وربما يرجع ذلك فى جانب كبيرة منه إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الكيان الإسرائيلي للتعليم العالى؛ واعتباره بوابة وأمن إسرائيل للحفاظ على حاضرها وريادتها المستقبلية. مع ملاحظة أن الجامعات الست تتغير مراكزها من عام لآخر؛ ولكن تبقى ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم وفقا لهذا التصنيف.

(٢) **كارتوجرافيا إسرائيل فى تصنيف كيو إس لجامعات العالم:**[١٥٧] احتلت الجامعات الإسرائيلية سبعة مراكز فى تصنيف ٢٠٢١ لأفضل ١٠٠٠ جامعة فى العالم؛ مما يعنى أن جامعة إسرائيلية واحدة لم تدخل فى هذا التصنيف وهي الجامعة المفتوحة. وقد احتلت الجامعة العبرية المركز ١٧٧، وجامعة تل أبيب المركز ٢٣٠، أما معهد اسرائيل للهندسة "التخنيون" فاحتل المركز ٢٩١، وجامعة بن جوريون المركز ٤٤٦، وجامعة بار إيلان المركز (٥٥١: ٦٠٠)، وجامعة حيفا المركز (٧٠١: ٧٥٠)، وجاء معهد فايتسمان للعلوم متأخرا.

وقد حافظت الجامعات الإسرائيلية –نوعا ما– على المراكز التى احتلتها فى تصنيف كيو إس خلال السنوات الأربع الماضية، سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بنتائج ٢٠١٨، على النحو الآتي:

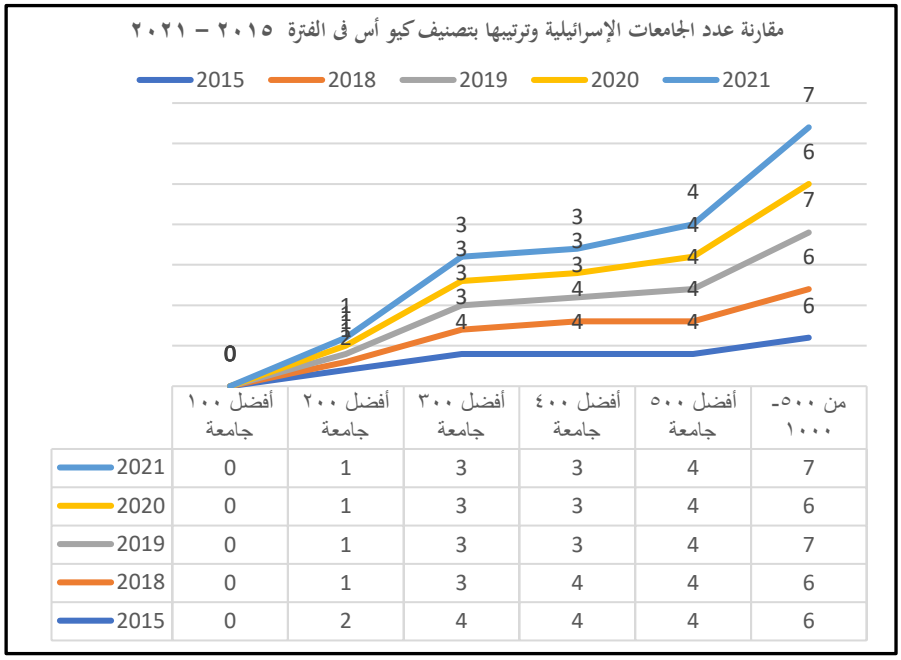

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة	من ٥٠٠- ١٠٠٠
2021	0	1	3	3	4	7
2020	0	1	3	3	4	6
2019	0	1	3	3	4	7
2018	0	1	3	4	4	6
2015	0	2	4	4	4	6

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق الثبات النسبي لعدد الجامعات الإسرائيلية المتواجدة ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة بشكل سنوي؛ ففي عام ٢٠٢١ وصل عدد الجامعات ٧ جامعات بزيادة جامعة واحدة عن نتائج ٢٠٢٠. وثمة تأكيد أن الأمر لم يقتصر على عدد الجامعات المتواجدة فى التصنيف، بل أيضا تغير فى مراكز تلك الجامعات فى التصنيف خلال السنوات الأربع، ويمكن توضيح ذلك في الأشكال الآتية:

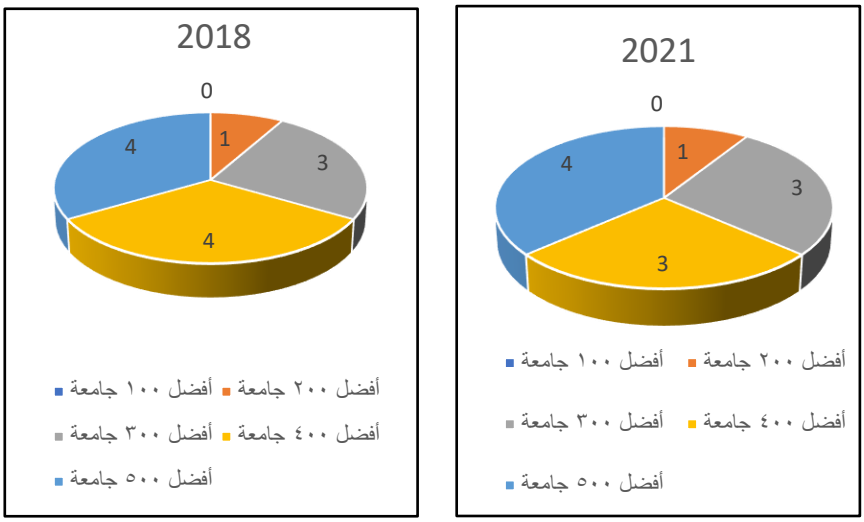

مقارنة عدد الجامعات الإسرائيلية فى تصنيف كيو إس ٢٠١٥- ٢٠٢١ وفق فئات التصنيف المختلفة

أما على مستوى أفضل ١٠٠٠ جامعة والذي بدأ يظهر مع تصنيف ٢٠١٨؛ فيلاحظ أن الجامعات الإسرائيلية حجزت ٧ مراكز فى تصنيف ٢٠٢١ مقابل ٦ مراكز فى تصنيف ٢٠١٨. ويمكن توضيح ذلك فى الشكل الاتي:

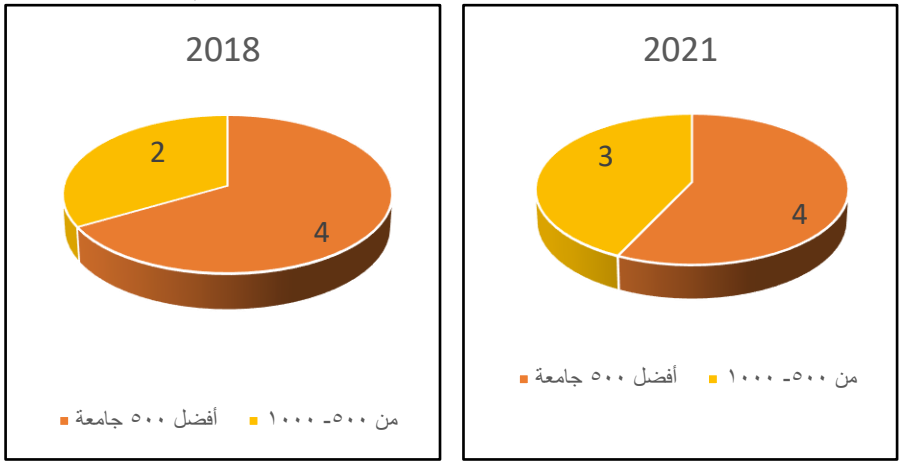

مقارنة عدد الجامعات الإسرائيلية فى تصنيف كيو إس ٢٠١٨- ٢٠٢١ وفق فئات تصنيف المختلفة

وبالنظر إلى الفضاء (الزمكان) الإسرائيلي والعالمي يُمكن القول: إن وجود ٧ جامعات إسرائيلية من أصل ٨ جامعات فى نتائج تصنيف كيو إس يرجع فى جانب

كبيرة منه إلى القناعة المجتمعية بأن التعليم العالى ومؤسساته القاطرة التى تقود إسرائيل إلى المستقبل؛ ومن ثم لا بد أن تتطور وتواكب المعايير العالمى وأن تثبت وجودها داخليا وخارجيا.

(٣) **كارتوجرافيا إسرائيل فى تصنيف التايمز للتعليم العالي:**[١٥٨] احتلت الجامعات الإسرائيلية ستة مراكز فى تصنيف التايمز ٢٠٢١؛ مما يعنى أن جامعتين فقط لم يدخلا فى هذا التصنيف وهى جامعة بن جوريون والجامعة المفتوحة. وقد احتلت جامعة تل أبيب مكانا ضمن أفضل أول ٢٠٠ جامعة، أما الجامعة العبرية فقد احتلت مكانا ضمن أفضل ٢٥٠ جامعة، وجاء معهد إسرائيل للهندسة "التخنيون" ليحتل مكانا ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة.

وقد تغيرت مراكز الجامعات الإسرائيلية الأربع فى نتائج تصنيف التايمز خلال السنوات الأربع الماضية. ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بنتائج تصنيف ٢٠١٨، ففي عام ٢٠١٨ لم يكن هناك أية جامعة فى إسرائيل ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة، وقد تغير الوضع فى نتائج ٢٠٢١ بوجود جامعة تل أبيب فى المركز ١٩١. ويمكن توضيح ذلك في الرسوم البيانية الآتية:

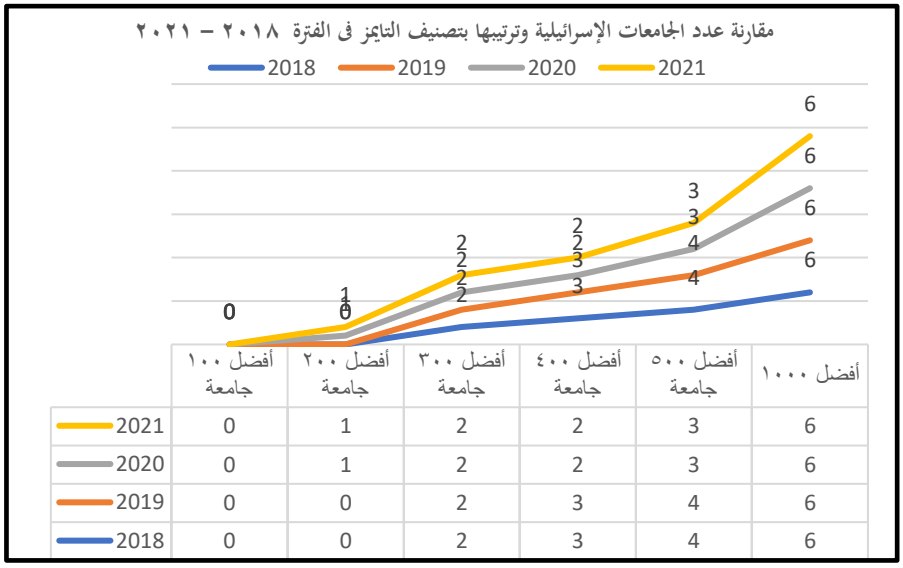

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة	أفضل ١٠٠٠
2021	0	1	2	2	3	6
2020	0	1	2	2	3	6
2019	0	0	2	3	4	6
2018	0	0	2	3	4	6

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق الثبات في عدد الجامعات الإسرائيلية المتواجدة ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة؛ ففي عام ٢٠٢١ وصل عدد الجامعات ٦ جامعات بنفس نتائج السنوات السابقة. وفى المقابل حدث تغير فى مراكز تلك الجامعات بالتصنيف خلال السنوات الأربع، ويمكن توضيح ذلك في الأشكال الآتية:

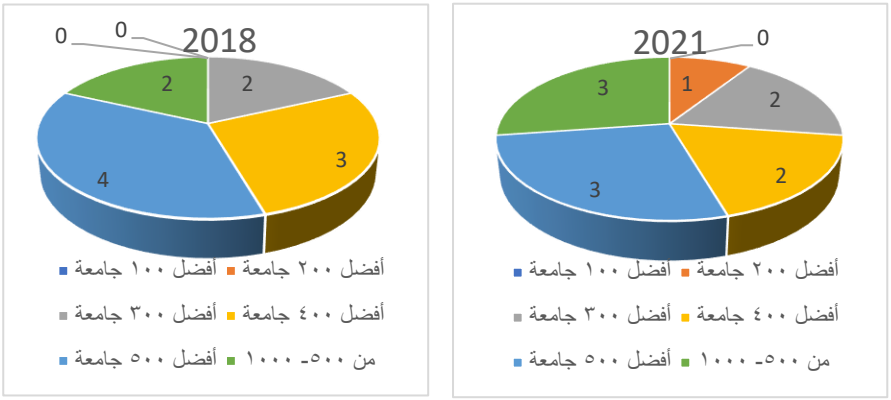

مقارنة عدد الجامعات الإسرائيلية فى تصنيف التايمز ٢٠١٨- ٢٠٢١ وفق فئات تصنيف المختلفة

فى ضوء ما سبق؛ يُمكن القول: إن تواجد معظم جامعات إسرائيل (سبع جامعات من أصل ثمانية) بين أفضل جامعات العالم فى التصنيفات العالمية الثلاثة على مدار السنوات الماضية؛ يرجع بدرجة كبيرة إلى فهم تلك الجامعات وقبلها سلطات الاحتلال لخارطة التعليم العالى العالمية، ودراسة معايير التصنيفات العالمية جيدا وتحليلها، ووضع خطط طموحة للوفاء بتلك المعايير. فعلى سبيل المثال: ولما كان البحث والنشر العلمي من بين أبرز معايير التصنيفات العالمية؛ فقد تمكنت إسرائيل من تطوير سياسات البحث والنشر العلمي، وحفتت بفضل ذلك مراكز متقدمة فى المجال العلمي البحثي ومراكز الأبحاث والجامعات والتكنولوجيا المتقدمة. وهذا يُعد **مؤشر تطبيقي على صدق الفرضية** التي تبناها البحث. ويُمكن بلورة العوامل المجتمعية التى ساعدت على ذلك فيما يأتي:

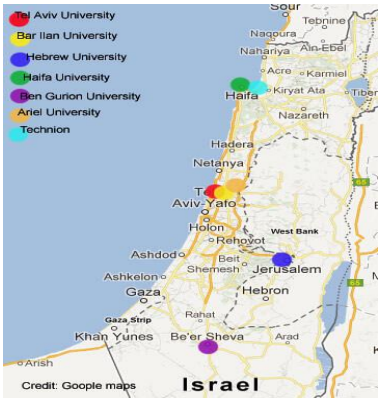

١. العامل السياسي المتمثل في الديمقراطية السياسة والحرية ودعم التنوع والاستقلالية؛ الأمر الذي انعكس على الجامعات وما تضطلع به من وظائف (التدريس والبحث وخدمة المجتمع). فقد دعم النظام السياسي فى مجتمع الاحتلال استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية وعمل على تقديم الحوافز كافة التى تشجع حرية البحث والإبداع والتطور ؛ الأمر الذي انعكس على نجاح الجامعات فى تعيير شكل المجتمع وتطويره بل وقيادته للريادة العالمية فى بعض المجالات وعلى رأسها الصناعات التكنولوجية والحيوية والطبية.

٢. العامل البيئي المتمثل فى اقتفار مجتمع الاحتلال للموارد والثروات الطبيعية؛ الأمر الذي انعكس فى قناعة وفكر قيادات الاحتلال وفئات المجتمع كافة أن الثروة والمورد الذى يُمكن استثماره هو المورد البشري؛ فثمة إجماع أن الاستثمار فى رأس المال البشري هو سبيل مجتمع الاحتلال للنهضة والتطور والعالمية. ومن ثم عول على الجامعات فى تكوين مواردها البشرية الماهرة ذات الكفاءة العالية المرتبطة بقطاعات العمل والإنتاج؛ حيث تتركز الصناعات الإسرائيلية حاليا بشكل رئيس على صناعة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية من خلال تطوير المنتجات المعتمدة على مواردها البشرية الذاتية المتميزة بالإبداعية والابتكارية.

٣. العامل الاقتصادي المتمثل في درجة الغنى الاقتصادي والذي انعكس على ميزانية البحث العلمي؛ حيث تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي أعلى النسب في العالم؛ إذ تقدر بحوالي ٤.٧٪ من الناتج الإجمالي.

٤. العامل الاجتماعى المتمثل فى التنوع البشرى الكبير لمجتمع الاحتلال واستمرار تدفق المهاجرين الذين يشكلون رأسمال بشريً وكفاءات عالية (استقطاب العقول – استقطاب الأدمغة)، وبصفة خاصة من أوروبا وأمريكا وجنوب شرق أسيا.

٥. العامل العالمى والمتمثل فى العلاقات والشراكات والاتفاقيات التى تبرمها دولة الاحتلال الإسرائيلي فى مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي؛ وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

خامسا: تقييم الخبرة الإسرائيلية في ضوء المؤشرات النظرية:

وتأسيسا على ما تقدم، وفى ضوء المؤشرات التى تم استخلاصها من الإطار النظري يُمكن القول: إن الاحتلال الإسرائيلي يُمثل خبرة جيدة فى جغرافيا التعليم العالى من ناحية الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للجامعات وربطها بمتطلبات التحديث والتنمية والابتكار لمجتمع الاحتلال، وكذلك تُعد مثال جدير بالدراسة من ناحية تواجدها فى مراكز جيدة فى خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، بصرف النظر عن طبيعة هذا الكيان المحتل. فثمة نتيجة مفادها إن العدالة والمساواة فى التعليم العالى، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الذي حققه الاحتلال الإسرائيلي منذ الإعلان قيام هذا الكيان المحتل وحتى اليوم، ونجاحه فى التواجد على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، يرجع إلى الخطط التطويرية التى قامت بها سلطات الاحتلال والجامعات، وتغير معها جغرافية التعليم العالى الإسرائيلي داخليا وخارجيا. ومن ثم يتضح **تطبيقيا** –من خلال المؤشرات الثلاثة المرتبطة بالمساواة والتنمية والعالمية– **صدق الفرضية** التي تبناها البحث الراهن.

ويُمكن التدليل على ذلك من خلال ما يأتي:

- أن نجاح الاحتلال الإسرائيلي فى تحقيق المساواة وتكافؤ فرص الوصول إلى التعليم العالى بمعدل التحاق وصل إلى ٦٥٪ فى الفئة العمرية (١٨ – ٢٣)، نتج على قناعة المحتل الإسرائيلي ببناء الإنسان الذي هو أساس بناء مجتمع الاحتلال من خلال التوسع فى مؤسسات التعليم العالى بمعايير عالية.
- أن نجاح الجامعات الإسرائيلية فى قيادة مجتمع الاحتلال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعتمد على مدى الأولوية التى تعطيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للتعليم العالى على أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخططها الإستراتيجية.
- أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الإسرائيلية تتسم بالثبات النسبي، حيث يوجد سبع جامعات فى تلك الخرائط، مع تغير ترتيب تلك الجامعات فى التصنيفات من عام لآخر.

- أن تحليل نظم التعليم العالى العالمية يؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي ينتمي إلى مناطق المركز، وأصبح محط أنظار الأوساط الأكاديمية حول العالم. ويظهر ذلك فى مؤشرات النشر العلمي العالمية للجامعات، وبراءات الاختراع، والعلاقة القوية بين الجامعات وقطاعات العمل والإنتاج والمجتمع.
- أن الجامعات الإسرائيلية ذات السمعة الأكاديمية العالمية والمتواجدة فى خرائط التصنيفات العالمية الثلاثة حققت المؤشرات الآتية:

- امتلاك أرث ثقافي عريق مرتبط بمجتمع الاحتلال وهويته؛ مثل: الجامعة العبرية، معهد فايتسمان للعلوم، معهد اسرائيل للهندسة "التخنيون"، وجامعة تل أبيب وبار ايلان وجامعة بن غوريون وحيفا.
- امتلاك الريادة فى إنتاج النظريات والمعرفة العلمية الحديثة وتطبيقها واستثمارها وتصديرها، فى ظل مناخ أكاديمي يتسم بالاستقلالية والحرية، الانفتاح، الشفافية والمحاسبية.
- امتلاك قطاع بحث علمي متميز وجاذب لطلاب الدراسات العليا والباحثين والعلماء حول العالم.
- المساهمة فى تقديم وظائف ثقافية واجتماعية واقتصادية لمجتمع الاحتلال الإسرائيلي، وأصبحت تُمثل عنصرا رئيسا للتنمية المجتمعية والابتكار.
- امتلاك سياسات ومناخ جاذب لاستقطاب أفضل الكفاءات البشرية من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء.

وختاما؛ يمكن القول: إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعطت جغرافية التعليم العالى من حيث التوزيع الجغرافي للجامعات، وربطها بالتنمية المجتمعية الشاملة، وتحقيق الابتكار وقيادته أولوية كبيرة على جدول أعمالها، علاوة على دعم الجامعات فى التواجد على خارطة التعليم العالى الدولية؛ الأمر الذي انعكس على نهضة مجتمع الاحتلال اقتصاديا واجتماعيا وتواجده فى التصنيفات العالمية للجامعات.

القسم الخامس

جغرافية التعليم العالى فى مصر

دراسة وصفية تحليلية

يعرض هذا القسم بالوصف والتحليل جغرافية التعليم العالى في جمهورية مصر العربية من ناحية المساواة والتنمية والتصنيفات العالمية للجامعات. وفي إطار ذلك يتناول القسم الراهن المحاور الآتية: السياق الثقافي للمجتمع، جغرافيا التعليم العالى وتحقيق المساواة بمصر، الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع المصري، كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات المصرية، وسيتم في كل محور توضيح تأثير العوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيه.

أولا: السياق الثقافي للمجتمع المصري:

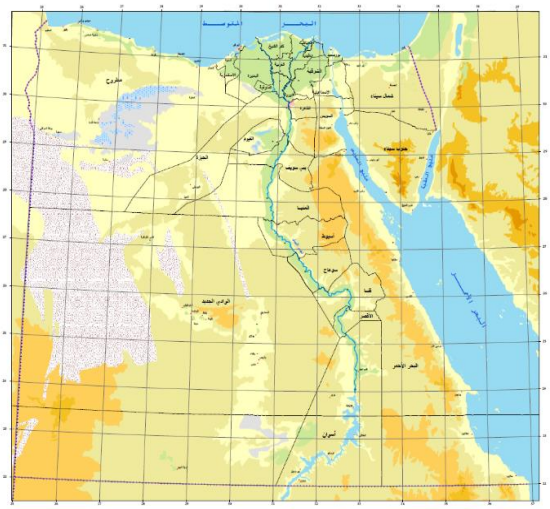

تشغل أراضي جمهورية مصر العربية جغرافيا الشمال الشرقي للقارة الأفريقية وأقصى غرب القارة الأسيوية بشبه جزيرة سيناء، وبهذا الموقع الإستراتيجي؛ فإن مصر تتوسط قلب العالم العربي؛ وتمثل مكانة مركزية فى العالم الإسلامي؛ وتُعتبر البوابة الشرقية لأفريقيا. ويحدها ٣ دول من الشمال الشرقي (فلسطين المحتلة) والجنوب (السودان) والغرب (ليبيا)، وبحرين من الشمال (المتوسط) والشرق (الأحمر). وتبلغ مساحة مصر حوالي مليون كم٢، موزعة إداريا على ٢٨ محافظة. وتاريخيا، تُعد مصر من أقدم دول العالم، وتمتلك واحدة من أقدم الحضارات وأكثرها تميزا فى التاريخ.

وسياسيا، تتبع الدولة المصرية النظام الجمهوري الديمقراطي، القائم على أساس المواطنة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون. ويدور الأداء السياسي بمصر في إطار نظام رئاسي جمهوري.[١٥٩] واقتصاديا؛ تتبنى الدولة المصرية النظام الرأسمالي كفلسفة اقتصادية قائمة على العرض والطلب وملكية القطاع الخاص. وقد بلغ الناتج المحلى الإجمالي حوالي ٣٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٩. ويُعد الجنيه المصري العملة الرسمية لمصر؛ ويعادل ٠.٠٦٤ دولار.

واجتماعيا؛ بلغ عدد سكان مصر –بناء على تعداد ٢٠١٧ واحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى ٢٠٢١– من غير المغتربين[١٦٠] حوالي ١٠١ مليون نسمة.[١٦١] ويتركز معظم السكان فى الوادي والدلتا، وترتفع الكثافة السكانية بشكل ملحوظ فى القاهرة والجيزة والأسكندرية والقليوبية، وتقل فى المحافظات الحدودية. وتُعد اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد، وتستخدم اللغة الإنجليزية والفرنسية في النشاط الاقتصادي، أما عن الدين –وفقا للدستور– فالإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية.

وتعليميا؛ يتنوع التعليم العالى المصري بشكل كبير، ويشهد تطورات كبيرة فى محاولة لمواكبة النظم العالمية سواء من حيث العدد أو التوزيع أو دوره فى التنمية الاقتصادية أو وجوده على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات.

ثانيا: جغرافية التعليم العالى وتحقيق المساواة فى المجتمع المصري:

يشهد الطلب على التعليم العالى بمصر فى الآونة الأخيرة زيادة كبيرة؛ ويرجع ذلك لمجموعة عوامل؛ منها: الزيادة السكانية فى الفئة العمرية ١٨–٢٣ عام، النظرة المجتمعية لخريجي التعليم العالي،[١٦٢] السعي لتحقيق حراك اجتماعي بين الأسر من خلال الالتحاق بالجامعة والحصول على وظيفة جيدة ودخل مميز، علاوة على حاجة قطاعات العمل إلى رأسمال بشرى متطور وعلى أعلى مستوى لخدمة التنمية المجتمعية.

ومن ثم تعالت الأصوات الرسمية والشعبية بضرورة التوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة، والتوسع فى التعليم من بُعد، والتعليم الإلكتروني، لإتاحة الفرصة أمام الأعداد المتزايدة من الطلاب، وتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية الحالية، مع مراعاة الفضاء المكاني فى ذلك.(١٦٣) ومن ثم، شهدت خريطة التعليم العالى تغيرا كبير من حيث عدد الجامعات المصرية وتوزيعها وتنوعها بين حكومية وخاصة وأهلية وذات طبيعة خاصة وأجنبية. وقد وصل عدد تلك الجامعات إلى حوالي ٦٣ جامعة فى العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بعد أن كانت ٤١ جامعة فى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، موزعة كالآتي: ٢٧ جامعة حكومية، ٧ جامعات أهلية، ٢٢ جامعة خاصة، جامعتين ذات طبيعة خاصة، خمس جامعات باتفاقيات دولية.(١٦٤) وقد حدث هذا التغير فى خريطة التعليم العالى نتيجة المشروعات الـ ٤٥ التى تبنتها وزارة التعليم العالي خلال السنوات الماضية، فى إطار تطوير منظومة التعليم العالي، وتطبيق استراتيجية التعليم العالى القائمة على أربعة دعائم رئيسة هي:(١٦٥)

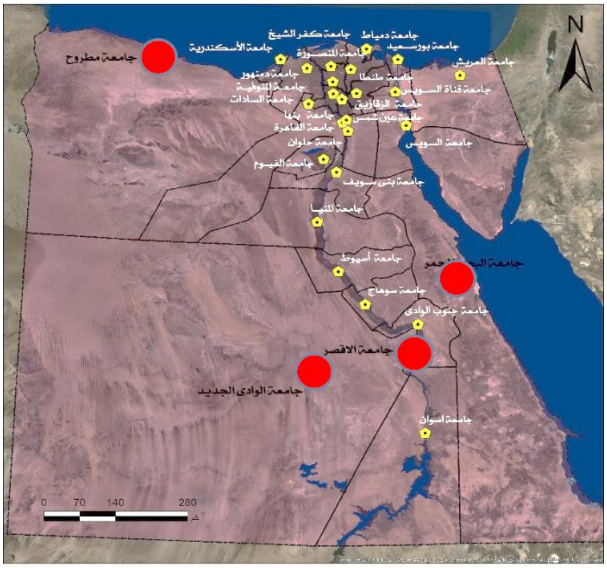

أ. الإتاحة: وذلك من خلال تحقيق تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم العالى فى المناطق التى تقل فيها الخدمة؛ وفى هذا السياق تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ✓ إصدار قرارات تحويل فروع جامعات قناة السويس والأسكندرية وأسيوط، جنوب الوادي إلى جامعات قائمة بذاتها فكانت: جامعة العريش (٢٠١٦)، جامعة مطروح (٢٠١٨)، جامعة الوادي الجديد (٢٠١٩)،

جامعة الأقصـــر (٢٠١٩). وقد بلغ عدد الجامعات الحكومية فى العام الدراســـي ٢٠٢٠/٢٠٢١ حوالي ٢٧ جامعة، تضـــم: ٤٤٢ كلية، ٢٤ معهد تمريض، ٣٧ كلية ومعهد للدراسات العليا.

- ✓ إصـــدار قرارات بإنشـــاء عدد من الجامعات الخاصـــة الجديدة؛ مثل: الســـلام (٢٠١٨)، ســـفنكس (٢٠١٩)، ميريت (٢٠١٩). وقد بلغ عدد الجامعات الخاصة التى تعمل حوالي ٢٩ جامعة.
- ✓ إصـــدار قرارات جمهورية بإنشـــاء عدد من الجامعات الأهلية، ولكن لم يصدر قرارات ببدأ الدراسة بعد؛ وهى: جامعة الجلالة (٢٠٢٠)، جامعة الملك ســـلمان (٢٠٢٠)، جامعة العلمين الدولية (٢٠٢٠)، جامعة المنصورة الجديدة (٢٠١٩).
- ✓ إصـــدار القانون رقم ٧٢ لســـنة ٢٠١٩ بإنشـــاء الجامعات التكنولوجية على أســـاس نواة من الكليات التكنولوجية المنتشـــرة في شـــتى أنحاء الجمهورية؛ بهدف ربط منظومة التعليم العالي بمتطلبات ســـوق العمل، من خلال إنشـــاء جامعات ترتبط بالخريطة الصـــناعية بالمحافظات، وتمت الموافقة على إنشاء ثماني جامعات تكنولوجية، وتم بالفعل إنشاء ثلاث جامعات، وهى: القاهرة الجديدة التكنولوجية، الدلتا التكنولوجية، بنى ســـويف التكنولوجية، وبدأت الدراســـة بهم فى العام الدراســـي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ب. الجودة: وذلك من خلال تحسين جودة منظومة التعليم العالى لتواكب النظم العالمية؛ وفى هذا السياق تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ✓ إنشـــاء لجنـة للتخطيط لقطـاع التعليم التكنولوجي بـالمجلس الأعلى للجامعات.
- ✓ إنشـاء الهيئة المصـرية لضـمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني.

- ✓ تطوير برامج التعليم العالى، وإنشـــاء برامج جديدة ترتبط بالتغيرات المسـتقبلية في سـوق العمل المحلى والإقليمي والعالمي؛ وتُسـاعد فى توفير مهارات القرن الحادي والعشرين، دعم برامج التخصصات البينية، وإنشـــاء برامج مزدوجة مع جامعات ذات ســـمعة عالمية، وتحديث قطاعات التربية والطب والهندســـة. وفى هذا الســـياق ثمة تأكيد أن المجلس الأعلى للجامعات اتخذ قرارا بأن تكون الجامعات والكليات الجديدة ذات برامج جديدة ومرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية والابتكار العلمي والتكنولوجي وليست برامج تقليدية نمطية كما فى الجامعات القائمة حاليا.

ج. التنافسية: وذلك من خلال تحسين تنافسية منظومة التعليم العالى ومخرجاتها إقليميا وعالميا؛ وفى هذا السياق تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ✓ الارتقاء بموقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات.
- ✓ تشجيع ودعم الجامعات للوصول إلى العالمية فى التصنيفات الجامعية.

د. العالمية: وذلك من خلال استقطاب الجامعات العالمية ذات السمعة الرفيعة وإنشاء فروع لها فى مصر، علاوة على الدخول فى شراكات إنشاء برامج أكاديمية معها؛ وفى هذا السياق تم اتخاذ الإجراءات الآتية:

- ✓ إصدار القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨ والخاص بإنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية داخل مصـــر. وتبع ذلك إنشـــاء مجمع الجامعات الكندية (القرار الجمهوري رقم ٩ لســـنة ٢٠١٩)، مؤســـســـة جامعات المعرفة الدولية التى تستضيف فرع جامعة كوغنترى البريطانية (القرار الجمهوري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠١٩)، مؤسسة جلوبال التى تستضيف فرع جامعة هيرتفوردشـاير (القرار الجمهوري رقم ٥٦١ لسـنة ٢٠١٩)، مؤسسة الجامعات الأوروبية (القرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢١)، مجمع المعرفة السويدي.

- ✓ إنشـاء مجموعة من البرامج الأكاديمية والبحثية المشـتركة مع جامعات عالمية فى مجالات متعددة؛ مثل: العلوم الطبية، علوم الليزر، النانو تكنولوجي، العلوم النووية.

وفى ظل هذا التوسع الذي شهده التعليم العالى، فقد بلغ متوسط نسبة عدد السكان لكل جامعة حوالي: جامعة لكل ١.٥ مليون نسمة. وأصبح يوجد فى كل محافظة جامعة حكومية واحدة على الأقل باستثناء محافظة البحر الأحمر وجنوب سيناء، والتى يتوقع أن تنشأ فيهما جامعات قريبا. وقد بلغ عدد الطلاب المقيدين بمؤسساته فى العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حوالي ٣.٣٣٨.٩٠٠ طالب، بنسبة ٣٥٪ من الفئة العمرية(١٨– ٢٣).[١٦٦]

وبالنظر إلى الفضاء المكاني المصري يتضح تأثير العامل السياسي والاجتماعي والجغرافي، فقد لعب العامل السياسي المتمثل فى توجهات القيادة السياسية وتأكيدها على أهمية التعليم العالى والتوسع فيه وتطبيق مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع دورا مهما فى التوسع فى مؤسساته وانتشارها الجغرافي، من أجل الدخول إلى مجتمع المعرفة بثبات. كما انعكس العامل الاجتماعى المتمثل فى الطموحات الاجتماعية وزيادة الطلب على التعليم العالى دورا مؤثرا فى زيادة عدد مؤسساته ومحاولة إيصال التعليم العالى لكل مستفيد. أما فيما يتعلق بالعامل الجغرافي المتمثل فى المساحة الشاسعة لمصر وتركز السكان على حوالي ٧٪ من هذه المساحة ومدى تأثيره على التعليم العالى، فقد ظهر التأثير فى تركز ثلث الجامعات في محافظتى القاهرة والجيزة للوفاء بالاحتياجات التعليمية لما يقرب من ١٩ مليون مصري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة توفير مؤسسات التعليم العالى فى المحافظات كلها.

فى ضوء ما سبق، وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للجامعات المصرية وما شهدته خريطة التعليم العالى المصرية من تغيرات يمكن استخلاص مجموعة من الأمور؛ منها:

- أن الحكومة المصـرية بذلت جهودا كبيرة فى سـعيها لتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالى؛ من خلال التوسـع فى مؤسـسـاته، وتوفير جامعة فى كل محافظة لتلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من التعليم.

- أن زيادة عدد الجامعات جاء بفعل تحويل فروع الجامعات الحكومية إلى جامعات قائمة بذاتها، ولم يتم إنشاء جامعة واحدة جديدة بشكل كلى.
- أن محافظتا القاهرة والجيزة استحوذا على النصيب الأكبر فى عدد الجامعات الحكومية والخاصـــة؛ حيث يصـــل إلى الثلث تقريبا. وربما يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل؛ منها: العامل السكاني؛ حيث تُمثل القاهرة والجيزة كتلة سكانية ضخمة تقدر بنحو ١٩ مليون نسمة. والعامل الحضري؛ حيث تمثل القاهرة العاصمة والجيزة الامتداد لها، ومن ثم وجود معظم المصالح والاجهزة الحكومية وغير الحكومية بها.
- أن هناك محافظات لا تحتاج سوى جامعة حكومية واحدة كما هى الآن، فى ظل عدد ســـكانها؛ مثل محافظات: الوادي الجديد (٢٦٢ ألف نســـمة)، السويس (٧٧٠ ألف نسمة)، شمال سيناء (٤٥٠ ألف نسمة)، جنوب سيناء (١١٢ ألف نســـمة)، بورســـعيد (٧٨٠ ألف نســـمة)، مطروح (٥٠٠ ألف نسـمة). أما محافظات أسـوان (١.٦ م نسـمة)، دمياط (١.٥٩ م نسـمة)، الإسـماعلية (١.٤ م نسـمة)، الأقصـر (١.٢ م نسـمة) فيمكن التفكير خلال الســـنوات القادمة من إنشـــاء جامعات أخرى بها. وثمة تأكيد أن الجامعة الموجودة فى كل محافظة من تلك المحافظات لا بد ان يتم إعادة تخطيطها وتخطيط برامجها بما يتناســـب مع الظروف الاجتماعية والثقافية للمحافظة وطبيعة النشاط الاقتصادي بها.
- أن ثمة ضـــرورة لإنشـــاء ثلاث أو أربع جامعات حكومية فى المحافظات الأخرى –بخالف المذكورة فى النقطة الســـابقة– حتى يتناســـب مع عدد سـكانها، فى ظل رفع الدولة شـعار ديمقراطية التعليم العالى وتوفيره للجميع، لإعداد الكوادر البشـرية والبحثية المؤهلة التى تسـاهم فى التنمية الاقتصـادية بتلك المحافظات. مع الوضـع فى الاعتبار عند إنشـاء هذه الجامعات مراعاة عدم التكرار فى برامجها وتخصـصـاتها مع الجامعة القائمة، والتخطيط الجيد

لهذه الجامعات الجديدة وبرامجها؛ لتواكب المتغيرات المحلية والتطورات العلمية العالمية.

- أن الجامعات الخاصة مهمة جدا لتطوير التعليم العالى والمجتمع المصري إذا التزمت بالقانون والهدف من إنشائها. مع الوضع فى الاعتبار أن الالتحاق بتلك الجامعات لا يتناسب إلا مع فئة محددة من المجتمع المصري.

ثالثا: الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع المصري:

تسعى وزارة التعليم العالى منذ بداية الألفية الثالثة أن يكون للجامعات دور قيادي فى مجتمع المعرفة والتميز والقدرة على المنافسة إقليميا وعالميا؛ ومن ثم وضعت إستراتيجية للتطوير بعد مؤتمر فبراير ٢٠٠٠؛ بغرض إيجاد مناخ إيجابي لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي؛ وذلك من خلال: الإصلاح التشريعي، إعادة الهيكلة المؤسسية، إيجاد آليات مستقلة لضمان الجودة واستحداث أنظمة لمراقبة وتقييم الأداء، والتي ترجمت إلى عدد ٢٥ مشروعا تشمل جميع محاور التطوير وذلك حتى عام ٢٠١٧، تنفذ على ثلاث خطط: خطة خمسية أولى ٢٠٠٢/٢٠٠٧، خطة خمسية ثانية ٢٠٠٧/٢٠١٢، خطة خمسية ثالثة ٢٠١٢/٢٠١٧.[١٦٧] ثم كان الإعلان عن الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠ التي صدرت في ٢٠١٦.

وقد جاءت تلك الإستراتيجية فى إطار تأكيد القيادة المصرية على النهوض بالتعليم العالى وتطويره ومساعدة الجامعات على تحقيق دورها فى المجتمع والتى تتمثل فى ".. خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في جميع المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدر استثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية

والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة .. وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية.. الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج.."[١٦٨] وتم تأكيد ذلك أيضا فى المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن الجامعات الخاصة ".. تهدف الجامعة إلى الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتي المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة.."[١٦٩].

وقد أكدت إستراتيجية التعليم العالي في مصر ٢٠٣٠ على تحول الجامعات من مستهلك للمعرفة إلى منتج لها، وتحقيق الملاءمة بين التخصصات وسوق العمل على المستوى القومي ومستوى الأقاليم التخطيطية والمحافظات، وبالتالي الوصول إلى الجودة والكفاءة المطلوبة؛ للمساهمة فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى تتمثل فى: "دولة جديدة قائمة على العدالة والتنمية المستدامة، ذات اقتصاد تنافسي متنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والإنسان، ويرقى بجودة الحياة وسعادة المصريين". وتطمح الدولة المصرية وفق هذه الرؤية إلى أن تكون ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث سعادة المواطنين ومستوى التنافسية، واقتصاد.[١٧٠] ونص الهدف الرابع من أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ على أن" "تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية"[١٧١]. ومن ثم؛ تسعى مصر إلى تطوير الجامعات بحيث تكون أساس إنتاج المعرفة ودعم الابتكار المصري فى المجالات الاقتصادية المتنوعة؛ من خلال البحث العلمي المتقدم، ومن ثم الوصول بها إلى ميدان المنافسة العالمية.

وجاءت كلمات الرئيس المصري خلال الاحتفال بعيد العلم ٢٠١٩ لتؤكد ذلك؛ فقال: ".. إن الإنسان المصري هو أهم وأغلى ما نمتلكه من ثروات.. ولذلك، فإن مصر

الجديدة تولى أهمية قصوى لبناء الإنسان المصري علميا وثقافياً.. ومن هذا المنطلق كان إعلان عام ٢٠١٩ عاماً للتعليم في مصر، إيماناً بأن العلم والتعليم هما أساس النهوض بالمجتمع والعمل على تنميته.. لذلك سعينا إلى تطوير المنظومة التعليمية لضمان تعليم جيد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات المجتمع وسوق العمل المحلى والدولي، ويسهم فى تخريج أجيال قادرة على الإبداع والمنافسة.. ولقد استمرت الدولة في تنفيذ وخدمة رؤيتها التنموية، لا سيما عن طريق زيادة المخصصات المالية للتعليم العالى والبحث العلمي، كما بدأت الحكومة في إعادة صياغة بنية تشريعية طموحة ومتكاملة ومحفزة للبحث العلمي والابتكار، إلى جانب إنشاء الجامعات الجديدة الإقليمية والدولية والخاصة والتكنولوجية لإتاحة فرص تعليمية لائقة لأبنائنا، كما دعمت الدولة إنشاء مراكز للتميز العلمي ومكاتب نقل وتوطين التكنولوجيا.. إن الدولة حالياً تنتهج سياسة تأكيد تميز الجامعات الجديدة بما يلائم احتياجات العصر، وذلك عن طريق تطوير منظومة التعليم العالى وفقًا لمتطلبات التكنولوجيا البازغة، ودمج تخصصات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بالجامعات المصرية، وذلك اتساقاً مع أحدث النظم العالمية ومواكبة التطورات العلمية فى المجالات التكنولوجية الناشئة، كالنانو تكنولوجي، والطاقة الجديدة والمتجددة، وغيرها.. لقد حان الوقت لأن يتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة.. إن تحديات العصر الذي نعيشه الآن هي في الواقع تحديات علمية وتكنولوجية، وهو عصر لا تنافس فيه ولا مشاركة عالمية، ولا نفاذ إلى الأسواق الخارجية، إلا من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.."[١٧٢].

وفى إطار هذا الاهتمام المتزايد بالتعليم العالى والبحث العلمي والتوسع فيه وتطويره للدخول إلى ميدان المنافسة العالمية؛ فقد ارتفعت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتصبح ٦٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، بعد أن كانت ٢٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بزيادة قدرها ٤٠ مليار جنيه، وبنسبة زيادة ١٦٠٪. واتساقا مع الاهتمام العالمى بالبحث العلمي فقد ارتفعت نسبة مخصصات البحث العلمي من الدخل القومى لتصبح في ميزانية ٢٠٢١/٢٠٢٠ حوالي ٠.٧٤٪ بواقع ٣٢.١٢ مليار

جنيه، بعد أن كانت نسبتها في ميزانية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ حوالي ٠.٦٤٪ بواقع ١١.٨٩ مليار جنيه.(١٧٣)

وبالنظر إلى الفضاء المكاني المصري والعالمي، سيُلاحظ تأثير العامل الاقتصادي المتمثل فى النظرية الاقتصادية التى تتبناها مصر (النظرية الرأسمالية واقتصاديات السوق)، وكذلك الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجات) وزيادة عنصر التنافسية حول العالم (العولمة) على التعليم العالى، وقد انعكس النظام الاقتصادي الرأسمالي واقتصاد السوق واحتدام المنافسة على ضرورة الاهتمام بالتعليم العالى والتوسع فيه وربطه بالمجتمع؛ من أجل توفير الكوادر البشرية والبحثية اللازمة لهذا النظام الاقتصادي.

رابعا: كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات المصرية:

تسعى الدولة المصرية خلال الفترة الأخيرة إلى تشجيع ودعم الجامعات للوصول للعالمية وتحسين مواقعها فى التصنيفات العالمية للجامعات. ويُمكن توضيح الواقع الحالي للجامعات المصرية فى تلك التصنيفات فيما يأتي:

(١) كارتوجرافيا مصر فى التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (شنغهاي):(١٧٤)

شغلت الجامعات المصرية مركزا واحدا ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى تصنيف ٢٠٢٠؛ وهي جامعة القاهرة وجاءت فى الترتيب (٤٠١ – ٥٠٠) علاوة على أربع جامعات ضمن أفضل الجامعات من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠؛ وهي: جامعة الأسكندرية (٧٠١ – ٨٠٠)، وجامعتى عين شمس والمنصورة (٨٠١ – ٩٠٠)، وجامعة الزقازيق (٩٠١ – ١٠٠٠)؛ ليكون بذلك هناك خمس جامعات مصرية ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة لعام ٢٠٢٠.

وبالنظر إلى موقع الجامعات المصرية فى هذا التصنيف خلال السنوات الست الماضية، سيُلاحظ الثبات شبة النسبي سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن بيان ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢٠ بنتائج تصنيف ٢٠١٥، على النحو الآتي:

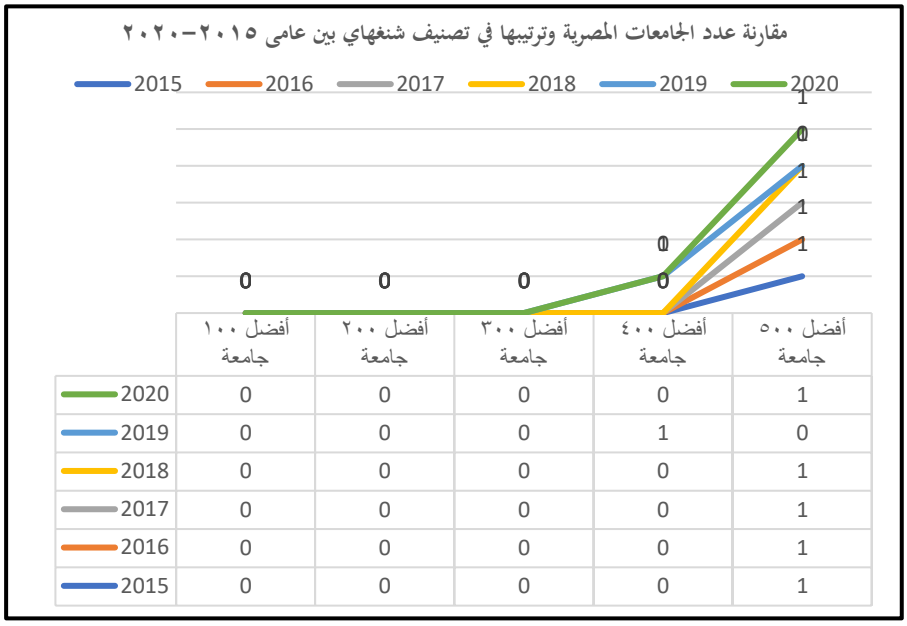

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة
2020	0	0	0	0	1
2019	0	0	0	1	0
2018	0	0	0	0	1
2017	0	0	0	0	1
2016	0	0	0	0	1
2015	0	0	0	0	1

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق أن جامعة مصرية واحدة (القاهرة) من أصل ٥٨ جامعة حكومية وخاصة واهليه ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة بشكل سنوي خلال الخمس سنوات الماضية، وكان أفضل ترتيب لها فى نتائج ٢٠١٩ حيث جاءت ضمن أفضل ٤٠٠ جامعة. أما بالنسبة لأفضل ١٠٠٠ جامعة؛ فقد شغلت الجامعات المصرية أربع مراكز فقط. ويمكن توضيح ذلك فى الشكل الاتي:

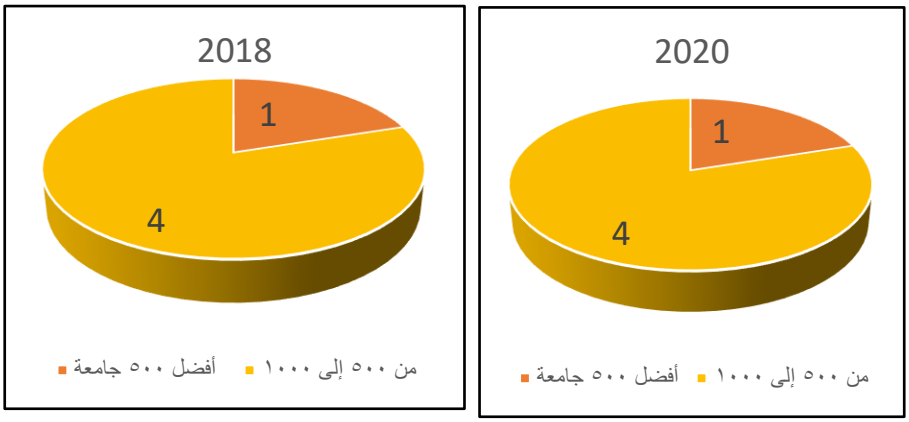

مقارنة عدد الجامعات المصرية فى تصنيف شنغهاي ٢٠١٨- ٢٠٢١ وفق فئات التصنيف المختلفة

(٢) كارتوجرافيا مصر فى تصنيف كيو إس لجامعات العالم:[١٧٥] شغلت الجامعات المصرية ثلاثة مراكز فى تصنيف ٢٠٢١ لأفضل ١٠٠٠ جامعة؛ وقد جاءت جامعة القاهرة فى المركز (٥٦١ – ٥٧٠)، وعين شمس والأسكندرية (٨٠١ – ١٠٠٠).

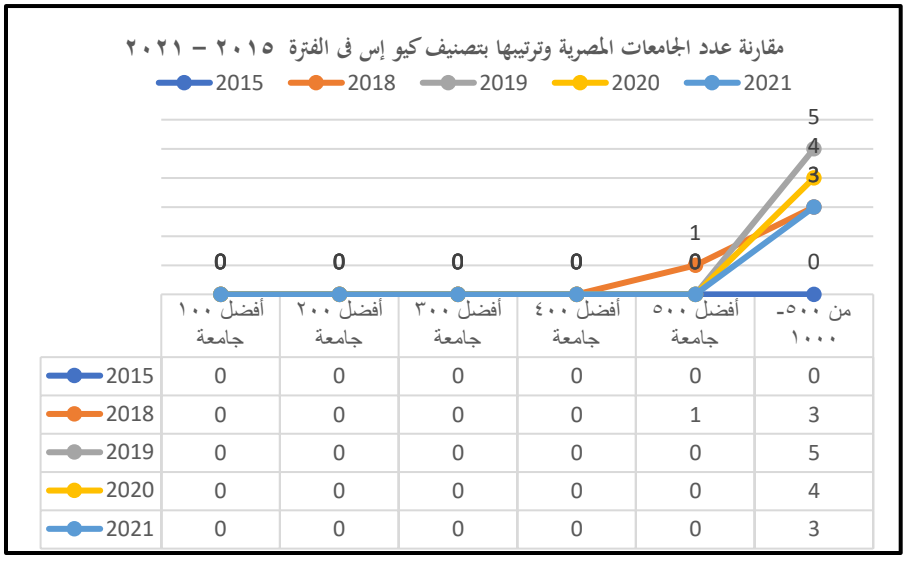

	أفضل ١٠٠ جامعة	أفضل ٢٠٠ جامعة	أفضل ٣٠٠ جامعة	أفضل ٤٠٠ جامعة	أفضل ٥٠٠ جامعة	من ٥٠٠- ١٠٠٠
2015	0	0	0	0	0	0
2018	0	0	0	0	1	3
2019	0	0	0	0	0	5
2020	0	0	0	0	0	4
2021	0	0	0	0	0	3

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق قلة عدد الجامعات المصرية المتواجدة ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة وتذبذب تواجدها وأحيانا تراجعها بشكل سنوي؛ ففي عام ٢٠٢١ وصل عدد الجامعات المتواجدة في التصنيف إلى ثلاث جامعات بنقصان جامعة واحدة عن نتائج ٢٠٢٠، ونقصان جامعتين عن نتائج ٢٠١٩. وثمة تأكيد أن الأمر لم يقتصر على عدد الجامعات وتراجعها؛ بل أيضا تغير مراكز تلك الجامعات فى التصنيف. ويمكن توضيح ذلك فى الأشكال الآتي:

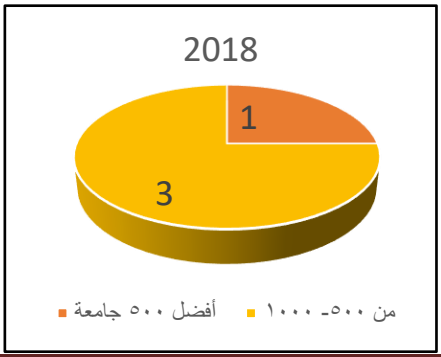

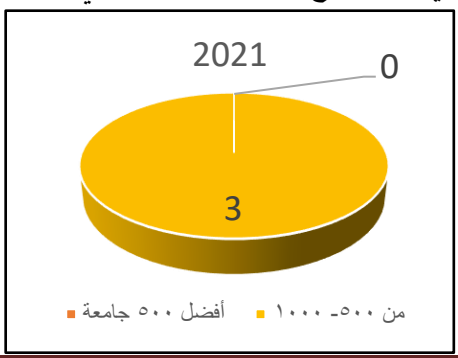

(٣) كارتوجرافيا مصر فى تصنيف التايمز للتعليم العالى:[١٧٦] شغلت الجامعات المصرية ثمانية مراكز فى تصنيف التايمز ٢٠٢١، من أصل ٥٨ جامعة مصرية حكومية، خاصة، أهلية والأزهر. وقد جاءت جامعتى أسوان والمنصورة في صدارة الجامعات المصرية فى الترتيب؛ وذلك بوجودهم ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة، في المراكز (٤٥١ – ٥٠٠). ثم جاءت جامعة قناة السويس ضمن ترتيب (٥٠١– ٦٠٠)، وجامعتى القاهرة وكفر الشيخ ضمن ترتيب (٦٠١ – ٨٠٠)، ثم جاءت جامعات بنها وبنى سويف وسوهاج ضمن ترتيب (٨٠١ – ١٠٠٠). وقد أحرزت الجامعات المصرية تقدما ملحوظا فى تصنيف التايمز خلال السنوات الأربع الماضية، سواء من حيث العدد أو الترتيب؛ ويُمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة نتائج تصنيف ٢٠٢١ بنتائج تصنيف ٢٠١٨، والتى يُمكن توضيحها فيما يأتي:

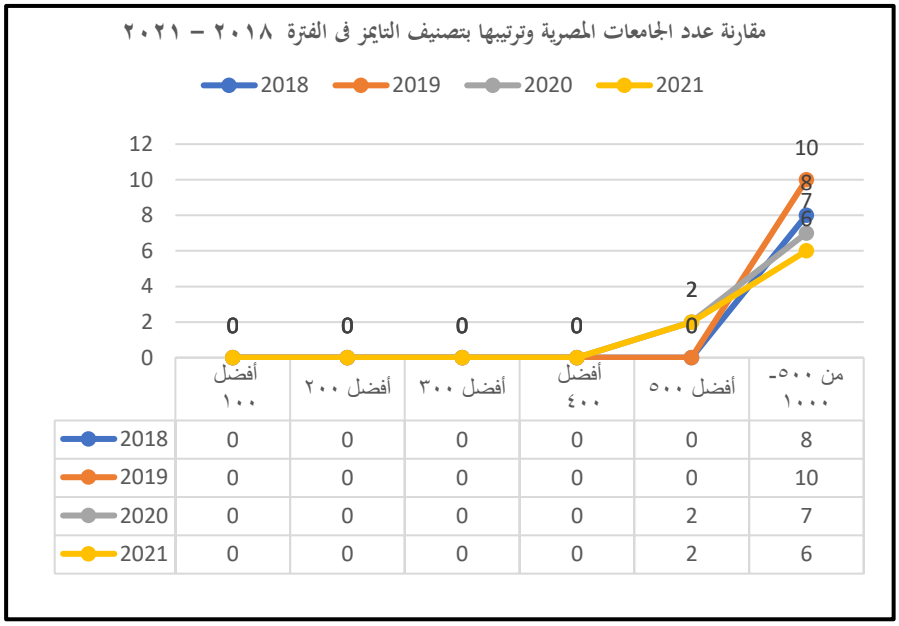

	أفضل ١٠٠	أفضل ٢٠٠	أفضل ٣٠٠	أفضل ٤٠٠	أفضل ٥٠٠	من ٥٠٠- ١٠٠٠
2018	0	0	0	0	0	8
2019	0	0	0	0	0	10
2020	0	0	0	0	2	7
2021	0	0	0	0	2	6

يتضح من الرسم البياني والجدول السابق الثبات النسبي –وأحيانا التراجع– لعدد الجامعات المصرية المتواجدة ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة بشكل سنوي؛ ففي عام ٢٠٢١ وصل عدد الجامعات ٨ جامعات بنقصان جامعة واحدة عن ٢٠٢٠،

وجامعتين عن ٢٠١٩. وثمة تأكيد أن الأمر لم يقتصـــر على عدد الجامعات المتواجدة فى التصنيف، بل أيضا تقدم مراكز تلك الجامعات فى التصنيف؛ فبعد أن كان لا يوجد أية جامعة مصــرية ضــمن أفضــل ٥٠٠ جامعة فى نتائج تصــنيف ٢٠١٨، أصـبح هناك جامعتين فى نتائج تصـنيف ٢٠٢١. ويمكن توضـيح ذلك فى الأشكال الآتية:

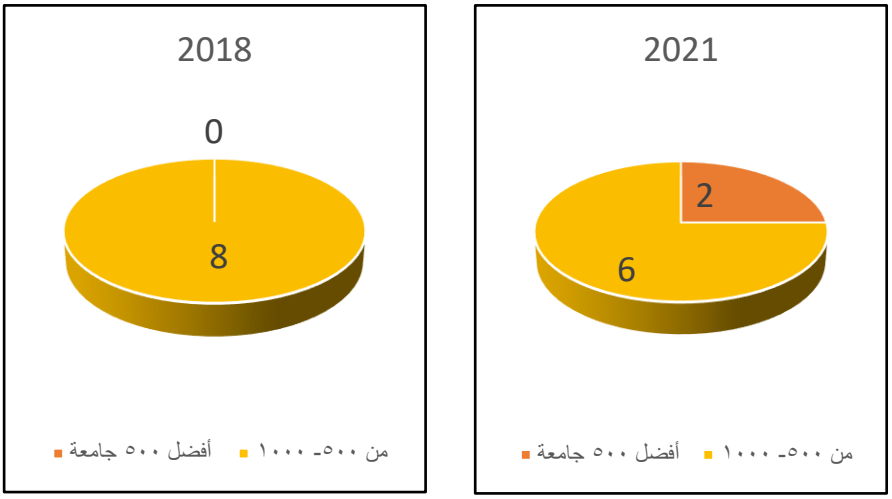

مقارنة عدد الجامعات المصرية فى تصنيف التايمز ٢٠١٨- ٢٠٢١ وفق فئات التصنيف المختلفة

يتضح من الأشكال السابقة تحسن ترتيب الجامعات المصرية الثمانية خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١؛ وذلك بدخول جامعتين ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى نتائج تصنيف ٢٠٢١.

وبالنظر إلى الفضاء المكاني المصري والعالمي يُمكن القول: إن قلة وجود جامعات مصرية حكومية وعدم وجود أية جامعة خاصة وأهلية فى التصنيفات العالمية للجامعات؛ ربما يرجع فى جانب كبيرة منه إلى العامل الاقتصادي المتمثل فى درجة الغنى الاقتصادي، والذي يرتبط بالميزانيات المخصصة للتعليم العالى ومشروعات وخطط تطويره. فثمة تأكيد على ضرورة زيادة المخصصات المالية للتعليم العالى، ووضع مشروعات حقيقية تنطلق من أرض الواقع لتطوير الجامعات ومساعدتها على الوصول للعالمية والدخول فى المنافسة.

خامسا: تقويم واقع جغرافية التعليم العالى المصري في ضوء المؤشرات النظرية:

فى ضوء المؤشرات التى تم استخلاصها من الإطار النظري وحالتى المقارنة يُمكن القول: إن الدولة المصرية خطت خطوات مهمة فى جغرافية التعليم العالى من ناحية الاهتمام بالمساواة والتوزيع الجغرافي لمؤسساته، ومحاولة ربطها بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وكذلك السعي نحو التواجد فى مراكز جيدة فى التصنيفات العالمية للجامعات. ورغم هذه الخطوات إلا أن مصر فى حاجة لزيادة الاهتمام بجغرافية التعليم العالى؛ ويُمكن التدليل على ذلك من خلال ما يأتي:

- أن معدل الالتحاق بالتعليم العالى بمصر حوالي (٣٥٪) بعيدا عن حالتى المقارنة (٥٤٪ فى الصين – ٦٥٪ إسرائيل)، ويحتاج إلى مزيد من الجهد للوصول إلى معدلات تلك الدول؛ إذا أردت مصر تحقيق مبدأ الإتاحة والمساواة في التعليم العالى.
- أن الجامعات المصرية ما زالت بعيدة عن المساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير متطلباتها، وتحتاج أن تكون على قمة أولويات جداول أعمالها؛ من أجل دعمها وتطويرها، وإتاحة الحرية والمرونة الكافية للتحرك في المجتمع وتلبيه احتياجاته.
- أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات المصرية تُظهر قلة التواجد وربما الغياب ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة فى بعض السنوات، وقلة عدد الجامعات ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة مقارنة بحالتى المقارنة.
- أن تحليل نظم التعليم العالى العالمية يُظهر أن مصر تعتبر من دول الهامش/الأطراف، وتحاول من خلال ما تقوم به من جهود الانتقال التدريجي من دول الهامش إلى دول المركز، ولكن الأمر يحتاج إلى رؤية واضحة وإرادة قوية وإدارة متميزة، تتولى مسؤولية التخطيط لمشروعات التطوير والتحول إلى جامعات من الطراز العالمى.

وختاما يمكن القول: إن الدولة المصرية فى حاجة ماسة للاستفادة من حالتى المقارنة وأخذ الدروس منها فى مجال جغرافية التعليم العالى، من حيث: زيادة الأولوية فى الخطاب السياسي التعليمي، وتوفير المناخ المناسب للجامعات من أجل تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وقيادة الابتكار، والنجاح فى التواجد فى خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، خاصة وأن مصر لديها العديد من المقومات التي تؤهلها للانضمام إلى دول المركز –المحور– في التعليم العالى؛ لعل أهمها: الرصيد الحضاري الكبير الذى تتمتع به مقارنة بالعديد من دول العالم ومنها حالتى المقارنة، التاريخ والثقافة العريقة التي تجعلها محط أنظار العالم، الكوادر البشرية المصرية المتميزة المنتشرة في دول العالم كافة، والتي غيرت بفكرها دول، وساهمت فى نهضة دول أخرى؛ الأمر الذى يُشير إلى عبقرية الشخصية المصرية إذا توافرت لها الظروف والمناخ المناسب والإمكانات اللازمة.

القسم السادس

جغرافية التعليم العالى فى الصين وإسرائيل ومصر

دراسة مقارنة تفسيرية

فى ضوء ما تم عرضه فى الأقسام الثلاثة السابقة حول جغرافية التعليم العالى والتصنيفات العالمية للجامعات فى الصين وإسرائيل ومصر، والعوامل البنيوية والقوى الثقافية المؤثرة فيها، يتطرق القسم الراهن إلى المقارنة التفسيرية؛ وفيها يتم عقد مقارنة بين حالات المقارنة الاثنين والدولة المحورية؛ بهدف الوقوف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهم، وتفسير ذلك فى ضوء مجموعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية ذات العلاقة، وذلك وفقا للمحاور التى تم الإشارة إليها فى حدود البحث. وينبغي التأكيد فى هذا السياق أن الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف ليس غاية فى ذاته؛ فالأهم من ذلك هو تفسير تلك الأوجه؛ بُغية تقديم أُطر علمية للإجابة عن أسئلة مؤداها: لماذا تلك التشابهات؟ وفى المقابل لماذا تلك الاختلافات؟ ومن ثم الخروج بمنطلقات عامة؛ يُمكن من خلالها طرح مقترحات لتغيير جغرافية التعليم العالى المصري. وفى سياق ذلك، سوف يتم تناول المحورين الآتيين:

أولا: محاور المقارنة.

ثانيا: المنطلقات العامة لجغرافية التعليم العالى.

ويُمكن تناول ذلك فيما يأتي:

أولا: محاور المقارنة:

والتي تتمثل في:

١. جغرافيا التعليم العالى وتحقيق المساواة:

ثمة اهتمام عالمي -أكدته أدبيات جغرافية التعليم العالى والممارسات العالمية- بالتوسع فى التعليم العالى وإتاحة خدماته للجميع فى ظل النظام العالمى الجديد؛ نظرا للدور الذي يضطلع به فى المجتمع. وقد اتفقت الصين وإسرائيل ومصر

فى هذا الاهتمام. فقد حرصت الدول الثلاث على التوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم العالى فى ظل عدالة التوزيع الجغرافي، بما يضمن محاولة إيصاله إلى الجميع بصرف النظر عن الموقع الجغرافي أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية. ويُمكن تفسير هذا التشابه فى ضوء مفاهيم: مجتمع المعرفة وتكافؤ الفرص التعليمية، والتى أصبحت مفاهيم ومبادئ عالمية، تتبناها الدول المعاصرة.

واتساقا مع هذا الفكر العالمى، اتفقت الدول الثلاث على أهمية التحول إلى مجتمعات معرفة، وأصبح هذا المفهوم يتصدر الخطابات السياسية والأكاديمية على نطاق واسع فيها. ويُعرف **مجتمع المعرفة Knowledge Society** بأنه: "المجتمع الذي يولي اهتمامًا واضحًا وقويًّا للمعرفة، باعتبارها الوسيلة اللازمة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتمثل المعرفة في مثل هذا المجتمع قيمة قومية مهمة، إذ إنها الوسيلة التي يستطيع من خلالها المواطنون الحصول على فرص حياتية أفضل"(١٧٧). الأمر الذي جعل الدول الثلاث تتبنى مفهوم تكافؤ الفرص فى التعليم العالى؛ حتى تتمكن من التحول إلى مجتمع معرفة حقيقي.

ويُعرّف **تكافؤ الفرص Equality of Opportunity** بأنه: "إتاحة التعليم لكل قادر عليه، وذلك بتذليل الصعاب التى تعترض عملية التعليم، سواء كانت مادية أو معنوية"(١٧٨). وتكافؤ الفرص مبدأ سياسي، يهدف إلى "إيجاد نظام تعليمي مثالي، يحصل من خلاله كل المواطنين على فرص متكافئة لتطوير إمكاناتهم ومواهبهم، والوصول بهم إلى أعلى المراتب، بصرف النظر عن الخلفية الأسرية لهم أو المستوى الاجتماعي". ويُقصد به أيضا "تحقيق المساواة في التعليم لجميع الأفراد، من خلال إيجاد فرص تعليمية لأكبر عدد ممكن، بصرف النظر عن اللون، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، أو المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي"(١٧٩).

ويقاس مبدأ التكافؤ فى ضوء معدل/ نسبة القيد فى التعليم العالى. وتشير نسبة القيد الإجمالية بالتعليم العالى إلى المستوى العام للمشاركة فى التعليم العالى، ويُقاس هذا المؤشر بعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى، مُعبرا عنه كنسبة مئوية

من مجموعة السكان فى الفئة العمرية بعد التعليم الثانوي والتى تقابل الفئة العمرية (١٨ – ٢٣ سنة).[١٨٠]

كما يُمكن تفسير التشابه في ضوء مفهوم الاستثمار فى رأس المال البشرى والذي يُشكل أهم مصادر النمو الاقتصادي؛ حيث ربطت العديد من الدراسات الاقتصادية تحقيق نمو اقتصادي مستمر بالاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم والتدريب، والاهتمام بالنوعية. فنظريات النمو الاقتصادي الحديثة ركزت على أهمية الاستثمار فى التعليم؛ لتحقيق النمو الاقتصادي، ودعت إلى الاستثمار فيه بجميع مراحله لتحقيق عائد مرتفع للاقتصاد المحلى ونمو اقتصادي مستمر.[١٨١] ويعرف مفهوم **الاستثمار فى رأس المال البشرى** Investment in Human Capital بأنه: "مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة، والمهارات والخبرات وعناصر الإنتاج من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة، التى يحصل عليها الإنسان عن طريق برامج التعليم النظامية وغير النظامية، والتى تُساهم فى تحسين إنتاجيته، ومن ثم زيادة العائد منه[١٨٢].

ورغم التشابه بين الدول الثلاثة فى تبنى مفاهيم ديمقراطية التعليم العالى وتكافؤ الفرص واهمية الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن ثمة اختلافا فى التطبيق بين مصر وحالتي المقارنة؛ ففي الصين ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالى إلى ٥٤٪ خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠. وفى مجتمع الاحتلال الإسرائيلي وصل معدل الالتحاق إلى حوالي ٦٥٪ من الفئة العمرية. أما فى مصر فمعدل الالتحاق بالتعليم العالى فى حدود ٣٥٪. ومن ثم تتميز الصين وإسرائيل بارتفاع معدلات القيد بالتعليم العالى؛ نتيجة التوسع المدروس والتوزيع الجغرافي العادل لمؤسساته، والدعم غير المحدود للالتحاق به. أما مصر فما زال الطريق أمامها طويل فيما يتعلق بتحقيق ديمقراطية التعليم العالى وإتاحته للجميع والوصول إلى المعدلات الموجودة فى دول المركز (المحور) بالنسبة للتعليم العالى.

٢. الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع:

أكدت أدبيات جغرافية التعليم العالي والتربية المقارنة أن الجامعات تُعد مفتاح الابتكار في المجتمع، وأهم مصدر للمعرفة العلمية، وتظهر بشكل واضح في استراتيجيات الابتكار الإقليمية للعديد من المناطق حول العالم. ويؤكد رجال الاقتصاد المعاصر على أهمية التعليم العالي في اقتصاد المعرفة، لما تلعبه مؤسساته من دور مهم فى إنشاء المعرفة الجديدة ونقلها وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد. الأمر الذي جعل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستثمر حوالي ١٢٪ من ميزانيتها في التعليم. وأصبح التعليم العالي عاملاً مهمًا في استراتيجية لشبونة واستراتيجية أوروبا ٢٠٢٠، والتي هدفت إلى تطوير أوروبا باعتبارها أكثر اقتصاد معرفي تنافسي في العالم.(١٨٣)

وقد ترجمت الصين وإسرائيل ومصر هذا التأكيد بدرجة كبيرة فى الخطاب السياسي التعليمي للقيادات السياسية وكبار المسؤولين، وبدرجات متفاوتة على أرض الواقع. ومن ثم تتشابه الدول الثلاث فى اعتبار الجامعة عنصر رئيس للابتكار والتنمية المستدامة، إن لم تكن مفتاح هذا الابتكار. ويُمكن تفسير هذا التشابه فى ضوء مفاهيم اقتصاد المعرفة، وإقليم التعليم، مدن المعرفة، وأودية التكنولوجيا. فقد أصبح الاقتصاد العالمى حاليا يعتمد على المعرفة والابتكار أكثر من أي وقت مضى، ومن ثم أطلق عليه اقتصاد المعرفة؛ وفيه تصبح المدن والأقاليم والأودية التى تمتلك المعرفة والتكنولوجيا (انتاجا وتطبيقا وتصديرا) عوامل رئيسة في التنمية المستدامة، وتصبح المدن الغنية بالمعرفة مراكز للسيطرة على النظام الاقتصادي العالمى، فالمعرفة مفتاح القوة، بل هى القوة ذاتها.

فثمة قناعة فى الدول الثلاث على ضرورة الدخول إلى اقتصاد المعرفة، والذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات كعناصر تمكين أساسية للنمو وتكوين الثروة والتوظيف.(١٨٤) ويعتمد أيضا على "القدرة على التفكير والتعلم والإبداع".(١٨٥) ويُعد **اقتصاد المعرفة Knowledge Economy** فرع جديد من

فروع العلوم الاقتصادية ظهر فى الآونة الأخيرة، يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشرى فى تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. ويُقصد باقتصاد المعرفة –عامة– "ذلك النوع من الاقتصاد الذي يعتمد النمو فيه على كمية المعلومات المتاحة، ونوعيتها وسهولة الوصول إليها، بدلا من وسائل الإنتاج."[١٨٦]ويُعرف اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد الذى فيه يكون إنتاج المعرفة وإدارتها هو المكون الرئيس من الناتج الإجمالي"[١٨٧]. وكذلك بأنه "العنصر الاقتصادي الذى يبنى على أساس أن التنمية الاقتصادية ومعظم الأنشطة الاقتصادية، سوف تعتمد على الأنشطة المعرفية خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات"[١٨٨]. ويُعرف –أيضا– بـ "الاقتصاد القائم على خلق المعرفة وتقويمها وتجارتها"[١٨٩]. ونظام استهلاك وإنتاج يقوم على رأس المال الفكري. ويشير إلى القدرة على الاستفادة من الاكتشافات العلمية والبحوث الأساسية والتطبيقية والابتكارات. وقد أصبح هذا يمثل مكونًا كبيرًا فى جميع الأنشطة الاقتصادية بالدول المعاصرة.[١٩٠]

ومن ثم، فان اقتصـــاد المعرفة يقصـــد به: أن تكون المعرفة هى المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والريادة. وتعتمد اقتصاديات المعرفة على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصـال واسـتخدام الابتكار والرقمنه، وذلك على العكس من الاقتصـاد المبنى على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، ويكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية. ومن ثم فإن الموارد البشـــرية المؤهلة وذات المهارات العالية هى أكثر الأصول قيمة فى الاقتصاد الجديد المبنى على المعرفة.

وسعت الدول الثلاث إلى بناء نقاط تميز اقتصادي فى شكل مناطق تعلم تقود الدولة إلى التنافسية. ويركز **مفهوم إقليم/منطقة التعلم learning Region** – والذي كان أحد الأفكار الرئيسة في الاقتصاديات الإقليمية المعاصرة– على العلاقة بين التنمية الاقتصادية الإقليمية من ناحية، وخصائص الجامعات والبنى الاجتماعية فى الإقليم من ناحية أخرى. ويمكن تعريف إقليم/ منطقة التعلم بأنها: استراتيجية ابتكار إقليمية ترتبط فيها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة بالابتكار ارتباطًا

قويًا يتسم بالمرونة مع بعضها البعض، مع الالتزام بمجموعة معينة من المبادئ.(١٩١) ويعنى كذلك التعبير المادي الذي يُفهم منه أن النمو الاقتصادي يعتمد على الابتكار الإقليمي، والذي يعتمد على إنشاء المعرفة وتطبيقها ونشرها. ويؤكد المفهوم على الدور الذي يلعبه التعليم العالى فى الإقليم. وينبغي النظر إليه كإطار للسياسة أو نموذج لصياغة استراتيجيات التنمية الإقليمية. ويعالج مفهوم إقليم التعلم احتياجات التعلم في الإقليم من خلال الشراكة، ويعمل على تقوية نقاط القوة في علاقاته الاجتماعية، لتمكين التغيير (التنمية الاقتصادية).(١٩٢)

وفى سياق متصل، انتشر مصطلح مدن المعرفة بصورة كبيرة فى الكتابات الأكاديمية، واهتمت دول العالم بإنشاء مدن المعرفة نظرا لأهميتها وقدرتها على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدورها الكبيرة في زيادة الناتج المحلي وزيادة فرص العمل، ويستخدم مصطلح **مدينة المعرفة Knowledge City** لوصف استراتيجية التنمية القائمة على المعرفة، التي تهدف إلى تعزيز ودعم عمليات إدارة المعرفة التي تحدث في منطقة حضرية. ويتحقق ذلك من خلال التفاعل المستمر بين وكلاء المعرفة (الجامعات، ومعاهد البحث، والشركات، والمواطنين، إلخ) فيما بينهم وكذلك مع وكلاء المعرفة في المدن الأخرى، بحيث تتدفق المعرفة باستمرار. وثمة تأكيد إن الصياغة الناجحة لإستراتيجية التنمية القائمة على المعرفة، وتشكيل رؤية متماسكة، وشبكات الاتصالات المتقدمة، والبنى التحتية للمدينة ومستوى تعليم المواطن تدعم باستمرار هذه التفاعلات.(١٩٣)

ويُمكن تفسير التفاوت –وربما الاختلاف– بين مصر وحالتى المقارنة (الصين وإسرائيل) فى ترجمة دور الجامعات كمفتاح للتنمية والابتكار بأرض الواقع فى ضوء مفاهيم الشراكة، الاستقلالية، الحرية الأكاديمية والمحاسبية. فقد أكدت حالتى المقارنة الصين وإسرائيل على دعم وتعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة وتوفير المناخ السياسي والاقتصادى والاجتماعي المناسب لنجاح تلك الشراكة. وتُعرف **الشراكة Partnership** بأنها: "علاقة ذات طابع تبادلي تعاوني؛ حيث يُقدم كل عضو

أفضل ما لدية لنجاح التحالف للطرف الآخر"[١٩٤]، أي أنها بناء علاقة تعاون بين طرفين، تتكامل بينهما الأدوار والمسئوليات، وكذلك المكاسب والخسائر.[١٩٥]

وفى إطار دعم الصين وإسرائيل للشراكة بين الجامعة والمجتمع، وبما يُمكنها فى قيادة المجتمع؛ فقد تبنت كلا الدولتين مفهوم **الاستقلال الجامعي Autonomy of University**، والتى يُعرّف بأنه: "حرية الجامعة في إدارة شئونها الخاصة، دون تأثير من أي مستوى حكومي آخر، بالإضافة إلى سلطتها في وضع أهدافها وبرامجها الخاصة، وسلطتها في تحديد وسائل الوصول إلى هذه الأهداف، ويتضمن أيضًا حريتها من الناحية الاقتصادية والسياسية"[١٩٦]. ويُعّرف –أيضا– بـ حرية التصرف بدون أي تحكم خارجي.[١٩٧]

ومن ثم، فقد نقلت الصين وإسرائيل المزيد من السلطات إلى الجامعات؛ اعترافاً بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ومنحها المزيد من الاستقلالية والحرية؛ بحيث تتمتع هذه الجامعات بالمرونة الكافية للاستجابة للاحتياجات المجتمعية المتنوعة في ظل ظروف متغيرة وتنافسية. وتتضمن عملية النقل تغييراً في أدوار الحكومة والجامعات، وتغييراً في العلاقات القائمة بينهما، وتأكيدا لاستقلال الجامعات وتمتعها الإدارة الذاتية.[١٩٨]

ولم يقتصر الأمر –فقط– على ضمان الاستقلال المؤسسي للجامعة لتسهيل الشراكة والتحرك فى المجتمع بحرية ومرونة كبيرة، بل عمدت كلا الدولتين الصين وإسرائيل –أيضا– إلى دعم الحرية الأكاديمية للجامعة، نظرا لقناعتهما أن الجامعات مجتمع للعلماء؛ وهذا المجتمع ينبغي أن يكون حر في السعي وراء المعرفة دون تدخل غير مبرر من أية جهة كانت، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ومن ثم تتمتع جامعات تلك المجتمعات بأن لكل جامعة قوانينها الخاصة ولوائحها الداخلية التي تتصل بكل ما يرتبط بالجانب الأكاديمي التعليمي والبحثي والخدمي.[١٩٩] وتُعرّف **الحرية الأكاديمية Academic Freedom** بأنها: حرية كل أعضاء المجتمع الأكاديمي في القيام بوظائفهم في التدريس والبحث والكتابة والتعلم وتبادل ونشر

المعلومات وتوفير الخدمات، دون خوف من أي تدخل في وظائفهم أو ضغط يمارس عليهم من جانب الدولة، أو أي سلطة عامة أخرى.(٢٠٠) ويقصد بها أيضا: حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي في إجراء البحوث، والتعليم، والتحدث، والنشر، لا تخضع إلا لقواعد ومعايير التحقيق العلمي، دون أي تدخل أو عقوبة تفرض عليهم، في إطار البحث عن الحقيقة والفهم.(٢٠١) يتضح من ذلك أن الاستقلالية والحرية دعامتان أساسيتان فى نجاح الجامعة فى الارتباط بالمجتمع وخدمته بل وقيادته.

وقد تأكدت الصين وإسرائيل من نجاح جامعاتها فى أداء وظائفها وكونها – فعلا– مفتاح الابتكار فى المجتمع من خلال تطبيق مفهوم **المحاسبية Accountability**، والذي يُعرف بأنه: الالتزام بتقديم الدليل على الإدارة الحسنة، والإشراف الجيد، والأداء الكامل كالتزام مجلس الإدارة تجاه الهيئة العامة للمنشأة. علاوة على قياس العائد التعليمي Ret to Education، والذي يُشير إلى العلاقة التفاعلية الترابطية بين التعليم والاقتصاد.(٢٠٢) فى ضوء ما سبق يتضح أن مصر فى حاجة إلى التأكيد على ذات المفاهيم وممارستها على أرض الواقع.

٣. كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات:

تُشير أدبيات التربية المقارنة والجغرافية الاقتصادية للتعليم العالى والتعليم العالى المقارن أن نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة شهدت زيادة الاهتمام العالمى بالتعليم العالى وتطويره والاعتماد عليه فى قيادة المجتمعات للعالمية فى ظل النظام العالمى الجديد وارتفاع وتيرة العولمة. وباستقراء الواقع فى حالات المقارنة ومصر، يتضح التشابه بينها فى الاهتمام بتطوير التعليم العالى وتحقيق الجودة والسمة الدولية لمؤسساتها على رأس أولوياتها الوطنية فى تلك الفترة. ويُمكن تفسير هذا التشابه فى ضوء مفاهيم العولمة والتجديد التربوي والتنافسية، والتى فرضت وجودها على أفكار وتوجهات القيادات السياسية والأكاديمية فى الدول الثلاث.

وتُعرَّف **العولمة Globalization** بأنها: مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، تذوب فيها الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية السلوكية للدولة القومية

في الإطار العالمي، من خلال الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، التي خلقت اتجاهًا عامًّا بانفتاح الدول على بعضها، لتكون ما يسمى (عالم بلا حدود)، يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف.(٢٠٣) وتُشير كذلك إلى التوسع في نطاق المعاملات الدولية وسرعتها وتأثيراتها؛ مثل: التجارة، الاستثمار، الاتصالات والتعليم. ومن ثم تتعدد الطرق التي تعمل بها العولمة كقوة سياسية وثقافية وأيديولوجية. وبالتالي؛ تتطلب العولمة الاندماج المتزايد للمجتمعات المختلفة بشكل نموذجي يجعلها قادرة على مسايرتها والتكيف معها. فثمة تأكيد أنه لا توجد عملية واحدة للعولمة، بل هناك مجموعة متنوعة من العمليات المتشابكة التي تعكس الاتجاه المستمر للرأسمالية للتوسع عبر الحدود الوطنية. ولعل من أبرز عمليات العولمة، عولمة التعليم.(٢٠٤)

وقد فرضت عولمة التعليم ضرورة إصلاح نظام التعليم العالى وتجديده بما يلائم خطط الدول للتعامل مع العولمة. ومن ثم تشابهت الدول الثلاث فى تبنى مفهوم **التجديد التربوي Educational Innovation** والذي يعرف بأنه: "عملية التغيير والتحسين في النظام التعليمي أو في جزء منه؛ بغرض رفع كفاءته، وزيادة فاعليته، وجعله أكثر ملاءمة لظروف المجتمع الذي يوجد فيه"(٢٠٥). ويُعرّف كذلك بأنه: "محاولات للتغيير في النظام التربوي، من خلال الخروج عن النمط المألوف، وتطوير النظام التعليمي باستحداث نماذج وممارسات تربوية جديدة؛ لمحاولة جعل النظام التعليمي أكثر ملاءمة وتجاوبًا مع حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع، وتحقيق أهدافه في مواجهة التطور والتنمية في جميع نواحي الحياة"(٢٠٦).

ويأتي التجديد فى منظومة التعليم العالى الذي تبنته الدول الثلاث لمحاولة تحقيق الميزة التنافسية للجامعات، بكل ما يحمله المصطلح من معان. وتُعرّف **الميزة التنافسية Competitive Advantage** بأنها: مدى قدرة الجامعة على التفوق في الأداء على منافسيها، نتيجة تقديم خدمات بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، والقدرة على أداء الأعمال بشكل متميز، وبشكل أفضل من المنافسين. وهناك أركان أساسية للميزة التنافسية وهي الكفاءة، والجودة، والتحديث، والاستجابة لردود أفعال العملاء.(٢٠٧)

وفى سياق تحقيق الميزة التنافسية، سعت الصين وإسرائيل بدرجة كبيرة، ومصر بدرجة أقل إلى زيادة الاهتمام بتدويل التعليم العالى؛ والذي يُعد أحد الطرق التي تستجيب بها الدولة لتأثير العولمة Globalization، ولكن مع الأخذ في الاعتبار خصوصية هذه الدولة. ويُعرّف **تدويل التعليم العالى Internationalization of Higher Education** بأنه: عملية دينامية، تهدف إلى تضمين البعد الدولي وعبر القومي، في كل من الوظائف الرئيسة المنوطة بها مؤسسات التعليم العالي، والتي تتمثل في التدريس والبحث وخدمة المجتمع، للاستجابة للمتطلبات، ومواجهة التحديات التي تفرضها عولمة سوق العمل والاقتصاد والمجتمع ككل.(٢٠٨)

ثانيا: المعطيات العامة لجغرافية التعليم العالى:

في ضوء ما سبق، وبناء على المؤشرات التى تم استخلاصها من الإطار النظري، يتضح أن ثمة اهتماما متعدد ومتداخل التخصصات بجغرافية التعليم العالى، من حيث التوزيع الجغرافي لمؤسساته. وكيفية تحقيق التنمية وقيادة الابتكار والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية؛ بما يساعد الدول أن تكون دولا محورية –مركزية– للتعليم العالى فى ظل النظام العالمى الجديد وتحدياته. وفى هذا السياق –وبعد إجراء المقارنة التفسيرية– يُمكن الوقوف على مجموعة من المعطيات العامة التى يُمكن فى ضوئها تغيير جغرافية التعليم العالي في عالمنا المعاصرة؛ بما يُمكن الدول من تحقيق المساواة والتنمية والعالمية؛ وهى:

١- معطيات مرتبطة بالتوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالى:

فى ضوء المقارنة التفسيرية والمؤشرات النظرية، وما انتهى كل قسم من الأقسام التى تناولت حالات الدراسة، يُمكن القول: إن ثمة مجموعة من المعطيات التى ينبغي على الدول القومية مراعاتها عند التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالى بما يُمكنها من تحقيق ديمقراطيته وتكافؤ الفرص والوصول إليها؛ منها:

– تبنى الدولة لمبادئ ديمقراطية التعليم العالى وتكافؤ الفرص والمساواة –فكرا وممارسة– بحيث يتطابق الواقع الفعلي مع الخطاب السياسي التعليمي.

- التوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم العالى فى ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لكل إقليم، وفق تخطيط علمي مدروس، يستفيد من الماضي ومن خبرات الآخرين.
- اقتناع القيادات السياسية والأكاديمية –فكرا وممارسة– بأهمية التعليم العالى ودوره فى تحقيق التنمية وخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الدراسات البينية –متعددة ومتداخلة التخصصات– وتحفيز أساتذة الجامعات والباحثين والطلاب على التأليف وإجراء الدراسات والبحوث فى مجال جغرافية التعليم عامة والتعليم العالى خاصة، والتواصل مع الجهات المسؤولة لتطبيق نتائجها فى الواقع.
- نشر الوعي بالأوساط المجتمعية بأهمية التعليم العالى فى إحداث الحراك الاجتماعى، وتغيير حياة الأفراد والمجتمعات.

٢- معطيات مرتبطة بكون الجامعات مفتاح التنمية والابتكار فى المجتمع:

فى ضوء المقارنة التفسيرية والمؤشرات النظرية، وما انتهى إليه كل قسم من الأقسام التي تناولت حالات الدراسة (الصين وإسرائيل ومصر)، يُمكن القول: إن ثمة مجموعة معطيات ينبغي على الجامعات مراعاتها للقيام بوظائفها –كما ينبغي– فى تحقيق الابتكار، والمساهمة بل وقيادة خطط التنمية والابتكار فى المجتمع، منها:

- قناعة القيادة السياسية بالدور الوظيفي الحيوي الذي تلعبه الجامعات فى حياة المجتمع، ووضعها على رأس أولوياتها وخططها القومية، باعتبارها أمن قومي داخلي (خط دفاع) وخارجي (خط هجوم).
- فهم طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الجامعات، وإعداد خطتها الاستراتيجية فى ضوء خطط المجتمع التنموية ورؤيته المستقبلية.
- واقعية مشروعات وخطط التطوير واستمراريتها، والمتابعة والرقابة لها، وتطبيق مبادئ المحاسبية؛ لضمان نجاحها.

- مواكبة أقسامها وبرامجها الأكاديمية للتطورات العلمية والمعرفية، واحتياجات ومتطلبات المجتمع المحلى والإقليمي والعالمي بمختلف قطاعاته، ومهارات سوق العمل العالمى.

٣- معطيات مرتبطة بكارتوجرافيا التصنيفات العالمية الجامعات:

فى ضوء المقارنة التفسيرية والمؤشرات النظرية التي تم استخلاصها من الإطار النظري، وما انتهى كل قسم من الأقسام التى تناولت حالات المقارنة، يُمكن القول: إن ثمة مجموعة معطيات ينبغي أن تكون فى الاعتبار إذا أرادت الجامعات تطوير ذاتها، والدخول إلى ميدان المنافسة العالمية، وحجز مكان لها على خريطة التصنيفات العالمية، منها:

- قناعة القيادات السياسية والأكاديمية والشعبية بأهمية تطوير الجامعات، وإعطائها الأولوية فى المشروعات القومية، بما يُمكنها من تحسين أدائها والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات.
- قناعة الجامعات بأهمية التصنيفات العالمية ونتائجها، ودورها الحيوي فى اتخاذ إجراءات تطويرها، وتعزيز سمعتها الأكاديمية، والتسويق العالمى لها.
- النظر إلى التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها ونتائجها على أنها أداة مهمة تُساعد الجهات المختلفة فى تشخيص واقع الجامعات وتحديد مكانها مقارنة بجامعات الدول الأخرى، ورسم خطط التطوير والإصلاح. وأنها – التصنيفات– ليست مؤامرة ضد دول بعينها، أو مجاملات لبعض الدول، وأنها أصبحت واقع فرضة النظام العالمى الجديد.

فى ضوء ما سبق يتضح أن الاهتمام بجغرافية التعليم العالى من حيث توزيع مؤسسات التعليم العالى بعدالة بين أقاليم الدولة ومناطقها وفقا للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، ووضعها على رأس أولويات المشروعات القومية للتطوير، وتوفير الإمكانات والمناخ الملائم لها للعمل فى المجتمع بصلاحيات واسعة فى إطار محاسبي كفء، يساهم فى تحقيقها للابتكار وقيادته، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق

ميزة تنافسية تمكنها من الدخول إلى ميدان المنافسة العالمية، والتواجد فى خرائط التصنيفات العالمية.

ومن ثم يتضح صدق الفرضية التى تبناها البحث والتى تنص على: "**إن تحقيق العدالة والمساواة للوصول للتعليم العالى، والمساهمة فى تحقيق التنمية الابتكار فى المجتمعات المعاصرة والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، مرهون بقدرة الدولة على تغيير جغرافية التعليم العالى بها من خلال مشروعاتها وخططها التطويرية، فى ظل هذا النظام العالمى، مع الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية**".

القسم السابع

نتائج البحث والإجراءات المقترحة

انطلق البحث الراهن من أجل تحقيق هدف رئيس يتمثل فى طرح مجموعة من الإجراءات المقترحة لتغيير جغرافية التعليم العالى المصـــري، بما يحقق المســـاواة والتنمية والوصول للعالمية، وذلك فى ضوء كل من الدراسة النظرية والدراسة المقارنة بين الصين وإسرائيل. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس اتبع البحث المنهج المختلط فى الدراسات التربوية المقارنة، والذي جميع بين (المدخل الوظيفي وأســـلوب تحليل النظم العالمية وأســـلوب التمثيل الكارتوجرافي). وقد انتهى البحث خلال الأقســـام الســـابقة من الخطوات الثلاث الأولى فى المنهج المختلط بإثبات فرضية البحث، ولم يتبق على استكمال تطبيق هذه المنهجية ســـوى تحقيق الخطوة الرابعة والأخيرة، والمتمثلة فى اســـتخلاص النتائج وتفسيرها والتوصل إلى الإجراءات التى يُمكن أن تُساعد فى تغيير جغرافية التعليم العالى فى مصـر، بما يتماشـى مع السـياق الثقافي المصـري وتوجهات الدولة المصـرية ورؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠.

وبناء على ذلك، يهتم القسم الراهن ببلورة النتائج التى توصل إليها البحث، ثم طرح الإجراءات المقترحة لتغيير جغرافية التعليم العالى المصري؛ خاصة وأن البحث قد أثبت على مدار الأقسام السابقة –نظريا وتطبيقيا– صدق الفرضية "إن تحقيق العدالة والمساواة للوصول للتعليم العالى، والمساهمة فى تحقيق التنمية الابتكار فى المجتمعات المعاصرة والتواجد على خرائط التصنيفات العالمية للجامعات، مرهون بقدرة الدولة على تغيير جغرافية التعليم العالى بها من خلال مشروعاتها وخططها التطويرية، فى ظل هذا النظام العالمى، مع الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية".

وفى سياق ذلك، يسير القسم الراهن وفقا للمحاور الآتية:

أولا: نتائج البحث وتفسيرها.

ثانيا: الإجراءات المقترحة لتغيير جغرافية التعليم العالى المصري.

ويمكن تناول ذلك فيما يأتي:

أولا: نتائج البحث وتفسيرها.

فى ضوء ما تم تناوله على مدار الأقسام السابقة، توصل البحث للنتائج الآتية:

١. أن جغرافية التعليم العالى مجال متعدد ومتداخل التخصصات، يُعنى بمعالجة موضوعات المساواة فى الوصول للتعليم العالى بالتوزيع الجغرافي العادل لمؤسساته وفقا لمحددات الفضاء المكاني، ودور الجامعات فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار فى المجتمع الذي تعمل فيه، والتمثيل الكارتوجرافي للجامعات وطنيا وإقليميا وعالميا وفقا لمعايير ومؤشرات معينة.

٢. أن استخدام منهج البحث المختلط Mixed-Methods (مداخل البحث فى التربية المقارنة مع مداخل البحث الجغرافي القائمة على التحليل المكاني) قد يوفر إمكانيات جديدة تُساعد الباحث التربوي المقارن فى طرح رؤى جديدة غير تقليدية عن التعليم العالى من حيث سياساته، نظمه، أنماطه، هياكله وتصنيفاته.

٣. أن هناك ضرورة أن تهتم الدراسات التربوية المقارنة –فى مجال التعليم– اهتمامًا متزايدًا بالطبيعة الجغرافية للتعليم العالى، بما في ذلك العلاقات بين: المناهج الدراسية وأسواق العمل والعولمة. التعليم العالى والحراك المكاني المحلى والإقليمي والدولي، التعليم العالى والريادة الوطنية فى ظل اقتصاد المعرفة، التعليم العالى وخطط التنمية الشاملة والمستدامة، التعليم العالى ومراكز الابتكار والإنتاج والنشر العلمي، التعليم العالى واستهلاك المعرفة.

٤. أن إعادة هيكلة التعليم العالى ورسم خرائط جديدة لتوفيره في الاقتصادات النيوليبرالية أصبح محورًا للعديد من الدراسات حول حق الوصول إلى التعليم العالى؛ باعتباره يلعب دورًا حيويًا في إعادة إنتاج رأس المال الثقافي والاقتصادي.

٥. أن التمثيل الكارتوجرافي يُعد من الأمور المهمة فى تشخيص الواقع وتبيان المستقبل. ومما يدلل على ذلك أن خرائط التعليم العالى الواقعية والموضوعية

تُعتبر الدليل فى رسم السياسات واتخاذ القرارات للذين يتولون مناصب قيادية ويسعون للتطوير وتغيير الواقع.

٦. أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات تُظهر بشكل واضح التباين الكبير بين دول المركز (دول الشمال) ودول الأطراف أو الهامش (دول الجنوب) فى نظم التعليم العالى، فى ظل التنافسية وعولمة التعليم.

٧. أن نتائج التصنيفات العالمية للجامعات تُساعد فى إيجاد منافسة صحية؛ من خلال تحفيز الجامعات على تحسين مستواها بالنسبة لمثيلاتها، وذلك بالطبع مرهون بأن يكون لدى الجامعة الإرادة والدراية الكاملة عن كيفية تحسين مستواها، ومما يدلل على ذلك التغيير فى عدد جامعات كل دولة وترتيبها عند عقد مقارنة بين نتائج التصنيف الواحد من سنة لأخرى.

٨. أن الدولة الصينية نجحت خلال العقود الثلاثة فى تغيير جغرافية التعليم العالى بها؛ من خلال إعادة توزيع مؤسساته والتوسع فى إنشاء مؤسسات جديدة فى أرجاء البلاد كافة، انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة فى الوصول للتعليم العالى للجميع. ومما يدلل على ذلك ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي من أقل من ١٠٪ في أواخر التسعينيات إلى أكثر من ٥٤% خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ بما يُعادل حوالي ٤٧ مليون طالب.

٩. أن التعليم العالى نجح فى أن يصبح عنصرا رئيسا فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار فى الدولة الصينية؛ وذلك بفضل الدعم اللامحدود له، ووضعه على رأس أولويات العمل الوطني. ومما يدلل على ذلك إستراتيجية الصين القائمة على إعادة إحياء الأمة الصينية من خلال التعلم والتعليم، والتأكيد على تطوير العلوم والتكنولوجيا والتعليم فى الصين، وأن يلبى التعليم متطلبات الحداثة، وتحفيز الإبداع والابتكار فى التعليم بمختلف صوره.

١٠. أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات الصينية تُظهر مدى التقدم الذي حدث على مدار السنوات العشرون الماضية، وتحول الدولة الصينية

من كونها دولة من دول الأطراف إلى دولة من دول المركز فى التعليم العالى. ومما يدلل على ذلك عدد الجامعات الصينية وترتيبها فى نتائج التصنيفات الأخيرة ٢٠٢١/٢٠٢٠، وجاذبية سوق التعليم العالى الصيني بالنسبة للعديد من طلاب دول العالم.

١١. أن السلطات الإسرائيلية عمدت منذ احتلال الأراضي الفلسطينية إلى الاهتمام بجغرافية التعليم العالى؛ من خلال التوسع فى إنشاء مؤسساته – غير الجامعة العبرية التي أنشئت عام ١٩١٨– على الأراضي المحتلة، وربما يرجع ذلك ليس –فقط– انطلاقا من مبدأ العدالة والمساواة فى الوصول للتعليم العالى للمستوطنين، وإنما –أيضا– لفرض هيمنتها وثقافتها على الأرض. ومما يدلل على ذلك ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم العالي إلى حوالي ٦٥٪ من الفئة العمرية (١٨ – ٢٣) خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩؛ بما يُعادل حوالي ٣٢٠ ألف طالب.

١٢. أن التعليم العالى يعتبر الأداة التى يعتمد عليها الاحتلال الإسرائيلي فى بناء كيانه المحتل وتحصينه والحفاظ عليه، وتحقيق التنمية وقيادة الابتكار ؛ وذلك بفضل قناعة سلطات الاحتلال أن التعليم أساس تنفيذ المشروع الصهيوني، وصياغة الهوية الإسرائيلية، وزيادة هيمنته على الأراضي الفلسطينية، وفرض وجوده إقليميا وعالميا من خلال مساهمته فى النظام الاقتصادي العالمى.

١٣. أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية لجامعات الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الماضية تُظهر مدى جودتها وقوتها والثبات النسبي للمراكز التى تحتلها. ويُعد الاحتلال الإسرائيلي من مناطق المركز فى التعليم العالى. ومما يدلل على ذلك تواجد سبع جامعات من أصل ثمانية فى نتائج التصنيفات الأخيرة ٢٠٢١/٢٠٢٠، والحراك الأكاديمي العالمى له، وعدد براءات الاختراع.

١٤. أن الدولة المصرية عملت خلال السنوات الأخيرة على تغيير جغرافية التعليم العالى بها؛ من خلال التوسع فى إنشاء جامعات حكومية وخاصة أهلية جديدة فى كل ربوع البلاد، سعيا لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة فى الوصول للتعليم العالى. ومما يدلل على ذلك زيادة عدد الجامعات الحكومية من ١٧ جامعة فى العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٧ جامعة فى العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وزيادة عدد الجامعات الخاصة من ١٨ جامعة فى ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٩ جامعة فى ٢٠٢٠/٢٠١٩. وإنشاء أربع جامعات أهلية دولية ٢٠٢٠/٢٠١٩.

١٥. أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي فى مصر بلغ حوالي ٣٥٪ من الفئة العمرية (١٨ – ٢٣) خلال العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠١٩، بما يُعادل حوالي ٣.٣٣٨.٩٠٠ طالب، إلا أن مصر ما زالت بعيدة عن حالتى المقارنة، وفى حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد فى مجال تحقيق المساواة والعدالة للوصول إلى التعليم العالى. وربما يرجع ذلك إلى أن الجامعات الحكومية الجديدة التى أنشئت خلال السنوات الماضية لم تكن بالجديدة؛ بل فروع لجامعات قائمة بالفعل وكان بها طلاب. علاوة على أن الجامعات الخاصة تستقطب نوعية معينة ونسبة محدودة جدا من الطلاب. ومن ثم ربما لم تسهم الجامعات الحكومية الجديدة والجامعات الخاصة فى زيادة معدل الالتحاق بالتعليم العالى.

١٦. أن الخطاب السياسي التعليمي المصري والوثائق الرسمية تؤكد ضرورة مساهمة الجامعات فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠؛ وذلك من خلال التحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها وتطبيقها ونشرها، وتحقيق الملاءمة بين برامجها ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي الوصول إلى الجودة والكفاءة.

١٧. أن التعليم العالى في حاجة لمزيد من الجهود لترجمة الخطاب السياسي التعليمي على أرض الواقع؛ بما يسهم فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار.

١٨. أن كارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات المصرية تُظهر قلة عددها وتراجع ترتيبها، وأن مصر تُعتبر دولة من دول الأطراف فى التعليم العالى. ومما يدلل على ذلك قلة عدد الجامعات المصرية وترتيبها المتأخر فى نتائج التصنيفات الأخيرة ٢٠٢٠/٢٠٢١.

١٩. أن الجامعات المصرية الخاصة لم تدخل بعد ميدان المنافسة العالمية، ولم تتواجد أية منها على خرائط التصنيفات العالمية، رغم تواجدها وممارسة العملية التعليمية والبحثية والدعم المجتمعي الرسمي لها منذ العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧.

ثانيا: الإجراءات المقترحة لتغيير جغرافية التعليم العالى المصري:

فى ضـوء توجهات الدولة وإسـتراتيجية التعليم العالي المصـري ٢٠٣٠ والرامية إلى المسـاهمة فى تحقيق رؤية مصـر ٢٠٣٠؛ والتى تتمثل فى: "دولة جديدة قائمة على العدالة والتنمية المسـتدامة، ذات اقتصـاد تنافسـي متنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والإنسان، ويرقى بجودة الحياة وسعادة المصريين".(٢٠٩)

وفى سياق الاهتمام بترجمة ذلك على أرض الواقع، ثمة مجموعة من السياسات التى ينبغي أن تكون واضحة عند توزيع مؤسسات التعليم العالى وتوطينها بما يُمكنها من تحقيق المسـاواة فى الوصـول إلى التعليم العالى ومسـاهمتها فى التنمية والابتكار؛ يُمكن بلورة أهمها فيما يأتي:

- تحقيق متطلبات السياسة العامة للدولة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) فى توفير خدمات التعليم العالى وفقا لمعدلات مقبولة، وبما لا يقل عن المعدلات العالمية.
- تعظيم الاستفادة من هيكل التوزيع الجغرافي والكمي للتعليم العالى؛ من حيث التركز والتباعد المكاني، والانتشار، وتكاملها مع برامج الخدمات بالخطط الاستراتيجية على المستويات التخطيطية المختلفة.
- اتساع المساحة الجغرافية للدولة المصرية، وتفاوت التوزيع الجغرافي للسكان.

- تزايد النمو السكاني، فقد بلغ عدد سكان مصر فى عام ٢٠٢١ حوالي ١٠١ مليون، بعد أن كان حوالى ٦ مليون عام ٢٠٠٠، بزيادة ٤٠ مليون نسمة. الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والذي لديهم الرغبة والطموح فى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى.
- زيادة نسبة السكان فى سن التعليم الجامعي ١٨ – ٢٣ عام، والتى ينبغي على الدولة استثمار طاقاتهم من خلال تعليم عال جيد فى بناء الوطن.

ويقترح البحث الراهن مجموعة من الإجراءات التى يُمكن أن تُساعد الدولة المصرية فى تفعيل قدرتها بتغيير جغرافية التعليم العالى بها، من ناحية تحقيق المساواة والتنمية والابتكار والعالمية، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يأتي:

(١) إجراءات مرتبطة بجغرافية التعليم العالى وتوجهات الدولة:

ثمة إجراءات عامة ينبغي القيام بها تجاه جغرافية التعليم العالى المصري بما يدعم تحقيق المساواة والتنمية والابتكار والعالمية، هى:

١. تخطيط إستراتيجية نهضة الدولة المصرية ومستقبلها بجعل التعليم العالى والبحث العلمي المحرك الرئيس لها. وذلك انطلاقا من القناعة بأن إصلاح التعليم العالى وتطويره الأساس والأولوية فى تطوير المجتمع المصري وتنميته والوصول به إلى العالمية، فالتعليم العالى يوفر الكوادر البشرية والبحثية والابتكارات العلمية والتكنولوجية الفائقة التى تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُساعد فى المنافسة عالميا. وهذا يتفق مع أسس النظرية الوظيفية البنائية؛ التى تؤكد أن التعليم العالى أحد منظومات المجتمع الفرعية، وهذه المنظومة تستمد مقوماتها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) من المجتمع، وتؤدى وظائفها بالاتساق والتناغم مع المنظومات الفرعية الأخرى، بما يسهم فى حركة المجتمع وتطوره. وقد ساعد هذا التوجه الدولة الصينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي فى تحقيق التنمية والابتكار والمنافسة عالميا.

٢. انتقاء نخبة من العقول المفكرة، الملهمة، المنفتحة، المبدعة، الواقعية، العملية، الطموحة، الرشيدة تُمثل المجتمع المصري عامة، ومجتمع التعليم العالى خاصة –بعيدا عن أي توجه أيديولوجي– وتفويضها لإدارة ملف التعليم العالى بصلاحيات واسعة، لتكون قادرة على تحمل تلك المسؤولية وضمان محاسبتهم أمام المجتمع.

٣. تشجيع الدراسات والبحوث البينية –متعددة ومتداخلة التخصصات– فى دراسة التعليم العالى؛ بما يوفر رؤى شاملة متكاملة للواقع واتجاهات التطوير.

٤. التخطيط المدروس لتطوير التعليم العالى وإعادة رسم خرائطه؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ. إجراء تقويم شامل للسياسات الحكومية والمشروعات القومية السابقة لتطوير التعليم العالى؛ للوقوف على مدى نجاح أو إخفاق تلك السياسات والمشروعات فى إحداث التطوير والإصلاح المنشود. وهذا يتسق مع مبادئ التخطيط العلمي السليم القائم على الاستفادة من خبرات الماضي.

ب. إجراء دراسات شاملة وتقويم علمي دقيق ومتعمق لمنظومة التعليم العالى فى ضوء أهدافها وخطط مصر التنموية ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وإلى أي مدى تعمل هذه المنظومة باتساق مع المنظومات الفرعية الأخرى، وتساهم فى تحريك المنظومة الأم – المجتمع– وتطويرها.

ج. إجراء دراسات تقويمية شاملة عن فروع الجامعات التى تحولت لجامعات قائمة بذاتها؛ لبيان قدرتها أداء وظائفها بعد انفصالها عن الجامعة الأم، ومدى مناسبة برامجها وتخصصاتها الأكاديمية وقدرتها على تطوير المدينة أو المحافظة التى توجد بها، وقيادتها

لتحقيق خططها التنموية وفق أنشطتها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية والثقافية.

د. إجراء دراسات تقويمية شاملة عن الجامعات الخاصة والأهلية؛ للوقوف على مدى تحقيقها للأهداف التى أنشئت من أجلها طبقا لقانون الجامعات الخاصة، ودورها فى التنمية والابتكار للمدينة والمحافظة والإقليم الذي تعمل فيه، وبيان أسباب عدم تواجد أية جامعة منها فى التصنيفات الإقليمية والعالمية للجامعات.

هـ. إجراء تقويم شامل للجامعات الخاصة والأهلية التى صدر بإنشائها قرارات جمهورية منذ سنوات طويلة ولم تبدأ الدراسة بها بعد لمعرفة مشكلاتها والتحديات التى تواجهها؛ مثل: جامعة الساحل الشمالي (القرار الجمهوري رقم ٢٩٧ لسنة ٢٠٠٩)، جامعة العلمين (القرار الجمهوري رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٠)، جامعة العاشر من رمضان (القرار الجمهوري رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩)، الجامعة الحضرية (القرار الجمهوري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٣).

٥. ضمان الاتفاق (الإجماع) المجتمعي على الخطة المقترحة لتطوير التعليم العالى، من خلال مشاركة جهات المجتمع وقطاعاته المختلفة فى وضع تلك الخطة؛ لضمان واقعيتها وتضافر الجهود كافة فى تنفيذها، وضمان استمراريتها.

٦. زيادة ميزانية التعليم العالى والبحث العلمي؛ بما يُمكنه من أداء وظيفته فى خدمة المجتمع، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ. رفع نسبة الإنفاق على التعليم العالى والبحث العلمي من الناتج المحلى الإجمالي، بما يتماشى مع معدلات الإنفاق العالمية.

ب. تشجيع منظمات المجتمع المدني للمساهمة بالتبرعات والهبات للجامعات.

٧. المتابعة المستمرة لكل الإجراءات السابقة، وإيجاد حلول لكل المشكلات التى تظهر، ومواجهة التحديات بأسلوب علمي واقعي.

(٢) إجراءات مرتبطة بتحقيق مبدأ المساواة فى التعليم العالى:

ثمة إجراءات عامة ينبغي القيام بها لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة فى الوصول للتعليم العالى لجميع أبناء المجتمع المصري، فى ظل تأكيد الخطاب السياسي/التعليمي على ديمقراطية التعليم العالى والوصول به إلى معدلات الالتحاق العالمية، وهى:

١. إنشاء جامعات حكومية جديدة –غير إجراءات تحويل فروع الجامعات الحالية إلى جامعات مستقلة– فى المدن/المحافظات التى تشهد زيادة سكانية عالية؛ لضمان إيجاد أماكن جديدة وفرص الوصول العادل للجميع، خاصة فى الأماكن ذات التقاليد الثقافية المحافظة، وذات الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية المنخفضة.

٢. توفير نسبة معقولة –إلزامية– من مقاعد الجامعات الخاصة والأهلية لأبناء المدينة/المحافظة/الإقليم المتفوقين من ذوي الظروف الاقتصادية/الاجتماعية المنخفضة، فى شكل منح دراسية كاملة؛ وذلك كجزء من المسؤولية المجتمعية لتلك الجامعات.

٣. المساواة فى فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى بين خريجي المدارس الثانوية العامة وخريجي المدارس الفنية، مع وضع أولوية الالتحاق والنسبة العالية للملتحقين فى بعض الكليات لخريجي المدارس الفنية فى ضوء طبيعة تلك المدارس؛ مثل: (الصناعية "كليات الهندسة"، التجارية "كليات التجارة"، الزراعية "كليات الزراعة"، الفندقية "كليات السياحة والفنادق" ... وهكذا). الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإقبال على المدارس الفنية، وتخفيف الضغط من على مدراس الثانوية العامة، مما يُساعد فى تطويرها وتقديم خدمة تعليمية أفضل.

٤. المتابعة المستمرة لكل الإجراءات السابقة، وإيجاد حلول لكل المشكلات التى تظهر، ومواجهة التحديات بأسلوب علمي واقعي.

(٣) إجراءات مرتبطة بالجامعة كمفتاح للتنمية والابتكار بالمجتمع المصري:

ثمة إجراءات ينبغي القيام بها لدعم قدرة الجامعة المصرية للمساهمة فى تحقيق التنمية وقيادة الابتكار فى المدينة/المحافظة/الإقليم الذي تعمل فيه، منها:

١. ترجمة مواد الدستور وبنود قانون تنظيم الجامعات فيما يتعلق باستقلالية الجامعات –ماليا وإداريا– وحريتها الأكاديمية –التدريسية والبحثية– على أرض الواقع؛ بما يُمكنها من سرعة الحركة والمرونة فى تلبية متطلبات المجتمع الذي تعمل فيه.

٢. توفير المناخ المناسب الداعم للجامعات فى حركتها بالمجتمع والدخول فى شراكات مع قطاعات العمل والإنتاج بدون تعقيدات إدارية، لتطبيق نتائج أبحاثها وابتكاراتها، وتنفيذ المشروعات الصناعية والاجتماعية وفقا لمجال عملها، وتقديم المشورة والخبرة؛ بما يمكنها من المساهمة فى تنمية المجتمع وقيادة الابتكار لمحيطها من ناحية، وضمان مصدر مهم للتمويل والاستثمار من ناحية أخرى.

٣. ربط الجامعات بالمدينة/المحافظة/ الإقليم الذي تتواجد فيه؛ ويُمكن تحقق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ. إنشاء جامعات حكومية وخاصة وأهلية جديدة ذات برامج وتخصصات مميزة ومرتبطة بالمدينة/المحافظة/الإقليم الذي ستعمل به، والبُعد عن النمطية والتكرار والعشوائية والقوالب الجامدة.

ب. إعطاء السلطات المحلية (المحافظات) دور رئيس فى إدارة الجامعة، ورسم إستراتيجياتها فى ضوء متطلبات المحافظة وأنشطتها الاقتصادية وخططها التنموية.

٤. دمج الأقسام المتشابهة فى الجامعات بالمحافظة أو الإقليم الواحد فى مجلس أعلى ينسق بينها، ويحدد البرامج الأكاديمية والخطط البحثية لها وفقا لاحتياجات المدينة/المحافظة/الإقليم ومتطلباته التنموية، ويمنع التكرار والتقليد وإهدار المواد البشرية والمادية والبحثية، ويستثمر الفرص المتاحة فى الإقليم كافة.

٥. المتابعة المستمرة لكل الإجراءات السابقة، وإيجاد حلول لكل المشكلات التى تظهر، ومواجهة التحديات بأسلوب علمي واقعي.

(٤) إجراءات مرتبطة بكارتوجرافيا التصنيفات العالمية للجامعات المصرية:

ثمة إجراءات ينبغي القيام بها لدعم قدرة الجامعة المصـــرية فى تطوير أدائها ودخول ميدان المنافســـة إقليميا ودوليا وحجز مكان لها على خرائط التعليم العالى العالمية، وهي:

١. قناعة القيادات الرسـمية والأكاديمية بأهمية التصـنيفات العالمية للجامعات ودورها فى رســم ســياســات التعليم العالى وخطط وبرامج تطويره، وعدم الطعن فى أهميتها وجودة وتميز الجامعات الواردة بها، اسـتنادا إلى نظرية وفكر المؤامرة والعنصرية ضد مصر.

٢. تبنى مشــروع وطني عملاق لتحويل الجامعات المصــرية –على مراحل– إلى جامعات عالمية المســتوى "من الطراز العالمى" لها مكان على خرائط التعليم العالى العالمية. ويُمكن تحقق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ. دراسة المشروعات الصينية (مشروع ٢١١، مشروع ٩٨٥، وخطة الجامعة الصـــينية الجديدة من الدرجة الأولى المزدوجة) دراســـة متأنية، ومحاولة الاستفادة منها بما يتناسب مع المجتمع المصري بسياقه السياسي والاقتصادى والاجتماعي والثقافي.

ب. التخطيط العلمي السليم لهذا المشروع القومى، باستخدام أسلوب التحليل البيئي SWOT Analysis، والذي يُساعد فى الوقوف على

الواقع الراهن للتعليم العالى من منظور جغرافية التصنيفات العالمية للجامعات، وما يتضمنه هذا الواقع من جوانب قوة وجوانب ضعف، وما يوجهه من تحديات، وما أمامه من فرص.

ج. الدعم السياسي والمجتمعي لهذا المشروع القومى، واعتباره أولوية قومية من الدرجة الأولى، مع توظيف أجهزة الدولة المختلفة فى تحقيق ذلك.

د. رصد الميزانيات الكافية لتنفيذ هذا المشروع القومى، مع ضمان تنوع مصادر التمويل ما بين حكومية وخاصة وأهليه.

هـ. التمثيل الجغرافي للجامعات التى يتضمنها المشروع فى مراحله المختلفة، بحيث تكون تلك الجامعات المختارة فى كل مرحلة بمثابة نقاط تميز على خارطة التعليم العالى المصري.

٣. الانفتاح على العالم والتعليم من الآخرين كل ما يُمكن تعلمه – بصرف النظر عن ثقافته– لتغيير جغرافيا التعليم العالى المصري، ومساعدة الجامعات على الدخول إلى ميدان المنافسة العالمية. ويُمكن تحقق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ. إزالة القيود والعقبات التى تعرقل وتؤخر تواصل الجامعات المصرية مع الجامعات عالمية المستوى، للاستفادة منها والتعاون معها، والارتقاء بالأداء، وذلك كترجمة حقيقية لنصوص الدستور والقانون والخطاب السياسي التعليمي التى تؤكد استقلال الجامعات وحريتها الأكاديمية.

ب. تشجيع الجامعات وتحفيزها للدخول فى شراكات وتوأمة مع الجامعات المصنفة عالميا على المستوى الإقليمي والعالمي.

٤. المتابعة المستمرة لكل الإجراءات السابقة، وإيجاد حلول لكل المشكلات التى تظهر، ومواجهة التحديات بأسلوب علمي واقعي.

هوامش البحث

[١] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, "Geographies of the University: An Introduction", in Peter Meusburger, Michael Heffernan and Laura Suarsana (Editors), **Geographies of the University, Within the series "Knowledge and Space"**, volume ١٢ (online: KlausTschira Foundation and Springer, ٢٠١٨), p. ٦.

[٢] Colin Brock, "Comparative Education and the Geographical Factor", **Journal of International and Comparative Education**, ٢٠١٣, Vol ٢, Issue ١, p. ٩.

[٣] Heike Jöns and Michael Hayler, "Global geographies of higher education: The perspective of world university rankings", **Geoforum,** Vol. ٤٦, May ٢٠١٣, p. ٤٦.

[٤] ونيس عبد القادر الشركسى، "نشأة جغرافية التعليم"، **مجلة الجامعة الأسمرية الإسلامية**، السنة الثانية، العدد الثالث، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ٢٠٠٤، ص ص ٥٠٠، ٥٠١.

[٥] Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). **Geography of Higher Education (GoHE)**, Available on the official website of the organization on World Wide Web: http://www.oecd.org/cfe/smes/geo-higher-education.htm (Access ٢٢/٥/٢٠٢١)

[٦] Roel Rutten, Frans Boekema and Elsa Kuijpers, "Economic Geography of Higher Education: Setting the Stage", in Roel Rutten, Frans Boekema and Elsa Kuijpers, **Economic Geography of Higher Education Knowledge infrastructure and learning regions** (London: Routledge, ٢٠٠٣), p. ٥.

[٧] Philip Hallinger, "Riding the tiger of world university rankings in East Asia: where are we healing?", **International Journal of Educational Management**, vol.٢٨, No.٢, ٢٠١٤, Emerald Group Publishing Limited, P. ٢٣٢.

[٨] Testuo Kobayashi, **The University Ranking of Asahi**, Shimbun Publications, Vol.٣, No.٤, October ٢٠١٠, p. ١٦٩.

[٩] Philip G. Altbach, "The Costs and Benefits of World-Class Universities", **International Higher Education**, No. ٣٣: Fall ٢٠٠٣, (Berlin: DUZ Academic Publishers, ٢٠٠٣), p. ٥.

[١٠] Jamil Salmi and Philip G. Altbach, "World-Class Universities", in Jung C. Shin, Pedro N. Teixeira (editors), Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions (Amsterdam: Springer, ٢٠١٧), p.١.

[١١] مهند مصطفى، **المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة، الاقتصاد** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، ٢٠١٤)، ص ١٩.

[١٢] وزارة التعليم العالى، "مشروع الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى"، مقدم إلى **المؤتمر القومى للتعليم العالى**، المنعقد فى مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات، فى الفترة من ١٣- ١٤ فبراير ٢٠٠٠ (القاهرة: وزارة التعليم العالى، ٢٠٠٠).

[١٣] وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، **إستراتيجية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠**، متاح على الموقع الرسمى للوزارة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Documents/Strategy_mohesr.pdf (Access ٢٣/١١/٢٠٢٠)

[١٤] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، **دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية** (القاهرة: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ٢٠١٤)، ص ١.

[١٥] يُمكن في ذلك مراجعة خريطة توزيع مؤسسات التعليم العالى المصري والتي تم تناولها بالتفصيل في القسم الخامس.

[١٦] وتظهر مظاهر تلك المشكلة فيما طرحته وزارة التعليم العالى في وثيقة "إستراتيجية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى ضوء خطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠"، والتي أوضحت نسب الجامعين المتعطلين عن العمل، ومؤشرات خطط التنمية الاقتصادية، ورؤى التطوير للتعليم العالى.

[١٧] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report Special Edition ٢٠٢٠: How Countries are Performing on the Road to Recover, Op.Cit**, P. ٤٥.

[١٨] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report Special Edition ٢٠٢٠: How Countries are Performing on the Road to Recovery** (Geneva: World Economic Forum, ٢٠٢٠), P. ٤٥.

[١٩] IMD World Competitiveness Center, **IMD World Digital Competitiveness Ranking ٢٠٢٠** (Geneva: IMD World Competitiveness Center, ٢٠٢٠), pp. ٦٢, ٩٦.

[٢٠] البنك الدولى، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى، **مراجعات لسياسات التعليم العالى: التعليم العالى فى مصر** (أون لاين: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى والبنك الدولى لإنشاء والتعمير، ٢٠١٠)، ص ١٠.

[٢١] Chris Taylor, "**Towards a Geography of Education",** Journal Oxford Review of Education, Vol. ٣٥, Issue ٥: The Disciplines of Education in the UK: Confronting the Crisis, Taylor & Francis, October ٢٠٠٩, pp. ٦٥٤.

[٢٢] عبد الفتاح ابراهيم تركى، "تكافؤ الفرص التعليمية"، **الديمقراطية والتعليم فى مصر** (القاهرة: رابطة التربية الحديثة ومركز الاهرام للدراسات السياسية، ١٩٨٤)، ص ١٤٤.

[٢٣] فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكى، **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا** (الأسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ص ١٢٤ و ١٢٥.

[٢٤] جوستافو إستيفا، "التنمية"، فى فولفجانج ساكس (محررا)، **قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، ترجمة: أحمد محمود، طبعة خاصة ضمن مشروع مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ٣٠.

[٢٥] **المرجع السابق**، ص ص ١٣٢ و ١٣٣.

[٢٦] Attila Pausit, "The Knowledge Society and Diversification of Higher Education: From the Social Contract to the Mission of Universities", in Adrian Curaj and others (Editors), **The European Higher Education Area Between Critical Reflections and Future Policies** (London: Springer, ٢٠١٥), P.٢٧٨.

[٢٧] David D. Dill and Maarja Soo, "Academic Quality, League Tables, and Public Policy: A Cross-National Analysis of University Ranking Systems", **Higher Education**, Vol. ٤٩, No. ٤, ٢٠٠٥, pp ٤٩٨, ٤٩٩.

[٢٨] ونيس عبد القادر الشركسى، **مرجع سابق**؛ ص ص ٥٠٠، ٥٠١.

[٢٩] Barney Warf (Editor), **Encyclopedia of geography** (New Delhi: SAGE Publications, Inc., ٢٠١٠), P. ٨٧٤.

[٣٠] Derek Gregory and Others (Editors), **The Dictionary of Human Geography**, ٥th Edition (Oxford: Blackwell Publishing Ltd, ٢٠٠٩), P. ١٨٦.

[٣١] Caroline Kramer and Holger Jahnke, "Geographies of Schooling: An Introduction", in Holger Jahnke, Caroline Kramer and Peter Meusburger (Editors), **Geographies of Schooling**, Series of Knowledge and Space, Vol. ١٤, Springer open, Geographies of Schooling | SpringerLink, P. ١.

[٣٢] Chris Taylor, **Op.Cit**, pp. ٦٥١-٦٦٩.

[٣٣] Heike Jöns and Michael Hoyler, "Global Geographies of Higher Education: The Perspective of World University Rankings", **Geoforum**, Vol. ٤٦, ٢٠١٣, pp. ٤٥–٥٩

[٣٤] Colin Brock, "The Geography of Education and Comparative Education", **Comparative Education**, Vol. ٤٩, No. ٣, ٢٠١٣, pp. ٢٧٥–٢٨٦.

[٣٥] صبي محمد حمد، "التعليم الجامعي الأزهري في مصر، دراسة في جغرافية الخدمات"، **مجلة كلية الآداب**، مجلد ٦٦، الجزء ٢، إبريل ٢٠٠٦ (القاهرة: كلية الآداب – جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ص ١٠١-١٨٢.

[٣٦] Petru Laurenţiu Râmpu, "The Geography of Education: Directions and Perspectives for Future research", **RHGT**, Vol. XV, Issues ٢٩-٣٠, ٢٠٢٠, pp. ٤٧-٦٤.

[٣٧] شاكر فتحي أحمد وهمام بدراوى زيدان، **التربية المقارنة: المنهج، الأساليب، التطبيقات**، ط١ (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣)، ص ص ١٩٧: ١٩٩.

[٣٨] توم ج. جريفيز واخرون، "تحليل فولرشتاين للنظم العالمية فى التربية المقارنة: دراسة حالة"، ترجمة زين العابدين سيد محمد، **مجلة مستقبليات**، المجلد ٤٠، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٠ (القاهرة: مركز مطبوعات يونسكو، ٢٠١٠)، ص ٦٨٩.

[٣٩] William Yat Wai Lo, **University Rankings: Implications for Higher Education in Taiwan** (New York: Springer, ٢٠١٤), P. ٥٠.

[٤٠] Robert F. Arnove, "World-Systems Analysis and Comparative Education in the Age of Globalization", in R. Cowen and A. M. Kazamias (Editors.), **International Handbook of Comparative Education** (London: Springer, ٢٠٠٩). P.١١٤.

[٤١] Robert F. Arnove, "Comparative Education and World-Systems Analysis", **Comparative Education Review**, Vol. ٢٤, No. ١, ١٩٨٠, The University of Chicago Press, p. ٤٨.

[٤٢] توم ج. جريفيز واخرون، "تحليل فولرشتاين للنظم العالمية فى التربية المقارنة: دراسة حالة"، ترجمة زين العابدين سيد محمد، **مجلة مستقبليات**، المجلد ٤٠، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٠ (القاهرة: مركز مطبوعات يونسكو، ٢٠١٠)، ص ص ٦٨٦، ٦٨٧.

[٤٣] سامح إبراهيم عبد الوهاب، "النشاط الاقتصادي والقوى العاملة في القاهرة الكبرىدراسة كارتوجغرافية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مفدمة إلى قسم الجغرافيا –شعبة الخرائط، كلية الآداب جامعة القاهرة (الجيزة: كلية الآداب – جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٩.

[٤٤] George Z. F. Bereday, Comparative Method in Education (New York: Oxford,١٩٦٤), pp. X, XI.

[٤٥] محمد محمود إبراهيم الديب، **الجغرافيا السياسية: منظور معاصر** (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٩٧)، ص ٥١.

[٤٦] Mariama Smith Gray, "Critical Geographies of Education", in M. A. Peters (Editor). **Encyclopedia of Teacher Education** (London: Springer). ٢٠١٩, p. ١

[٤٧] Colin Brock, The Geography of Education and Comparative Education, Comparative Education, Op.Cit, p. 283.

[٤٨] Colin Brock, "The Geography of Education and Comparative Education, in Lorraine Symaco and Colin Brock (Editors), **Space, Place and Scale in the Study of Education** (London: Routledge, ٢٠١٧), p. ٩.

[٤٩] Colin Brock, **The Geography of Education and Comparative Education**, **Comparative Education**, **Op.Cit**, p. ٢٧٥.

[٥٠] Colin Brock, **The Geography of Education and Comparative Education, in Lorraine Symaco and Colin Brock, Op.Cit**, p. 9.

[٥١] John Smith, **The General History of Virginia, New-England, & the Summer Isles** (Bedford: Applewood Books, ٢٠٠٦), p. ٣٣١.

[٥٢] Alan R. H. Baker, **Geography and History: Bridging the Divide** (London: Cambridge University Press, ٢٠٠٣), p. Xi

[٥٣] Colin Brock, **The Geography of Education and Comparative Education, in Lorraine Symaco and Colin Brock Op.Cit**, p. ١١.
[٥٤] Chris Taylor 0p.Cit, p ٦٦٠.
[٥٥] Ibid, p ٦٦٠.
[٥٦] Colin Brock, **The Geography of Education and Comparative Education, in Lorraine Symaco and Colin Brock Op.Cit**, p. ٩.

[٥٧] Akin Mabogunje, **The Development Process: A Spatial Perspective** (London: Routledge, ٢٠١٥), p. ٦٢.
[٥٨] **Ibid**, p. ٢٥٠.
[٥٩] Chris Taylor, **Op.Cit**, pp. ٦٦٣, ٦٦٤.

[٦٠] Colin Brock, **The Geography of Education and Comparative Education, Comparative Education, Op.Cit**, p. ٢٧٥.
[٦١] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, p.٩.
[٦٢] Peter Meusburger, "Knowledge, Geography of", in Barney Warf (Editor), **Encyclopedia of Geography** (Thousand Oaks: SAGE Publications, Inc., ٢٠١٠), p. ٢.
[٦٣] Colin Brock, **Comparative Education and the Geographical Factor**, **Op.Cit**, pp. ١٣,١٤.
[٦٤] Colin Brock, **Geography of Education: Scale, Space and Location in the Study of Education** (London: Bloomsbury Academic, ٢٠١٦), p. ١٧.
[٦٥] Colin Brock, **Comparative Education and the Geographical Factor**, **Op.Cit**, pp. ١٣,١٤.
[٦٦] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, p. ٢.
[٦٧] Colin Brock, "The Geography of Education and Comparative Education", **Comparative Education**, Vol. ٤٩, No. ٣, ٢٠١٣, p. ٢٧٦.
[٦٨] Peter Meusburger, "Geography of Education and Educational Systems", in Douglas Richardson (Editors) **International Encyclopedia of Geography: People, the Earth, Environment and Technology** (Online: Wiley Online Library, ٢٠١٧), p. ٣٦٠.
[٦٩] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, P. ١.
[٧٠] الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، **دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية** (القاهرة: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، ٢٠١٤)، ص ٢٢.

[٧١] Yuan Zhenjie and Chen Xiaoliang, "Progress in Geographies of Education: Literature Review and Local Reflections", **Scientia Geographical Sinical**, Vol. ٣٩, No. ١٢, ٢٠١٩, p. ١٩٣٩
[٧٢] B.T. Robson, **Urban Analysis: A Study of City Structure with Special Reference to Sunderland** (Cambridge: CUP Archive, ١٩٦٩), p. ٣٣.

[٧٣] Colin Brock, **Geography of Education: Scale, Space and Location in the Study of Education** (London: Bloomsbury Academic, ٢٠١٦), p. ١٧.
[٧٤] **Yuan Zhenjie and Chen Xiaoliang, Op.Cit, p. ١٩٤٠**
[٧٥] Chris Taylor, **Op.Cit**, p ٦٦٠.

[٧٦] Petru Laurenţiu Râmpu, "the Geography of Education. Directions and Perspectives for Future Research", **RHGT**, Vol. XV, Issues ٢٩-٣٠, p. ٥٤.
[٧٧] **Yuan Zhenjie and Chen Xiaoliang, Op.Cit, p. ١٩٣٩**
[٧٨]Colin Brock, **Geography of Education: Scale, Space and Location in the Study of Education, Op.Cit**, p. ١٧.
[٧٩] Chris Taylor, Op.Cit, p ٦٦٠.

[٨٠] Heike Jöns and Michael Hoyler, **Op.Cit**, p. ٤٦.
[٨١] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, p. ١١.
[٨٢] Henry Etzkowitz, "The Triple Helix-University-Industry-Government Relations: A Laboratory for Knowledge Based Economic Development", **EASST Review**, Vol. ١٤, No. ١, ١٩٩٥, p. ١٤.

[٨٣] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, p. ١٢.

[٨٤] Heike Jöns and Michael Hoyler, **Op.Cit**, pp.٤٦, ٤٧.

[٨٥] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, p. ١٢.

[٨٦] Heike Jöns and Michael Hoyler, **Op.Cit**, p. ٤٧.

[٨٧] Ibid, p. ٤٧.

[٨٨] A. C. den Heijer and F. T. J. Curvelo Magdaniel, "Campus–City Relations: Past, Present, and Future", in Peter Meusburger, Michael Heffernan and Laura Suarsana (Editors), **Geographies of the University**, Within the Series "Knowledge and Space", Vol. ١٢ (online: KlausTschira Foundation and Springer, ٢٠١٨), p. ٤٥١.

[٨٩] Barney Warf (Editor), **Encyclopedia of Geography, Op.Cit**, P. ٨٧٤.

[٩٠] Michael Heffernan, Laura Suarsana, and Peter Meusburger, **Op.Cit**, p. ٨.

[٩١] John Goddard and Paul Vallance, **The University and the City** (New York: Routledge, ٢٠١٣), p.١.

[٩٢] H. W. Armstrong and others, "Maximising the local Economic, Environmental and Social Benefits of a University: Lancaster University", **Geo Journal**, No. ٤١. Issue ٤, Kluwer Academic Publisher, April ١٩٩٧, P. ٣٣٩.

[٩٣] Ben Jongbloed and others, "Higher Education and its Communities: Interconnections, Interdependencies and a Research Agenda", **Higher Education: The International Journal of Higher Education Research**, Vol. ٥٦, Issue ٣, September ٢٠٠٨, p ٣٠٤.

[٩٤] Marijk van der Wende and Don Westerheijden, "Rankings and Classifications: The Need for a Multidimensional Approach", in Frans A. Van Vught (Editor), **Mapping the Higher Education Landscape**, Higher Education Dynamics, Vol. ٢٨ (New York: Springer, ٢٠٠٩) p. ٧١

[٩٥] Marta jarocka, "Transparency of University Rankings in the Effective Management of University", **Business, Management and Education**, Vol. ١٣, No. ١, ٢٠١٥, p. ٦٥.

[٩٦] William Yat Wai Lo, **University Rankings: Implications for Higher Education in Taiwan** (Singapore: Springer, ٢٠١٤), pp. ٥٢, ٥٣

[٩٧] Hans de Wit and Philip G. Altbach, "Higher Education as a Global Reality", in J. C. Shin and P. Teixeira (Editors), **Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions** (New York: Springer, ٢٠١٨), pp. ٦. ٧

[٩٨] Jamil Salmi and Philip G. Altbach, "World-Class Universities", in J.C. Shin, P. Teixeira (Editors), **Encyclopedia of International Higher Education Systems and Institutions**, (New York: Springer, ٢٠١٦), p.١.

[٩٩] Philip G. Altbach, **The Costs and Benefits of World-Class Universities**, **Op.Cit**, p. ٨.

[١٠٠] جميل سالمى، **تحدى إنشاء جامعات عالمية المستوى** (الرياض: مركز البحوث والدراسات فى التعليم العالى، ٢٠١٠)، ص ص ٨١، ٨٢.

[١٠١] Jamil Salmi and Philip G. Altbach, **Op.Cit**, pp.١,٢.

[١٠٢] William Yat Wai Lo, **Op.Cit**, p. ٦٣

[١٠٣] Academic Ranking of World Universities, **About Academic Ranking of World Universities**, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: http://www.shanghairanking.com/aboutarwu.html (Access ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٠٤] the QS World University Rankin**, Ranking indicators,** Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/٢٠٢١ (Access ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٠٥] QS University Rankings, **Arab Region – Methodology**, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.topuniversities.com/arab-region-rankings/methodology (Access ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٠٦] THE World University Rankin, **World University Rankings ٢٠٢١**, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/٢٠٢١/world-ranking#!/page/٠/length/٢٥/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats (Access ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٠٧] إيمانول وولرستين، **تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم على حمدان، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥)، ص ٨٩.

[١٠٨] لمزيد من المعلومات عن جغرافيا الصين يُمكن مراجعة ما يأتى:

- تشنغ بينغ، **جغرافية الصين** (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١١)، ص ٣.
- محمد الجابرى، **موسوعة دول العالم: حقائق وأرقام** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٧١.

[١٠٩] ين تشونغ تشينغ، **النظام السياسي الصيني**، ترجمة فريدة وانغ فو (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١١)، ص ٣.

[١١٠] إذاعة الصين الدولية، **النظام السياسي**، متاح على الموقع الرسمي للإذاعة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتي: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter٢/chapter٢٠١٠١.htm (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١١١] إذاعة الصين الدولية، **الاقتصاد الصيني**، متاح على الموقع الرسمى للإذاعة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter٣/chapter٣٠١٠١.htm (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١١٢] IMD World Competitiveness Center, **IMD World Competitiveness Ranking ٢٠٢٠: Factors Ranking** (online, World Competitiveness, ٢٠٢٠), p.١.

[١١٣] World Bank, China: Data, Available at the official website of the World Bank on World Wide Web: https://data.worldbank.org/country/china (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١١٤] إذاعة الصين الدولية، **موجز المعلومات عن القوميات فى الصين**، متاح على الموقع الرسمى للإذاعة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter٦/chapter٦٠١٠١.htm(Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١١٥] سمير سعيفان، عن الصين: التنمية الأكبر والأكثر تعقيدًا، متاح على الموقع الرسمى لمركز حرمون للدراسات المعاصرة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى:(Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١) https://www.harmoon.org/reports/

[١١٦] C. Textor, **Education in China - statistics & facts**, Available at World Wide Web: https://www.statista.com/topics/٢٠٩٠/education-in-china/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١١٧] لى لانكينغ، **توفير التعليم لـ ١,٣ مليار إنسان**، نقله إلى العربية: أيمن أرمنازى (الرياض: العبيكان، ٢٠١٠)، ص ٩٩.

[١١٨] **المرجع السابق**، ص ١١٠.

[١١٩] لمزيد من التفاصيل يُمكن مراجعة ما يأتى:

- تشياو جيوان وتشانغ آى شيو، **العلوم والتكنولوجية والتربية والتعليم فى الصين** (بكين: دار النشر الصينية عبر القارات، ٢٠١١)، ص ٤.
- لى لانكينغ، **توفير التعليم لـ ١,٣ مليار إنسان**، نقلة إلى العربية: أيمن أرمنازى (الرياض: العبيكان، ٢٠١٠)، ص ١٨٥.
- موقع الصين بالعربى، **ما سرّ تقدم جامعات الصين في التصنيفات الدولية**، متاح على الموقع الرسمى للصين بالعربى على الموقع الأتى على الشبكة الدولية للمعلومات: (Accessed 23/11/2020) http://www.chinabelaraby.com

[١٢٠] Charlesworth Group, **New Chinese Double First-Class University Plan Released,** https://cwauthors.com/article/double-first-class-list (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٢١] For More Details:

- Statista – The portal for statistics, **Number of People Enrolled in Tertiary Education APAC ٢٠١٩, by Country**, https://www.statista.com/statistics/١٠٩١٤٠٤/apac-number-of-people-enrolled-in-tertiary-education-by-country/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)
- Statista – The portal for statistics, **Number of universities in China between ٢٠٠٦ and ٢٠١٦,** Available on this Website on World Wide Web: https://www.statista.com/statistics/٢٢٦٩٨٢/number-of-universities-in-china/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٢٢] لى لانكينغ، **مرجع سابق**، ص ص ٢٥٥، ٢٥٦.

[١٢٣] **المرجع السابق**، ص ص ٩٩، ١٠٠.

[١٢٤] **المرجع السابق**، ص ١١٦.

[١٢٥] **المرجع السابق**، ص ١٧٢.

[١٢٦] **المرجع السابق**، ص ١٧٨.

[١٢٧] Ministry of Education of the People's Republic of China, **Higher Education Law of the People's Republic of China**, Available on this Website on World Wide Web: http://www.moe.edu.cn/publicfiles/business/htmlfiles/moe/moe_٢٨٠٣/٢٠٠٩٠٥/٤٨٤٥٤.html (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٢٨] لى لانكينغ، **مرجع سابق**، ص ١١٨.

[١٢٩] World Economic Forum, **Op.Cit**, P. ٤٥.

[١٣٠] Heike Jöns and Michael Hoyler, **Op.Cit**, pp. ٤٥–٥٩

[١٣١] لى لانكينغ، **مرجع سابق**، ص ص ١٧٤، ١٧٥

[١٣٢] Nian Cai Liu, "The Story of Academic Rankings", **International Higher Education**, No. ٥٤, Winter ٢٠٠٩, p. ٢.

[١٣٣] William Yat Wai Lo, **University Rankings: Implications for Higher Education in Taiwan** (Singapore: Springer, ٢٠١٤), p. ٦٤.

[١٣٤] **Ibid**, p. ٦٤.

[١٣٥] IMD World Competitiveness Center, **IMD World Digital Competitiveness Ranking ٢٠٢٠, Op.Cit**. P. ٦٢

[١٣٦] ShanghaiRanking Consultancy, **Academic Ranking of World Universities ٢٠٢٠**, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: http://www.shanghairanking.com/ARWU٢٠٢٠.html (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٣٧] the QS World University Ranking, **University Ranking,** Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/٢٠٢١ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٣٨] THE World University Rankin, World University Rankings ٢٠٢١, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/٢٠٢١/world-ranking#!/page/٠/length/٢٥/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٣٩] IMD World Competitiveness Center**, IMD World Competitiveness Ranking ٢٠٢٠: Factors Ranking Op.Cit**, P.١.

[١٤٠] Israel Ministry of Foreign Affairs, Economy: Major Reforms, Available at the official website of the Ministry on World Wide Web: https://mfa.gov.il/MFA/AboutIsrael/Economy/Pages/ECONOMY-%٢٠Major%٢٠Reforms.aspx (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٤١] Council for Higher Education, **The Israeli Higher Education System ٢٠١٠-٢٠١٩: A Decade of Academic Excellence: Doubling Budgets, Accessibility, and Reinforcing Research** (Tel Aviv: Council for Higher Education, ٢٠٢٠), p. ٣.

[١٤٢] Council for Higher Education, **Council for Higher Education: About us**, Available at the official website of the Council on World Wide Web: https://che.org.il/ar/%D٧٪٩٠%D٧٪٩٥%D٧٪٩٣%D٧٪٩٥%D٧٪AA/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٤٣] أمل إسرائيلي، **أمل إسرائيلي فى التعليم العالى**، متاح على الموقع الرسمى للمنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://www.israeli-hope.gov.il/ar/academy (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٤٤] Council for Higher Education, **Commencement of the ٢٠٢٠/٢١ Academic Year**, Available at the official website of the Council on World Wide Web: https://che.org.il/en/%d٧٪٩c%d٧٪a٧٪d٧٪٩٨-%d٧٪a٠٪d٧٪aa%d٧٪٩٥%d٧٪a٠٪d٧٪٩٩%d٧٪٩d-%d٧٪٩c%d٧٪a٧٪d٧٪a٨%d٧٪٩٠٪d٧٪aa-%d٧٪a٤٪d٧٪aa%d٧٪٩٩%d٧٪٩٧%d٧٪aa-%d٧٪a٩%d٧٪a٠٪d٧٪aa-%d٧٪٩٤%d٧٪٩c%d٧٪٩٩%d٧٪٩e%d٧٪٩٥%d٧٪٩٣%d٧٪٩٩%d٧٪٩d-%d٧٪٩٤%d٧٪٩٠-٥/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٤٥] For more Details:

- World Bank, **Enrollment in tertiary education**, https://data.worldbank.org/indicator/SE.TER.ENRR (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)
- Council for Higher Education, **Commencement of the ٢٠٢٠/٢١ Academic Year**, Available at the official website of the Council on World Wide Web: https://che.org.il/en/%d٧٪٩c%d٧٪a٧٪d٧٪٩٨-%d٧٪a٠٪d٧٪aa%d٧٪٩٥%d٧٪a٠٪d٧٪٩٩%d٧٪٩d-%d٧٪٩c%d٧٪a٧٪d٧٪a٨%d٧٪٩٠٪d٧٪aa-%d٧٪a٤٪d٧٪aa%d٧٪٩٩%d٧٪٩٧%d٧٪aa-%d٧٪a٩%d٧٪a٠٪d٧٪aa-%d٧٪٩٤%d٧٪٩c%d٧٪٩٩%d٧٪٩e%d٧٪٩٥%d٧٪٩٣%d٧٪٩٩%d٧٪٩d-%d٧٪٩٤%d٧٪٩٠-٥/(Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٤٦] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **التربية والتعليم**، متاح على الموقع الرسمى للوزارة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/education/pages/challenges.aspx(Access ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٤٧] نهاد على رماء دعاس، "الحق فى التعليم بوصفه حقا جماعيا: جامعة عربية فى إسرائيل – التحديات والعقبات والاحتمالات"، **المجلية الدولية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٠١٨، ص ٦٤٩.

[١٤٨] مهند مصطفى، **مرجع سابق**، ص ٢٠.

[١٤٩] **المرجع السابق**، ص ٤٠.

[١٥٠] Council for Higher Education, **Institutions**, Available at the official website of the Council on World Wide Web: https://che.org.il/%d٧٪٩e%d٧٪٩٩%d٧٪٩٣%d٧٪a٢-%d٧٪٩c%d٧٪٩e%d٧٪٩٥%d٧٪a١%d٧٪٩٣%d٧٪٩٥%d٧٪aa/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٥١] سميرة عليان، "التربية والتعليم والبحث العلمى"، فى منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام ٢٠٢٠**، متاح على الموقع الرسمة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://www.palestine-studies.org/ar/node/١٦٥٠١٩٤#section٢ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٥٢] World Economic Forum, **Op.Cit**, P. ٤٥.

[١٥٣] IMD World Competitiveness Center, **IMD World Digital Competitiveness Ranking, ٢٠٢٠ Op.Cit,** P. ٩٦

[١٥٤] مهند مصطفى، **مرجع سابق**، ص ١٩.

[١٥٥] مجلس التعليم العالى، **السياسات العامة والميزانيات الموضوعة لتحقيق دَوْليّة التعليم العالي**، متاح على الموقع الرسمى لمجلس التعليم العالى الإسرائيلى على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://che.org.il/en (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٥٦] ShanghaiRanking Consultancy, **Academic Ranking of World Universities ٢٠٢٠**, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: http://www.shanghairanking.com/ARWU٢٠٢٠.html (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٥٧]the QS World University Ranking, QS World University Rankings, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/٢٠٢١ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢٠)

[١٥٨]THE World University Ranking, World University Rankings ٢٠٢١, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/٢٠٢١/world-ranking#!/page/٠/length/٢٥/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٥٩] الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، **النظام السياسي في مصر**، متاح على الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات على الشبكة الدولية للمعلومات Egypt State Information Service: Your Gateway to Egypt, **Political system in Egypt,** Available on this Website: http://sis.gov.eg/section/٣٥/٣٢٥?lang=ar (Accessed ٢٣/٤/٢٠٢٠).

[١٦٠] يبلغ عدد المصريين المغتربين وفقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالى ٩,٥ مليون نسمة فى إبريل ٢٠١٧.

[١٦١] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **أهم نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ٢٠١٧** (القاهرة: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧)، ص ١. ويُمكن متابعة اخر الاحصاءات عبر الرابط الاتى: https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٦٢] وحدة التخطيط الاستراتيجى: وزارة التعليم العالى، **التعليم العالى فى مصر: التقرير الوطنى "ملخص"** (القاهرة: وحدة التخطيط الاستراتيجى، ٢٠١٠)، ص ٨.

[١٦٣] الهيئة العامة للاستعلامات، **مؤتمر "التعليم فى مصر.. نحو حلول إبداعية"**، متاح على الموقع الرسمى للبوابة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى:-http://www.sis.gov.eg/Story/١٣٧٢٧٠/%D٩%٨٥%D٨%A٤%D٨%AA%D٩%٨٥%D٨%B١-%D٨%A٧%D٩%٨٤%D٨%AA%D٨%B٩%D٩%٨٤%D٩%٨A%D٩%٨٥-%D٩%٨١%D٩%٨٩-%D٩%٨٥%D٨%B٥%D٨%B١..-%D٩%٨٦%D٨%AD%D٩%٨٨-%D٨%AD%D٩%٨٤%D٩%٨٤%D٩%٨٨%D٩%٨٤-%D٨%A٥%D٨%A٨%D٨%AF%D٨%A٧%D٨%B٩%D٩%٨A%D٨%A٩?lang=ar (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢٠)

[١٦٤] المجلس الأعلى للجامعات، **الجامعات والمعاهد المصرية**، متاح على الموقع الرسمى للمجلس على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://scu.eg/

[١٦٥] تم الرجوع فى كتابة دعائم الاستراتيجة إلى المصادر الآتية:

- وزارة التعليم العالى، **الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالى ٢٠٣٠** (القاهرة: وزارة التعليم العالى، فبراير ٢٠١٦).

– وزارة التعليم العالى، **مؤسسات التعليم العالى**، متاح على الموقع الرسمى للوزارة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Home.aspx (Accessed ٢٣/٤/٢٠٢٠)

[١٦٦] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **اعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي**، متاح على الموقع الرسمى للجهاز على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=٦١٤٢&ind_id=١٠٨٢ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٦٧] وزارة التعليم العالى: وحدة إدارة مشروعات التعليم العالى، **عن الوحدة**، متاح على الموقع الرسمى للوزارة التعليم العالى والبحث العلمى على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://www.heep.edu.eg/%d٨٪b٩٪d٩٪٨٦-%d٨٪a٧٪d٩٪٨٤٪d٩٪٨٨٪d٨٪ad%d٨٪af%d٨٪a٩/ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٦٨] وزارة التعليم العالى، **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات**، الطبعة الرابعة والعشرون المعدلة (القاهرة: وزارة التعليم العالى، ٢٠٠٦)، المادة ١.

[١٦٩] مجلس الشعب، "قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩" **بشأن قانون الجامعات الخاصة والأهلية وبتعديل نص المادة (١٨٩) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢**، الجريدة الرسمية، العدد ٩ مكرر (أ)، الصادرة فى ٣ مارس ٢٠٠٩، المادة الثانية.

[١٧٠] وزارة التعليم العالى، **الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالى ٢٠٣٠** (القاهرة: وزارة التعليم العالى، فبراير ٢٠١٦)، ص ٢.

[١٧١] رئاسة الجمهورية، **رؤية مصر ٢٠٣٠**، متاح على الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية مصر العربية على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://www.presidency.eg/ar/%D٩٪٨٥%D٨٪B٥%D٨٪B١/%D٨٪B١٪D٨٪A٤%D٩٪٨A%D٨٪A٩-%D٩٪٨٥%D٨٪B٥%D٨٪B١-٢٠٣٠ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٧٢] الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، **احتفالية عيد العلم ٢٠١٩**، متاح على الموقع الرسمى للبوابة على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: https://www.sis.gov.eg/Story/١٩٤٠٨١/%D٨٪A٥%D٨٪AD%D٨٪AA%D٩٪٨١%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٩٪٨A%D٨٪A٩-%D٨٪B٩%D٩٪٨A%D٨٪AF-%D٨٪A٧%D٩٪٨٤%D٨٪B٩%D٩٪٨٤%D٩٪٨٥-٢٠١٩?lang=ar (Accessed ٢٣/٤/٢٠٢١)

[١٧٣] وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، **الوزارة فى أرقام: مجمل الحصاد (أرقام ومعلومات)**، متاح على الموقع الرسمى للوزارة التعليم العالى والبحث العلمى على الشبكة الدولية للمعلومات وفق الرابط الآتى: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/Pages/Facts_figures.aspx (Accessed ٢٣/٤/٢٠٢١)

[١٧٤] ShanghaiRanking Consultancy, **Academic Ranking of World Universities ٢٠٢٠**, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web:http://www.shanghairanking.com/ARWU٢٠٢٠.html (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٧٥]The QS World University Ranking, QS World University Rankings, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/٢٠٢١ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٧٦]THE World University Rankin, World University Rankings ٢٠٢١, Available at the official website of the Ranking on World Wide Web: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/٢٠٢١/world-ranking#!/page/٠/length/٢٥/locations/EG/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٧٧] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية** (القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٩)، ص ٦٩.

[١٧٨] عبد الفتاح ابراهيم تركى، **مرجع سابق**، ص ١٤٤.

[١٧٩] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، مرجع سابق**، ص ٤٨.

[١٨٠] الهيئة العامة للإحصاء، **مسح التعليم والتدريب** (الرياض: الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٧)، ص ٢٩.

[١٨١] رجا المرزوقي، **الفقر والبطالة .. والاستثمار فى رأس المال البشرى**، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، متاح على الموقع الرسمي للمجلة الاقتصادية الإلكترونية على الشبكة الدولية للمعلومات وفقا للرابط الآتي:

- http://www.aleqt.com/٢٠١٠/١١/٠٨/article_٤٦٦٣٨٢.html

[١٨٢] سعد زناد دروش المحياوى، صلاح الدين عواد كريم الكبيسى، **إدارة المعرفة: "مفاهيم أساسية ، نماذج ، عمليات"** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤)، ص ١٥.

[١٨٣] Sabina Đonlagic´and Adil Kurtic´, "The Role of Higher Education in a Knowledge Economy", Jovo Ateljević and Jelena Trivić (Editors), Economic Development and Entrepreneurship in Transition Economies: Issues, Obstacles and Perspectives (eBook: Springer, ٢٠١٦), p. ٩٢.

[١٨٤] Ibid, p. ٩٢.

[١٨٥] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، مرجع سابق**، ص ٦٩.

[١٨٦] Angus Stevenson (Editor), "Knowledge Economy.. Noun", in **Oxford Dictionary of English,** Oxford Reference Online Oxford Reference Online (online: Oxford University Press & University of Prince Edward Island, ٢٠٠٩), Oxford University Press, ٣١ October ٢٠١٢, Available on this Website on World Wide Web: http://www.oxfordreference.com.rlproxy.upei.ca/views/ENTRY.html?subview=Main&entry=t١٤٠.e٠٩٨٤٦٧٠ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٨٧] John Black, Nigar Hashimzade and Gareth Myles, "Knowledge Economy", in A **Dictionary of Economics**, Oxford Reference Online Oxford Reference Online (online: Oxford University Press & University of Prince Edward Island, ٢٠٠٩), Oxford University Press, ٣١ October ٢٠١٢, Available on this Website on World Wide Web: http://www.oxfordreference.com.rlproxy.upei.ca/views/ENTRY.html?subview=Main&entry=t١٩.e٣٧٣١ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٨٨] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **معجم المصطلحات الإدارية** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧)، ص ٨٩.

[١٨٩] BusinessDictionary.com, **Knowledge Economy**, Available on this Website on World Wide Web: http://www.businessdictionary.com/definition/knowledge-economy.html (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٩٠] Investopedia, **Knowledge Economy**, Available at World Wide Web: https://www.investopedia.com/terms/k/knowledge-economy.asp (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٩١] Roel Rutten, Frans Boekema and Elsa Kuijpers, "Economic geography of higher education: Setting the stage", in Roel Rutten, Frans Boekema and Elsa Kuijpers, **Economic Geography of Higher Education Knowledge infrastructure and learning regions** (London: Routledge, ٢٠٠٣), p. ٥.

[١٩٢] IGI Global, **What is Learning Region**, Available at World Wide Web: https://www.igi-global.com/dictionary/learning-tool-regional-development/١٦٩٤١ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٩٣] IGI Global, **What is Knowledge City**, Available at World Wide Web: https://www.igi-global.com/dictionary/knowledge-city/١٦٢٨٧ (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[١٩٤] فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون: خيارات القرن الحادى والعشرين** (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٥.

[١٩٥] عبد الكريم محمد أحمد حسنين، "تطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الفنى بمصر فى ضوء الشراكة المجتمعية المحلية والدولية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية – جامعة عين شمس (القاهرة: كلية التربية – جامعة عين شمس، ٢٠٠٨)، ص ١٩.

[١٩٦] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، مرجع سابق**، ص ٦٩.

[١٩٧] Carter V. Good (Editor), **Dictionary of Education** (New York: McGraw - Hill book Company, ١٩٧٣), p. ٥٣.

[١٩٨] محمود محمد المهدى سالم، "مواطنة الجامعات: دراسة مقارنة للجامعات الأمريكية والكندية والمصرية"، **التربية المقارنة والدولية**، السنة الثانية، العدد الخامس، (القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، يوليو ٢٠١٦)، ص ٤٠٤.

[١٩٩] **المرجع السابق**، ص ٤٠٩.

[٢٠٠] Human Right Library, **the Dar es Salaam Declaration on Academic Freedom and Social Responsibility of Academics (١٩٩٠)**, Available on this Website on World Wide Web: http://hrlibrary.umn.edu/africa/DARDOK.htm (Accessed ٢٢/٥/٢٠٢١)

[٢٠١] Roger W. Bowen, Institutional Autonomy, **Academic Freedom, & Academic Responsibility** (New York: General Secretary of the American Association of University Professors (AAUP), ٢٠٠٦), p. ٤٥

[٢٠٢] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **مرجع سابق**، ص ٩٨٢.

[٢٠٣] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، مرجع سابق**، ص ٥٢.

[٢٠٤] Barney Warf (Editor), **Encyclopedia of Human Geography** (Thousand Oaks: SAGE Publications, ٢٠٠٦), p. ١٩٦.

[٢٠٥] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: مركز تنسيق التعريب بالرباط، **معجم المصطلحات التربوية الحاكمة: الحكم الرشيد** (الرباط: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٢)، ص ١١.

[٢٠٦] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية مرجع سابق**، ص ٤٢.

[٢٠٧] فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **مرجع سابق**، ص ٨٩.

[٢٠٨] شاكر محمد فتحى أحمد وآخرون، **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية مرجع سابق**، ص ٦٥.

[٢٠٩] وزارة التعليم العالى، **الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالى ٢٠٣٠، مرجع سابق**، ص ٢.